جـــامعة باتنـــة
كلية الحقـــــوق
قسم العلوم السياســـية

الحوار النيوواقعي-النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني

دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية.

من إعداد الطالب:
حكيـــمي توفيق

تحت إشراف الأستاذ:
د. حسيـــن قادري

أعضاء لجنة المناقشة :

- د. صالح سعود.....رئيسا
- د. حسين قادري.....مشرفا ومقررا
- د. عمر بغزوز.....عضوا

السنـة الجامعية 2008/2007

الحوار النيوواقعي-النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني

دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي

يعتبر ظهور قوة كبرى جديدة على المسرح العالمي واحد من أحداث قليلة يمكن أن تحمل قدرا من الانتظام أو الفوضى في الحياة الدولية، والصين اليوم هي أهم قوة صاعدة على الصعيد العالمي في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وإذا كان وزن الصين الاقتصادي المتزايد يمكن ملاحظته بسهولة، فان معدلات النمو الصينية وتأثيرها على ميزان القوى العالمي هو ما يخيف القوى الكبرى في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وهو أحد أهم الاهتمامات البحثية المطروحة لدى الأوساط الأكاديمية حاليا.

هذا الموضوع يحاول قراءة الواقع الدولي من خلال رصد مختلف الاستبصارات والافتراضات التي يفرزها أهم اتجاهين نظريين في العلاقات الدولية، بشأن الحوار القائم حول كيفية التفاعل مع الصين كقوة صاعدة ، يتعلق الأمر من ناحية بأقدم مدرسة في الفكر السياسي، وهي الواقعية في صورتها الجديدة، ومن الناحية الأخرى المدرسة اللبرالية، أو البديل التاريخي للواقعية، انطلاقا من قناعتنا بحجم التأثير الذي تمارسه أفكار المدرستين على صانع القرار في صياغة الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الطرف المقابل في الضفة الأخرى من الباسيفيكي بشكل يكفل المصالح الأمريكية وتفوقها الاستراتيجي على الصعيد العالمي خلال القرن الواحد والعشرين على الأقل.

أهمية الموضوع:

الأهمية العلمية لهذا الموضوع تكمن أساسا في تناوله لواحد من أهم الاهتمامات البحثية في حقل الدراسات الاستراتيجية المعاصرة، يتعلق الأمر بالنقاش الأكاديمي والسياسي حول مستقبل ميزان القوى العالمي بناء على معدلات النمو الصينية الهائلة ونفوذها السياسي، الاقتصادي والعسكري المتعاظم في العالم، والمخاوف الدولية من ظهور قوة كبرى جديدة على المسرح العالمي تنتهي إلى إثارة عدم الاستقرار العالمي والحرب، حيث أن الدروس المستفادة من التاريخ تربط بصورة صحيحة بين كل إضافة جديدة إلى صفوف القوى الكبرى وظهور الفوضى في النظام الدولي منذ الحرب البيلوبونيزية قبل ألفي عام، إلى صعود ألمانيا في القرن الماضي.

لقد جاء بحثي هذا محاولا الخلوص إلى قراءة موضوعية لمستقبل الدور الصيني في عالم قائم حاليا على الأحادية القطبية ، ومن خلال استناده إلى أسس نظرية قوية مثل تلك التي توفرها المقاربتين الواقعية واللبرالية الجديدتين، وتضمنه لمدخل نظري دقيق يشمل التيارات الفرعية داخل كل اتجاه وفقا لتيبولوجيا بسيطة ودقيقة، تجعل من هذا البحث مهما جدا ليس فقط للباحث في الدراسات الاستراتيجية و إنما يفيد أيضا في دراسة نظريات السياسة والعلاقات الدولية.

أخيرا حداثة الموضوع النسبية ، واشتماله على النقاش الدائر حول مستقبل الزعامة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، وبروز الأصوات المبشرة بنهاية وهم الأحادية القطبية، واعتمادنا على قائمة ثرية من مراجع حديثة ومتخصصة ، كل منها تحاول رصد المسالة من زاوية معينة، كلها تصب في إطار الأهمية الموضوعية لهذا المسعى البحثي .

أسباب اختيار الموضوع:

لقد وقع اختياري لموضوع الحوار الواقعي- الليبرالي حول مضامين الصعود الصيني لاعتبارات عديدة، تتنوع بين الذاتية والموضوعية .

بخصوص الاعتبارات الذاتية هي تلك المتعلقة أساسا برغبتي في البحث في موضوع يحتل موقعا هاما في قلب الدراسات الاستراتيجية المعاصرة، ويترع لفهم الواقع الدولي المستقبلي انطلاقا من طروحات الأوساط النظرية متجاوزا الجدل القائم حول إشكالية الروابط بين النظرية والممارسة في حقل العلاقات الدولية.

من ناحية أخرى أسعى من خلال هذا المشروع البحثي في المساهمة ولو بشكل متواضع في تدعيم أسس البحث العلمي بمحاولة في الفكر الاستراتيجي المعاصر، اعتبارا من تخصصنا في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية.

وبخصوص الاعتبارات الموضوعية فهي ترتبط أساسا بأهمية موضوع الدراسة وحداثته كأحد أهم محاور النقاش في الأوساط الفكرية المعاصرة.

هذا الموضوع من خلال تناوله لذلك الجدل الأكاديمي القائم حول صعود الصين ومن خلال وقوفه على حجم القوة الصينية النامية، وقراءة توجهها المستقبلي على الصعيد الدولي، يسمح لنا بالخروج بنتائج موضوعية وبإشارات قوية عن المشهد الدولي الذي نتصوره بوجود صين قوية، هل سنكون أمام نظام ثنائي القطبية من جديد؟ أساسه التنافس والصراع ، كما تؤكد الواقعية، أم أن الصين تتجه لأخذ مكانة طبيعية في الجماعة الدولية ، كما يبين ذلك اندماجها المتزايد في المؤسسات الدولية، كما يرد أنصار المقترب الليبرالي.

هذه الاعتبارات حفزتني على مباشرة هذه المغامرة البحثية للوصول إلى بحث في مستوى الأهمية التي يحملها الموضوع.

إشكالية الدراسة :

هذه الدراسة تناقش الإشكالية التالية :

ما مدى إسهام المحاورة النيوواقعية–النيولبرالية في قراءة مستقبل التوازن الدولي بناءا على معطيات القوة الصينية المتنامية ؟

الإجابة على الإشكالية السابقة تستلزم الوقوف على العناصر التالية :

1. القيام بتأصيل نظري لأسس المرجعية الفكرية لطرفي المحاورة النيو–نيو (الواقعية و اللبرالية)، حتى يتسنى فهم منابع القراءات المختلفة لمستقبل التوازن الدولي بوجود الصين.
2. قراءة وزن الصين الاقتصادي والسياسي والعسكري ونفوذها المتزايد في العالم .
3. عرض الرؤى الواقعية واللبرالية في محاولتها استشراف دور ومكانة الصين المستقبلية في محيطها الخارجي وانعكاس ذلك على ميزان القوى العالمي في المستقبل.
4. الوصول إلى تقييم عام نحاول من خلاله الخلوص إلى قراءة موضوعية لمكانة الصين وموقعها في النظام الدولي، مع الاستعانة بمفاهيم ثالثة.

فرضيات الدراسة :

نسعى من خلال هذا البحث لاختبار الفرضيتين التاليتين :

- اختلاف أسس البناء النظري لكل من الواقعية واللبرالية، واستناد كل منها إلى خلفية أيديولوجية متمايزة أدى إلى تباين قراءتها وتنوعها ما بين التشاؤم الواقعي والتفاؤل اللبرالي حول مستقبل الصين في النظام الدولي.

–كل إضافة جديدة إلى صفوف القوى الكبرى تنتهي إلى إثارة عدم الاستقرار في النظام الدولي، كما تؤكد ذلك عديد الأمثلة التاريخية، ومن غير المحتمل أن تشذ الصين عن هذه القاعدة.

المقاربة المنهجية:

أمام طبيعة هذا الموضوع وتعقيـــداته سوف نعتمد على تركيبة من المناهج المختلفة قوامـــها ما يلي :

منهج تحليل النظم:

لا يمكن بأي شكل من الأشكال الاستغناء عن هذا المنهج بصدد تفسير أي ظاهرة كبرى في حقل العلاقات الدولية ، وذلك انطلاقا من حاجتنا لتحليل النظام الدولي، وهذا الأخير هو مستوى التحليل الرئيسي الذي تبنى عليه افتراضات المدرستين الواقعية واللبرالية فهي نظريات كلانية، وهنا تبرز أهمية هذا المنهج في كشف التفاعلات الدولية.

المنهج الوصفي:

اعتمادنا على المنهج الوصفي يظهر بشكل جلي لدى قيامنا بمسح مختلف جوانب المحاورة الواقعية-اللبرالية، كما يظهر أيضا لدى قراءة واقع القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية المتنامية .

المنهج التاريخي المقارن :

تم اعتماده بشكل بارز في توضيح وجهات النظر الواقعية واللبرالية المتباينة بصدد كشف جوانب هذه المحاورة بخصوص صعود الصين ومستقبل التوازن الدولي ، و يظهر استخدام المنهج التاريخي في بعض الإشارات إلى نماذج تاريخية لقوى صاعدة شبيهة بالحالة الصينية ، أو للإشارة إلى فترات معينة من تاريخ الصين وعلاقتها بقوى عالمية مختلفة.

والى جانب المناهج الثلاثة السابقة تم الاعتماد على مناهج أخرى بشكل ثانوي، أهمها المنهج الاستنباطي.

لفهم القراءات المختلفة لواقع النمو الصيني بصدد الإجابة على الإشكالية واختبار فرضيات الدراسة، يقتضي الأمر الوقوف في مستوى أول على إطار نظري خالص نحيط من خلاله بفهم دقيق لمختلف جوانب و أسس نمطي التفكير الواقعي واللبرالي المتسمة بالتباين في نقاط عديدة، هذا التمايز يساعدنا من جهة في كشف مبررات الشعور المتشائم للتيار الواقعي، والنبرة التفاؤلية للبرالية ومن جهة ثانية يساعدنا في كشف جوانب الاختلاف داخل كل تيار في حد ذاته، حول تشكل التحول المستقبلي في بنية النظام الدولي بوجود قوة نامية بحجم الصين.

هذا يقودنا في مستوى ثان للوقوف عند واقع القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية النامية، ونفوذها المتعاظم باستمرار ونظرة الآخرين لها، هل الصين قوة تصحيحية تسعى للتأثير على التوازن العالمي ؟،كما يؤكد دعاة الواقعية، أم أنها عضو طبيعي يسعى للاندماج في الجماعة الدولية كما يحاج بذلك أنصار المدرسة اللبرالية؟.

بناء على ما سبق وفي القسم الثالث سنسعى لرصد المحاورة الواقعية – اللبرالية في استشرافها لمـــــوقع الصين المستقبلي في النظام الدولي ومستقبل العلاقات الصينية الأمريكية والخلوص إلى تقييم عام وقراءة موضوعية للصعود الصيني مع الاستعانة بالاستبصارات التي تقدمها المقاربات النظرية الأخرى .

في الأخير تجدر الإشارة إلى جملة من الصعوبات التي واجهت انجاز هذا الباحث لعل أهمها ضعف إمكانات الباحث الذي انعكس سلبا في عمر انجاز هذا البحث.

الفصل الأول :

التأصيل النظري للحوار الواقعي-البرالي

هذا الفصل نحاول من خلاله البحث في أصول المحاورة الواقعية اللبرالية في الفكر السياسي بشكل عام، سوف نستهل هذا الفصل بالبحث في جينيالوجيا كل من المقاربتين الواقعية واللبرالية في المبحثين الأول والثاني على التوالي، حيث يتم الوقوف عند أبرز المراحل التاريخية التي مرت بها المقاربتين، وأهم المبادئ والأسس التي تشكل البناء النظري الواقعي واللبرالي، واهم التيارات والأعمال المدرجة تحت إطار كل اتجاه، وهذا يقودنا في مستوى ثان نحو رصد مختلف جوانب المحاورة الواقعية اللبرالية المعاصرة في حقل العلاقات الدولية، والوقوف عند أبرز نقاط التباين بين المقاربتين في قراءتهما للواقع الدولي ومستقبل التوازن، خصوصا الجدال القائم حول مضامين الفوضى، وحدود الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية في النظام الدولي، ونحن نهدف من خلال كل ذلك التوطئة لإسقاط هذه التصورات والافتراضات في قراءتنا لدور الصين المستقبلي في النظام الدولي بناءا على معطيات القوة الصينية المتنامية، وفهم أسباب الرؤى المتضاربة في قراءة هذا الواقع الجديد.

المبحث الأول: المدرسة الواقعية في السياسات الدولية.

الواقعية ***Realism*** تاريخيا، هي لغة القوي، وتعد اقدم مدرسة في الفكر السياسي، بدأت في الأصل كمدرسة فكرية في حقل العلاقات الدولية مع كتابات المثاليين واليوطوبيين في فترة ما بين الحربين العالميتين (1919-1939)، حيث يصف المؤرِّخون الأكاديميُّون المحاورة الكبرى التي وقعت أواخر ثلاثينيات و أوائل أربعينيات القرن العشرين بين مثاليِّ ما بين الحربين، وجيل جديد من الكتاب الواقعيين كان أبرزهم هانس مورغنثو***(Hans J. Morgenthau)***، فريدريك شومان***(Frederick Schuman)***، راينولد نايبور***(Reinhold Neibuhr)***، إدوارد هاليت كار ***(E.H.Carr)***جورج كينان ***(George Kennan)*** و آخرون، أكدوا جميعا على أهمية القوة والطبيعة التنافسية للسياسات الدولية، ومنذ 1939، مازال ابرز المفكرين وصناع القرار ينظرون إلى العالم بعدسات واقعية، وكانت وصفاتهم مناسبة جدا للقوى الكبرى، حيث علمتهم التركيز على المصالح بدلا من الأيديولوجيا، وأن تبحث عن السلم عن طريق القوة.[1]

المطلب الأول : مقدمة عامة في الفكر الواقعي

الواقعية التي أصبحت البرادايم المهمين على حقل العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية تستند إلى تقليد فكري عريق، وجوهر الحكمة السرمدية للواقعية يعود إلى تاريخها الطويل ، معظم الكتاب المعاصرين يدَّعون أنهم جزء من تقاليد فكرية سنتها وجوه بارزة مثل ثيوسيديديس ***Thyecydides***(460-406 ق.م)،

(1) Tim Dunne & C. Schmidt, Realism, in John Baylis & Steve Smith, The Globalization of World Politics, An Introduction to International Relations, Oxford University Press, 3rd eddition, 2005, pp (161-163).

ميكيافيلي *Niccolò Machiavelli*(1469-1527)، هوبز*Thomas Hobbes*(1588-1679)، وروسو *Jean Jacque Rousseau*(1712-1778)، وتصوراتهم غالبا ما يتم التعبير عنها بمصطلح *(Raison d état)* وهو مصطلح صاغه الكاردينال دي ريشيليو *De Richelieu* خلال حرب الثلاثين عاما ، مؤكدين على تقديمهم جملة من المثل للقادة حول كيفية إدارة شؤونهم الخارجية لضمان أمن دولتهم.[1]

الواقعيون يشككون فكرة وجود مبادئ أخلاقية عالمية، وهم يحذرون قادة الدول التضحية بمصالحها من أجل الالتزام ببعض مبادئ السلوك الأخلاقي، ورغم أن جوهر الفكرة وضع أسسه مكيافيلي، إلا أن بعض الواقعين من أنصار فكرة "**عقل الدولة** " يتحدثون عن معيار أخلاقي مزدوج، واحد للأفراد الدين يعيشون داخل حدود الدولة وأخر للدولة في علاقاتها مع الأمم الأخرى انطلاقا من واقع أن السياسات الدولية غالبا ما تجعل قادة الدول مرغمين على التصرف بطرق غير مقبولة كليا لدى الأفراد (الكذب،الغش، القتل..).

لكن قبل أن نصل إلى استخلاص الطبيعة اللاّأخلاقية للواقعية فإنه من المهم أن نضيف أن أنصار فكرة "**عقل الدولة** "يؤكدون أن الدولة نفسها تمثل قوة أخلاقية، وان وجود الدولة يخلق إمكانية قيام جماعة سياسية أخلاقية، ومن ثم فإن المحافظة على حياة الدولة يعدُّ واجـــبا أخلاقياً، وهذا ينفي لا أخلاقية الواقعيين.[2]

وعلى الرغم من أن الفكر الواقعي قد مر بمراحل تاريخية مختلفة وعدد هائل من المفكرين إلاّ أن هناك درجة هامة من الاستمرارية بين الواقعيين القدامى والمعاصرين ، المنطلقات الأساسية للفكر الواقعي هي نفسها تقريبا في أعمال ثيوسيديدس ووالتز على حد سواء ، مع أن الباحثين درجوا على تقسيم الواقعية (كنظرية علمية) إلى كلاسيكية وجديدة ، والحد بينهما كان عمل والتز الشهير *(Theory of International Politics)* (1979).

الواقعية الكلاسيكية : Classical Realism

يعود الفضل في إدخال الواقعية كمقترب لدراسة العلاقات الدولية إلى هانس مورغينثو من خلال عمله الشهير *(Politics Amoung nations)* (1948)، الذي أحدث ثورة في الدراسة الأكاديمية للسياسات الدولية ، وفي أواخر العقد السابع من القرن العشرين أحدث كينيث وولتز شرخا كبيرا عن واقعية مورغينثو التقليدية ومنذ ذلك الوقت أصبحت الأخيرة تعرف بالواقعية الكلاسيكية.[3]

---

(1) Tim Dunne & C. Schmidt, Realism, Op.Cit p 162.
(2) Ibid p 163,
(3) Glenn H. Snyder, Mearsheimer's World_Offensive Realism and the Struggle for Security, A Review Essay, International Security, vol.27, No.1 (Summer 2002), p 149

الواقعية الكلاسيكية تبلورت بالأساس خلال فترة الحرب الباردة ، والواقعيون الكلاسيكيون مثل هانس مورغينثو وراينهولد نايبور يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر تمتلك ما يسميه مورغنثو بـــ *Animus dominandi* أي الرغبة الفطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب، مورغنثو ابرز مزايا نظام توازن القوى التقليدي المتعدد الأقطاب. ويرى أن نظام الثنائية القطبية الذي برزت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يحمل العديد من المخاطر.[1]

المبادئ الأساسية للواقعية الكلاسيكية :

يحدد هانس مورغنثو في عمله الشهير "السياسات بين الأمم" ستة مبادئ أساسية للواقعية الكلاسيكية :

1. العلاقات السياسية تحكمها قوانين موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية، من خلال الأضرار والنوايا الموجودة في هذه الأخيرة، وبناء السياسة العامة يجب أن يتم على أساس فهم هذه القواعد الموضوعية.

2. إن فكرة المصلحة الوطنية *National Interest* هي موجه الإشارات الرئيسي *Main Signpost* للواقعية السياسية، فالقائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة الوطنية المعرفة في إطار القوة.

3. المصلحة تشبه القوة، في كونها غاية مشروعة بشكل عام، رغم أن معناها الدقيق يختلف حسب الوقت والظروف، فالمصلحة الوطنية في حدها الأدنى هي البقاء، لكن الدول بضمان بقائها تسعى لتحقيق أهداف أخرى.

4. بالرغم من إدراك الواقعية للأهمية الأخلاقية للعمل السياسي، فإنها تدرك في الوقت ذاته للتوتر غير المرغوب بين القيادة الأخلاقية ومتطلبات العمل السياسي الناجح، هذا الأخير يقتضي تنقية سلوك الدول من المبادئ الأخلاقية، ومعيار الحكم على سياسة معينة هي نتائجها السياسية (الغاية تبرر الوسيلة).

5. التطلعات الأخلاقية المعينة لا يمكن مطابقتها مع القوانين الأخلاقية التي تحكم الكون.

6. السياسات الواقعية حقل مستقل بذاته، وتحليله يجب أن يتم باعتباره كيان قائم بذاته، دون أن يتم إخضاعه لأي حقل آخر من الاهتمامات الإنسانية، بمعنى أن الظاهرة السياسية هي ظاهرة مستقلة، والحكم على أي سلوك سياسي يكون من خلال معايير سياسية.[2]

---

(1) Stephen M.Walt, International Relations : One World, Many Theories, Foreign Policy, No.111, Spesial Edition (Spring 1998), p 31.

(2) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع، 1984 ، ص ص(68-71).

الواقعيون ينظرون إلى الجماعة باعتبارها الوحدة الأساسية للتحليل السياسي، وفي وقت مبكر، عندما كان ثيوسيديدس ومكيافيلي يكتبون، الوحدة الأساسية كانت الدولة–المدينة ***City-state***، لكن منذ معاهدة واستفاليا (1648) اصبح الواقعيون يعتبرون الدول ذات السيادة الفاعل الرئيسي في السياسات الدولية، والدولتيّة ***Statism*** هو المصطلح المعّبر عن فكرة الدولة كممثل شرعي للإرادة الجماعية للبشر، وشرعية الدولة هي ما يمكنها من ممارسة السلطة داخليا.[1]

انطلاقا من ذلك، يرسم الواقعيون تمييزا حادا بين السياسات الداخلية و الدولية، مورغنثو يحاج بان "السياسات الدولية...مثل كل السياسات، هي صراع من اجل القوة"، وهو يوضح الفروقات النوعية لهذا الصراع بين السياسات الدولية والداخلية، حيث في هذه الأخيرة الدول قادرة على عرقلة سعي الأفراد للبحث عن القوة ***Power-Seeking Ambitions*** بطريقة اقل عنفا، في حين أنها اقل قدرة على فعل ذلك في الأولى، وبالنسبة للواقعيين هذا يفسر لماذا وقوع العنف في المستوى الدولي اكبر منه على المستوى الداخلي.[2]

وعل خلاف المثاليين الذين يولون الاهتمام الأكبر لمعايير السلوك الدولي وتطورها، يشدد الواقعيون على أن الدولة القومية هي الأساس كوحدة تحليل، وتتميز عنها أيضا في استنادها الواسع للتاريخ، كما يرفض الواقعيون مقولات المثاليين بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أن الدول تتضارب مصالحها إلى درجة تقودها إلى الحرب، وإمكانيات الدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين.[3]

وبالنسبة لدعاة الواقعية التقليدية فان الأمة تحدد مصالحها بلغة القوة، وفي حين أن هذه العبارة منقولة عن هانس مورغنثو ، فإن لها أصلا عريقا متميزا ، منذ تأكيدات ثوسيديدس قبل اكثر من ألفي عام في حوارات **ميليان** بأن الأقوياء يصنعون كل ما تمكنهم القوة من صنعه.[4]

والقوة تشير بشكل عام إلى الموارد المادية المتاحة للامة ، أما مورغنثو فيعرف السياسات الدولية بأنها صراع على القوة ، وبالتالي تصبح القوة غاية ووسيلة ، وهي عنده السيطرة على عقول و أعمال الآخرين ، في حين أن ارنولد وولفرز يعرف القوة بأنها القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ، ومنعهم من عمل ما لا تريد وهو يفرق بين القوة والنفوذ ، الأولى تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان أما النفوذ والتأثير فيعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعود و الإغراءات.[5]

---

(1) Tim Dunne & C. Schmidt, Realism, Op.Cit, p 163.

(2) Ibid.

(3) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 59.

(4) فريد زكريا، من الثروة الى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة 1، 1999، ص(27-28).

(5) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص 61.

الواقعيون الكلاسيكيون رغم تركيزهم على تفسير الحروب والتراعات إلا انهم اهتموا أيضا بشروط تحقيق السلام، حيث اعتقد مورغنثو أن هناك ثلاثة أشكال لتحقيق السلام على الصعيد العالمي، أولا إذا تم فرضه من قبل الرأي العام الدولي أو نوع من الأخلاق، ثانيا يمكن تحقيق السلام من خلال القانون الدولي، ثالثا هذا السلام يمكن أن يكون حقيقة إذا أقمنا حكومة عالمية، أي قوة مهيمنة شبه "مطلقة" يمكنها فرض آرائها على الجميع، أخيرا يمكن تحقيق السلام أو تحديد الحرب من خلال توازن القوة، وحسب مورغنثو، الحل الأخير هو الممكن، لان الحلول الأخرى تبدوا له غير قابلة للتحقيق من الناحية العملية، عكس مفهوم توازن القوة.[1]

عيوب الواقعية الكلاسيكية :

تعرضت وجهات نظر الواقعيين الكلاسيكيين لموجة من الانتقادات ، انصبت أساسا حول غموض بعض المفاهيم المحورية مثل مفهوم المصلحة القومية ، الذي يعتبر من الصعب إعطاء مفهوم عملي له بفعل اختلاف التجارب الوطنية واختلاف توجهات وثقافات القادة السياسيين والأمر ذاته ينسحب على مفهوم القوة ، حيث رغم أهميته ليس ثمة معيار موحد أو ثابت لقياس القوة.[2]

السلوكيون من جهتهم صبوا موجة كثيفة من الانتقادات على الواقعية الكلاسيكية، خصوصا في الجوانب ذات الصلة بالبناء النظري والمنهجي للواقعية، حيث كانت الثورة السلوكية على المناهج والأساليب السائدة، منتقدة التوجه الفلسفي للواقعية، وافتقار طروحاتها للعلمية، وعدم استخدامها المناهج الكمية والإحصائية التي تضفي صبغة علمية على حقل العلاقات الدولية.

هذا إلى جانب انتقادات مجموعة من التيارات التي تدخل ضمن إطار البرادايم التعددي *(Pluralism)*مع بداية سبعينيات القرن الماضي، والتي مست أساسا إقصاء الواقعين لدور الفواعل غير الدولتية التي ما فتئ وزنها في التعاظم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي الانتقادات التي أدت إلى خروج الواقعية من صفتها الكلاسيكية إلى الصفة الجديدة أواخر سبعينيات القرن العشرين.

الواقعية الجديدة : *Neo-Realism*

---

(1) اكزافييه غيوم، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 04.

(2) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف،مرجع سابق، ص (95-96).

الواقعية الجديدة هي رؤية نسقية systemic للسياسات الدولية، حاول كينيث والتز ***Kenneth N.Waltz*** من خلال عمله الشهير "نظرية السياسات الدولية" ***(Theory of international Politics)*** (1979) تجاوز النقد الذي كان من الممكن توجيهه إلى مورغنثو، مقترحا نظرية "للمنظومة الدولية" والإبقاء على هذا المستوى من التحليل باعتباره الوسيلة الوحيدة لفهم سلوكيات الفاعلين الذين يشكلون عناصر هذه المنظومة التي تفرض قيودا محددة على السلوك، أما العوامل الأخرى كالدين والسياسة الداخلية والاقتصاد إلى حد ما، تعتبر ثانوية.[1]

اغلب أعمال والتز-الملقب بابي الواقعية الجديدة- تدافع عن منظور نسقي ***Systemic***، أي عن رؤية تنطلق من منظومة ما، أي من مجمل المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة على شكل وحدات المنظومة وسلوكياتها، وذلك عن طريق مظاهرها الضاغطة والصائغة، وهنا ادخل والتز مفهوم البنية ***Structure***، و أعاد تهذيب مفاهيم الفوضى، توازن القوة، ووظائف النظرية في السياسات الدولية، في محاولة منه لصياغة نظرية في مستوى بساطة و أناقة نظريات العلوم الطبيعية.

والتز في عمله الكلاسيكي ***Man, State, and War***(1959) قسم مختلف السياسات الدولية ، وشكل خاص جهود تحديد أسباب الحرب و شروط السلام ، انطلاقا من المستوى الذي تكمن ضمنه الأسباب، الفرد، الدولة، والنظام الدولي، ثم وضع تصنيف آخر (1979) وضع بمقتضاه نظريات السياسة الدولية التي تحصر الأسباب في المستويين الفردي والوطني ضمن ما يسميه بالنظريات التقليصية أو الاختزالية ***Reductonist*** في مقابل النسقية ***Systemic*** التي تستند إلى المستوى الدولي.[2]

والتز يقف ضد النظريات التقليصية التي ترى أن المنظومة الدولية هي مجموع الدول وقراراتها و أفعالها المتبادلة، وبالتالي فان مستوى التحليل يقع على صعيد المستوى الثاني لتحليل العلاقات الدولية، أي الدول، ما ليس بإمكان النظريات التقليصية تفسيره حسب والتز، هو لماذا تنتهج الدول طرقا متشابهة في السلوك رغم تباين أنظمتها السياسية وتناقص أيديولوجياتها ؟ وهي المشكلة التي أوجدت الواقعية الجديدة حلا لها، بافتراض أن العوائق النسقية تحتل موقعا وسطا بين الدول وسلوكيات سياستها الخارجية، والواقعيون الجدد يهدفون إلى توضيح كيف أن هذه القوى النسقية مسؤولة عن التشابه الملاحظ في سلوك السياسة الخارجية[3].

---

(1) إكزافييه غيوم، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 06.

(2) Kenneth N. Waltz, Theory of international Politics, Addison-Wesley, 1979, p 18.

(3) Andrew Linklater, Neo-realism in Theory and Practice, in ken Booth & Steve Smith, Hnternationa Relations Theory Today, The Pennsylvania state University Press, 2nd Edition, 1997 ,p (242-243).

ورغم أن الواقعية الجديدة تنسب بشكل مباشر إلى كينيث والتز ، إلا أنها تظم عددا هائلا من المفكرين ما يعكس أصالة وقوة المدرسة الواقعية ، وضمت إلى جانب آخرين كل من روبيرت جيرفيس *Robert Jervis* ، تشارلز جلازر *Charles Glaser*، جاك سنايدر *Jack snyder* ستيفن فان ايفيرا *Steven Van Evera* روبيرت جيلبن *Robert Gilpit* ، ثم جون ميرشايمر *John Mearsheimer* ، فريد زكريا *Fareed Zakaria* و آخرون.

مبادئ الواقعية الجديدة :

نوجزها في النقاط الخمس التالية :

1. النظم السياسية تأخذ شكلين أساسين ، تسلسلية *Hierarchical* أو فوضوية *Anarchical* والنظام الدولي يأخذ دوما الشكل الأخير.
2. في النظام الفوضوي كل الدول لها وظائف متشابهة، فهي متمايزة من حيث القدرات وليس الوظائف.
3. جميع الدول تتميز بخاصية الأنانية *Egoism* ، وتسعى –على الأقل– لضمان بقائها.
4. في أي نظام للمساعدة الذاتية *Self-help System* البقاء *Survival* يقتضي الاستجابة للقوة النسبية و لأفعال الآخرين.
5. حالة الفوضى في النظام الدولي تدفع دوما نحو خلق نظام لتوازن القوة.

ورغم أن بعض الاتجاهات الحديثة في الفكر الواقعي قد شذت عن بعض من هذه العناصر، إلا أنها تبقى المبادئ الأكثر قبولا في أوساط المفكرين الواقعيين المعاصرين، هذا إلى جانب مجموعة من المفاهيم التي لها أهمية تحليلية كبيرة نقف عندها فيما يلي :

عناصر التحليل الأساسية للفكر الواقعي المعاصر:

تستقطب مفاهيم البنية، الفوضى، المساعدة الذاتية، وتوازن القوة حيزا هاما من الاهتمامات الفكرية لمفكري الواقعية الجديدة، وتحتل أهمية تحليلية كبيرة في دراسة سلوكية وحدات النظام الدولي التي تأخذ أشكالا معينة حسب ما تمليه البنية الدولية على الفواعل المختلفة، في ظل نظام فوضوي يحتم على الدول الخضوع لمبدأ المساعدة الذاتية.

1. بنية النظام الدولي :

يرى والتز أن النظام يتشكل من بنية *Structure* ووحدات متفاعلة *Interracting unites* ،[1] وفي اعتقاده أن البنية هي المكون الرئيسي للنظام الذي يجعل التفكير في النظام كله ممكنا، يكتب والتز:

"...التفكير في البنية كما احدده سوف يحد من مشكلة فصل التحولات على مستوى الوحدات من التحولات على مستوى النظام، وإذا كنا مهتمين بالتأثيرات المختلفة المتوقعة في نظم مختلفة، فيجب أن نكون قادرين على تمييز تحولات الأنساق *Changes of Systems* من التحولات ضمن الأنساق *Changes within systems* وهو الشيء الذي وجد مفكروا الأنساق صعوبة بالغة في فهمه.[1]

وبصدد التمييز بين أنماط التغيير هده ، قدم والتز تعريفا للبنية من 03 أجزاء بحيث أنها :

1. المبدأ التنظيمي للنسق أو المنظومة حيث تتحول الأنساق إذا حل مبدأ تنظيمي مكان أخر ،والانتقال من حقل فوضوي إلى أخر تسلسلي هو إنتقال من نسق إلى أخر .
2. خصوصيات وظائف الوحدات المختلفة ،فالأنساق التسلسلية (الهيراركية) تتحول إذا تم تحديد الوظائف بطريقة مختلفة ، وبالنسبة للأنساق الفوضوية .معيار تحول الأنساق ينبع من التخلي عن الجزء الثاني من هذا التعريف .طالما أن النظام تشكله وحدات متشابهة
3. توزيع القدرات بين الوحدات التغييرات في هذا التوزيع تمثل تحولات النظام سواء كان فوضويا أو تسلسليا.[2]

تأثير البنية على سلوك وحدات النظام الدولي.[3]

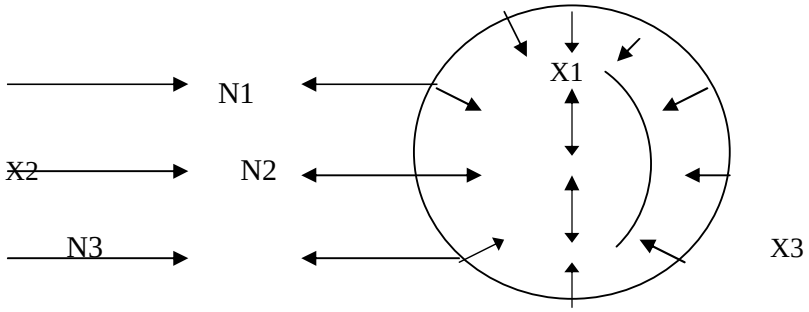

الدائرة تمثل بنية نظام سياسي دولي ،الأسهم تشير إلى ثاثيراتها سواء على تفاعلات الفواعل أو خصوصياتهم، **N 1.2.3** تمثل دول تقوم بصياغة سلوكياتها انطلاقا من بيئتها الداخلية، **X 1,2,3** تمثل سلوك الدول خارجيا وتفاعلاتها مع بعضها البعض

---

(1) Kenneth N. Waltz, Theory of International politics, Op.Cit, p 87
(1) Ibid, p (87-88).
(2) Ibid, p (100-101).
(3) Ibid, p100

2. فوضوية النظام الدولي :

من وجهة نظر الواقعيون الجدد المبدأ التنظيمي للنظام الدولي يأخذ شكل الفوضوية ***Anarchic*** عكس الهيراركية ***Hierarchy*** أو التسلسلية التي تميز النظم الداخلية في الغالب، والفوضى وفقا لدعاة الواقعية هي انتفاء سلطة دولية، وهذه الحالة "لا تسمح فقط بحدوث حروب، بل تجعل من الصعب جدا بالنسبة للدول الوصول إلى غاياتها، طالما انه لا توجد هناك مؤسسات أو هيئة عليا بإمكانها فرض وسن القوانين الدولية"[1]

لكن انتفاء حكومة عالمية لا يعني انعدام النظام في العالم، الواقعيون يميزون بين حالتي الفوضى ***Anarchy*** و اللانظام ***Chaos***، رغم أن حالة اللانظام قد تسود العالم لفترات قصيرة كما في حالة الحروب العالمية، فوضوية النظام الدولي يمكن فهمها بشكل افضل عند مقارنة النظم الدولية والداخلية، هذه الأخيرة ميزتها التسلسلية، وتقف في علاقات رؤساء ومرؤوسين، البعض مخول بالحكم، والبعض ملزم بالخضوع، عكس النظم السياسية الدولية التي ميزتها التشابه الوظيفي، يكتب والتز:

> "الفرق بين حقلي السياسة الدولية والداخلية لا يمكن إيجاده من خلال معيار استخدام او عدم استخدام القوة، بل في بنياتهما المختلفة، أي الأنماط المختلفة لتنظيم استخدام القوة، الحكومة، من خلال احتكار بعض مظاهر الشرعية تخول لنفسها الحق في استخدام القوة، أي تطبيق تشكيلة من العقوبات لضبط استخدام الرعية للقوة، وفي حالة استخدام البعض لقوتهم الخاصة، يلجأ الآخرون للحكومة"، في السياسات الدولية لا توجد ثمة حكومة عالمية، والسياسات الدولية تسمى سياسات في غياب حكومة".[2]

3.سياسات المساعدة الذاتية :

يؤكد الواقعيون الجدد على أن فوضوية النظام الدولي تستدرج وحدات النظام الدولي (الدول) إلى انتهاج سلوك الاعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية ***(Self-help)***، وانطلاقا من رؤية السياسات الدولية حقلا للمساعدة الذاتية، فان الاوتاركية ***Autarky***(الاكتفاء الذاتي) سيكون هدفا رئيسيا لكل دولة، والنظام الدولي يحفز كل دولة لتكون قادرة على إدارة شؤونها بنفسها، طالما انه لا توجد سلطة عليا تتولى هذه الوظيفة يضيف والتز :

---

(1) Robert Jervis, Cooperation Under the Security Dilemma, p 167.
(2) Kenneth N. Waltz, Theory of International politics, Op.Cit, p 103.

"الوحدات في سعيها لتحقيق أهدافها والحفاظ على أمنها في حالة فوضوية...عليها الاعتماد على الوسائل والإجراءات التي باستطاعتها تشكيلها بذاتها، مبدأ "اللّهم-نفسي" هو بشكل حتمي مبدأ التصرف في النظام الفوضوي"[3]

3. **توازن القوة** : Balance of Power

يرتبط مفهوم توازن القوى كما حدده هانز مورغنثو، بعنصرين أساسيين يرتكز عليهما هذا المفهوم: الأول، مادي، ينصرف إلى وجود تعادل أو تساوٍ حسابي بين مقدرات القوة العسكرية التي تمتلكها القوى الدولية أو الإقليمية. والثاني :إدراكي، خاص بتوافر إدراكٍ لدى تلك القوى بأهمية وجود ذلك التعادل، باعتباره الوسيلة المثلى للحفاظ على الأمن، ولدى الدول الأخرى بأهمية استمراره، وإذا ما توافر العنصر المادي دون الإدراكي صعب الحفاظ على الأمن.[1]

ووفق تصور مورغنثو، تعتمد القوى على قدراتها الذاتية لتحقيق التوازن مع غيرها من القوى، في حين يرفض إنشاء الأحلاف كأداة لتحقيقه، وذلك لإيمانه بالاعتماد على الذات ***(Self Reliance)*** كمبدأ حاكم لتصرف تلك القوى. لكن كينيث والتز يقبل بتحقيقه من خلال عناصر القوة الداخلية وعناصر القوة الخارجية معا. فما توازن القوى – كما قال هارولد لازويل – إلا "بناء من علاقات القوة يهدف للحفاظ على الوضع القائم وأية محاولة لتغييره، تثير رد فعل مقاوم باتجاه إعادة تنصيبه".[2]

والتز والواقعيون الجدد أعادوا تهذيب الرؤية الكلاسيكية لتوازن القوى، معتقدين أن نظرية توازن القوة تساعد على التنبؤ بخصوص السلوكيات والمحصلات الدولية، فالدول ترتبط في سلوك توازني سواء كانت القوة المراد موازنتها هي الغاية من هذا السلوك أم غير ذلك، طالما أن الأمن هو الهدف الأساسي، فكل تحالف يرغب في ضم اكبر عدد من الأعضاء، غير أن الدول تفضل دوما الانضمام إلى الطرف الضعيف –أي الموازنة ***Balancing***– على الانضمام إلى الطرف الأقوى ***Bandwagoning***، طالما أنها تنظر دوما إلى القوة الكبرى باعتبارها مصدر تهديد، فان سلوك توازن القوة هو افضل وسيلة للحفاظ على الوضع القائم.[3]

وعلى خلاف مورغنثو الذي يعتبر نظام التعددية القطبية ***Multipolarity*** الأكثر استقرارا، يرى والتز ومعظم الواقعيون الجدد أن نظام الثنائية القطبية ***Bipolarity*** هو النظام الأكثر استقرارا، ونظام التعددية

---

(2) Ibid, p 111

(1) عبد الجليل زيد المرهون، الخليج وخيار التوازن الاستراتيجي، نمط المعيقات البنيوية، جريدة الرياض، العدد 13962 (15 سبتمبر2006).

(2) نفسه.

(3) Kenneth N. Waltz, Theory of International politics, Op.Cit, p 126.

غير المتوازنة الأكثر عرضة للتراعات والحروب، جون ميرشايمر يضع نظام التعددية القطبية المتوازنة *Balanced Multipolarity* في موقع يتوسط الحالتين السابقتين.[4]

المطلب الثاني : الاتجاهات الحديثة في الفكر الواقعي

هناك إجماع في الأوساط الأكاديمية الغربية على إطلاق مصطلح "الواقعية المعاصرة" *(Modern Realism)* للإشارة إلى الصيغ والاتجاهات الحديثة في الفكر الواقعي، وتمييزها عن الواقعية الجديدة التي هي في الأصل واقعية والتز، لكن مع ذلك هناك اختلاف كبير بين الباحثين حول وضع هذه الاتجاهات ضمن تيبولوجيا معينة، وعلاقتها بالواقعية الجديدة،[•] وهي الآراء التي تعكس في جانب انشقاقات هامة بين الواقعيين المعاصرين، أدخلتهم في حوار واقعي–واقعي *(Intrarealist Debate)*، وتعكس، في جانب آخر، سعة هذا الفكر الذي استفاق من صدمة نهاية الحرب الباردة، و أعاد تكييف نفسه وفق المعطيات المستجدة.

لقد حاولنا تجاوز هذا الجدل الأكاديمي من خلال تجنب الخوض في مسألة لم يكتمل النقاش فيها بعد، وبدلا من البحث في جينيالوجيا الاتجاهات الواقعية المعاصرة وتيبولوجياتها، سوف نقف على استعراض مفصل لطروحات هذه الصيغ الجديدة، واهم الأعمال المدرجة في كل اتجاه، لفهم جوهر النقاش الواقعي–الواقعي المعاصر.

سنقف أولا عند الاتجاهين الدفاعي والهجومي كأهم متغيرين في إطار الواقعية البنيوية،[••] وهما الاتجاهان اللذان يمثلان الدراسات الأمنية الواقعية، وهى اكثر ما يهمنا في هذا البحث، ونقف أخيرا عند الواقعية الكلاسيكية الجديدة، التي يرى البعض أنها تحويرا للطرح المبكر للواقعية الكلاسيكية التي عادت في ثوب جديد مع جيل آخر من الكتاب المعاصرين.

---

(4) Glenn H. Snyder, Mearsheimer's World , Op. Cit, p167

(•) كأمثلة عن هذا الاختلاف، Steven l. Lamy يحدد ثلاث اتجاهات في إطار الواقعية الجديدة، واقعية كينيث والتز(البنيوية الأصلية)، واقعية Joseph Grieco (مزج أفكار والتز بأفكار الواقعيين الكلاسيكيين)، والدراسات الأمنية الواقعية (الواقعية الدفاعية والهجومية)، في حين Tim Dunne & Brian C. Schmidt يضعان الواقعية الهجومية والدفاعية ضمن إطار الواقعية البنيوية كأهم اتجاهين فيها، والواقعية الكلاسيكية الجديدة خارج إطارها، ومصدر تحد لها، Jeffrey Taliaferro يضع تقسيمين رئيسيين ضمن الواقعية المعاصرة الأول حسب موضوع الدراسة: الواقعية الجديدة (السياسات الدولية) والواقعية الكلاسيكية الجديدة (السياسة الخارجية)، والثاني حسب المتغير الدفاعي والهجومي: الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، بحيث أن التقسيم الأخير يقطع راسيا التقسيم الأول، ويكون لدينا بذلك أربعة أشكال من النظريات الواقعية المعاصرة، واقعية جديدة بمتغيرين دفاعي وهجومي، والأمر ذاته ينسحب على الواقعية النيوكلاسيكية الجديدة، Glenn Snyder ذهب ابعد من ذلك في التأكيد على وجود شكلين على الأقل من "الواقعية البنيوية"، حيث إلى جانب نظرية والتز، تطالب "المدرسة الإنجليزية" (English School) بإطلاق تسمية الواقعية البنيوية على تحويراتها لنظرية والتز، وعلى الأقل ثلاثة نماذج من الواقعية الهجومية وصيغ عديدة من الواقعية الدفاعية، تدخل جميعها ضمن إطار الواقعية البنيوية، هذا إلى جانب "الواقعية الكلاسيكية الجديدة".

(••) تقسيم الواقعية إلى دفاعية وهجومية ظهر لأول مرة في عمل جاك سنايدر1991:

Myths of Empires : Domesttic Politics and International Ambition.

I. الواقعية الدفاعية : *Defensive Realism*

مضلة تغطي أعمالا عديدة في حقلي السياسات الدولية والسياسة الخارجية، تتخذ من أعمال روبرت جيرفيس حول المأزق الأمني (1978)نقطة انطلاقا لها، وبدرجة اقل أعمال كينيث والتز حول توازن القوة، مصطلحات البحث عن الأمن ***(Security seeking)***، المأزق الأمني ***(Security Dilemma)***، الدفاع ***(Defense)***، التوازن ***(Balancing)*** مفاهيم بارزة في أدبيات الواقعية الدفاعية، ومن أهم أقطابها ستيفن فان ايفيرا ***(Stephen van Evera)*** ، ستيفن والت ***(Stephen Walt)***، جاك سنايدر ***(Jack Snyder)*** ، باري بوزن ***(Barry R.Posen)***، روبرت جيرفيس، وشين لين-جونس ***(Sean M.Lynn-Jones)***.[1]

والواقعية الدفاعية تحمل نظرة متفائلة نسبيا حول العالم، حيث يحاج دعاة التوجه الدفاعي أن معظم القادة يدركون أن تكاليف الحرب تتخطى بشكل واضح فوائدها، وان استخدام القوة العسكرية للغزو أو التوسع إستراتيجية أمنية مرفوضة من قبل مختلف القادة في عصر من الاعتماد المتبادل المعقد والعولمة، ومعظم الحروب يمكن رد أسبابها إلى القوى غير العقلانية أو غير الوظيفية في المجتمع، مثل النزعة العسكرية المفرطة.[2]

والواقعيون الدفاعيون لا يرسمون رابطة مباشرة بين مضاعفة القوة و الأمن، مضاعفة القوة قد يؤدي حتى إلى الإضرار بأمن الدولة في حالات معينة، وينظرون إلى الدول عادة باعتباره أن توجهاتها هي دوما للحفاظ على الوضع القائم ***Status-Quo*** هدفها الأول هو البقاء ***Survival*** أي الأمن وليس مضاعفة القوة، ومن وجهة نظر الواقعيين الدفاعيين فان اكتساب قوة اكثر مما تقتضيه الحاجة للحفاظ على الوضع القائم، خصوصا اكتساب الأسلحة الهجومية، قد يجعل الدولة اقل أمنا كما توضح ذلك الأعمال المستندة للمأزق الأمني.[3]

رواد التوجه الدفاعي يرفضون فكرة أن المعضلة الأمنية تفرز دائما نزاعات حادة، وفي هذا الإطار، يصحح الواقعيون الدفاعيون بعض التصدعات في فكر والتز والواقعيون الهجوميون، والتز يعتقد أن الفوضى و الحاجة إلى البقاء غالبا ما تدفع الدول للتضحية بالتعاون المشترك، والهجوميون يذهبون ابعد من ذلك في التأكيد على أن التعاون قد يضع بقاء الدولة في خطر.[4]

هذه الحجج يكذبها دعاة الواقعية الدفاعية، التعاون قد يحمل بعض المخاطر، لكن التنافس هو أيضا كذلك، لان الدول ليست واثقة من نتائج الحرب أو سباق التسلح، وخسارة مثل هذا التنافس قد يعرض امن

---

(1) Sean M.Lynn-Jones, Does Offense-Defense Theory have a future, p (5-6).
(2) Steven L.Lamy, Contemporary mainstream Approach, Neorealism and Neo-Liberalism, p 211
(3) Benny Miller, The Rise and Decline of offensive liberalism, p 11.
(4) Jeffrey Taliaferro, Security Seeking Under Anarchy Op.Cit, p 138

الدولة للخطر، الواقعيون الدفاعيون يقدمون نظرة حميدة للفوضى وضغوط النظام الدولي، حيث يحاج دعاة هذا الاتجاه أن الأمن سلعة وافرة *Pleintiful* في النظام الدولي وليست نادرة، وبإمكان مختلف الدول ضمان بقائها إذا أدركت هذه الحقيقة.[5]

وهي تفترض أن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من سعيها إلى النفوذ، وبذلك فهي تتنبأ بان الأمم تعمل على توسيع مصالحها في الخارج عندما تتعرض للتهديد وهي تتوسع في أوقات انعدام الأمن، في مواجهة الأمم القوية ذات النوايا العدوانية، وفي غياب مناخ التهديد، لا يتوافر للدول الحافز النظامي للتوسع، فهي لا تتوسع عندما تكون قادرة، لكن عندما ينبغي عليها ذلك، أي عندما تشعر بالتهديد لأمنها وسيادتها.[1]

II. الواقعية الهجومية : *Offensive Realism*

مظلة تغطي على الأقل ثلاث نظريات في حقلي السياسات الدولية والسياسة الخارجية، يبدوا أنها تقبل اغلب أفكار والتز وجزء هام من افتراضات الواقعية الكلاسيكية،[2]والواقعية الهجومية ترسم صورة قاتمة عن السياسات الدولية بشكل عام، عبارات المهيمن *Hegemon*، مضاعفة القوة *Power Maximizing*، الدولة التصحيحية *Revisionist State*، مصطلحات بارزة خصوصا في أعمال جون ميرشايمر رائد هذا الاتجاه، إلى جانب أعمال أربع مفكرين تدرج أعمالهم ضمن التوجه الهجومي وهم ، فريد زكريا (1998)، إيريك لابس *(Eric Labs)*(1997)، روبرت جيلبين *(Robert Gilpin)* (1981)،[3] والى حد ما راندل شفيلر *Randall L. Schweler* (94،1997).[•]

الواقعية الهجومية تتمسك بان الفوضى ، غياب حكومة أو سيادة عليا، توفر حوافز قوية للتوسع، وكل الدول تكافح من احل مضاعفة قوتها مقارنة بالدول الأخرى لان الدول الأكثر قوة هي فقط التي بإمكانها ضمان بقائها، وهي تنتهج سياسات توسعية متى و أين كانت مزايا هذا الفعل تتجاوز تكاليفه.[4]

عبارة "مضاعفة القوة" تضع الواقعيين الهجوميين في موقع قريب من مورغنثو الذي يشدد على "الصراع اللامتناهي حول القوة"، لكن مصدر هذا السلوك ليس "الطبيعة البشرية" كما يدعي مورغنثو بل بفعل البنية الفوضوية للنظام الدولي، وهذا يضع ميرشايمر قريبا من والتز، لكنه يختلف مع والتز في التأكيد على

---

(5) Gedeon Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, World Politics, Vol.51, No.01(Oct 1998), p 149.

(1) فريد زكريا، من الثروة إلى القوة، مرجع سابق، ص 16.

(2) Steven L.Lamy, Contemporary mainstream Approach, Neorealism and Neo-Liberalism, p 210

(3) Glenn H. Snyder, Mearsheimer's World_Offensive Realism and the Struggle for Security, Op. Cit, p 149

(•) نظرية شفيلر Balance of Interest Theory لا تفترض أن مضاعفة القوة والسياسات العدوانية محصلات منطقية للفوضى، وهي نظرية تميل إلى خلق تمييز حاد بين دول الوضع القائم والدول التصحيحية، وهي لا تنسب مصالح الدول التصحيحية أو دول الوضع القائم إلى حالة الفوضى، وإنما تضع هذه المصالح كمتغيرات على مستوى الوحدة.

(4) Jeffrey Taliaferro, Security Seeking Under Anarchy, Op. Cit, p 128

أن البحث عن القوة و الأمن لا يمكن إشباعها، بينما يقول والتز أن لها حدود، أي أن الواقعيين الهجوميين يختلفون مع والتز حول مسالة "كم هو مقدار القوة التي تريدها الدول"، كتب ميرشايمر:

> "بالنسبة للواقعيين الدفاعيين، البنية الدولية توفر للدول حوافز قليلة للبحث عن أي زيادة للقوة، وفي المقابل تدفعهم للحفاظ على توازن القوى الموجود، أي أن الحفاظ على القوة بدل مضاعفتها، هو الهدف الأساسي لكل دولة... الواقعيون الهجوميون في الجانب الآخر، يعتقدون أن وجود قوى الوضع القائم نادر في السياسات الدولية، لان النظام الدولي يوفر حوافز قوية للدول عن فرص لاكتساب القوة على حساب الخصوم، والاستفادة من مثل هذه الحالات التي ترى أن فوائدها تتخطى بشكل واضح التكاليف، الهدف النهائي للدولة هو أن تكون في وضع المهيمن في النظام"[1]

الواقعيون الهجوميون يكرسون فضاءا واسعا للنقاش ويقدمون شواهد تاريخية عديدة تترك انطباعا واضحا على أن العمل الهجومي عادة ما يكون ناجحا، وان الغزو يؤدي أو بإمكانه أن يكون مفيدا من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية، [2]جون ميرشايمر يستنبط من أعمال جون هارز ***John Hertz*** مضامين أن "أفضل طريقة لبقاء الدولة في نظام فوضوي، هي أن تستغل فرص الدول الأخرى، وان تكسب مزيدا من القوة على حسابها، لان أفضل طريقة للدفاع هي الهجوم"[3]

دعاة التوجه الهجومي يرسمون رابطة مباشرة بين القوة والأمن، ومن وجهة نظرهم، فان ضمان الأمن يقتضي من الدولة مضاعفة قدراتها النسبية وتحقيق الأفضلية على حساب الخصوم، وبقدر امتلاك عناصر قوة اكبر، بقدر تمتع الدولة بقدر اكبر من الأمن، وتحقيق الدولة لأكبر قدر ممكن من الأمن يتحقق فقط إذا أصبحت في وضع المهيمن في النظام الدولي، أو على الأقل في الإقليم الذي تقع الدولة في نطاقه، وفي هذه الحالة فان القوة العظمى ***Superior Power*** بإمكانها ردع خصومها المحتملين وإرغامهم على تقديم تنازلات دبلوماسية، اقتصادية، وإستراتيجية بحيث تساعد في تقوية وضع القوة المهيمنة، وفي حالة إخفاقها في تحقيق هذه الأفضلية، فان الخصوص سوف تتقوى على حسابها، وتصبح مصدر تهديد لأمنها.[4]

الواقعيين الهجوميين يعاكسون رؤية الواقعيين الدفاعيين من تشكيل تحالف دولي في مواجهة القوة الأكثر تهديدا في النظام، وحرمانها من تحقيق أهدافها في الهيمنة، راندل شفيلر يعتقد أن الهجوم له الأفضلية على الدفاع عادة، وان الدول تتحالف دوم مع الطرف الأقوى أو الأكثر تهديدا ***(Bandwagon)*** بدلا من

---

(1) John Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, New York, WWW.Norton, 2001, p 21
(2) Glenn Snyder, Op.Cit, p 153
(3) John Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, New York , op, Cit, p 36
(4) Benny Miller, The Rise and Decline of Offensive Liberalism, Op. Cit, p 10

تشكيل تحالف لموازنته، ومن ثم فان الأمن والسلام يمكن تحقيقه عبر القوة والأفضلية وليس عبر التوازن كما يحاج رواد الاتجاه الدفاعي.[5]

III. الواقعية الكلاسيكية الجديدة : *Neo-classical Realism*

الواقعية النيوكلاسيكية هي نظرية واقعية في السياسة الخارجية، بنيت على افتراضات والتز حول الفوضى، يرفض أنصارها فكرة عدم تضمين المتغيرات التفسيرية في مستويات التحليل المختلفة بصدد البناء النظري، ومصطلح الواقعية الكلاسيكية الجديدة ظهر لأول مرة في أدبيات العلاقات الدولية في عمل جيديون روز (Gideon Rose) '*Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy*' (1989)، وتضم على الأقل ثلاث نظريات هي نظرية "الواقعية المتمركزة في الدولة" *(State-centred Realism)* لفريد زكريا(1989)، نظرية التعبئة الداخلية *(Domestic-Mobilization Theory)* لتوماس كريستنسن *(Thomas Christinsen)*، ونظرية الهيمنة في السياسة الخارجية *(Hegemonic Theory of Foreign Policy)* لويليام وولفورث *(William C. Wohlforth)*.[1]

الواقعية الكلاسيكية الجديدة حاولت تضييق الفجوة بين تنبؤات الواقعية التقليدية والواقع، وبتعبير فريد زكريا فان الواقعية الكلاسيكية تتضمن منطقا–قدرات الدولة تشكل نواياها– يمكن تعديله ليصبح أكثر دقة بدون خسارة في قوة التأثير، والنظرية الناجمة تسمى بالواقعية "المتمركزة في الدولة"،[2] وهي إحدى أعمدة الواقعية الكلاسيكية الجديدة، كتب جيديون روز:

> "...الأعمال التي نحن بصدد مراجعتها هنا...تشكل مدرسة (فكرية) رابعة، اسميها "الواقعية الكلاسيكية الجديدة"، وهي تدمج بشكل واضح المتغيرات الداخلية والخارجية، محورة ومطورة رؤى معينة مستقاة من الفكر الواقعي الكلاسيكي، يحاج دعاتها أن أهداف وطموحات السياسة الخارجية تساق في اغلب الحالات بمكانة الدولة في النظام الدولي، وبشكل أكثر تحديدا قدرات قوتها المادية، وهذا هو السبب لماذا هم واقعيين، هم يحاجون أيضا أن هذه القدرات تؤثر بطريقة غير مباشرة ومعقدة في السياسة الخارجية، لان الضغوط النسقية يجب ترجمتها عبر المتغيرات المتداخلة على مستوى الوحدة، وهذا هو السبب لماذا هم كلاسيكيين جدد".[3]

ويعتقد دعاة التوجه الكلاسيكي الجديد أن فهم الروابط بين القوة والسياسة يتطلب فحص دقيق للسياق الذي من خلاله يتم تشكيل السياسات الخارجية وتكييفها ضمن إطاره، وبذلك فان الواقعيين

---

(5) Ibid, p 12

(1) Jeffrey Taliaferro, Security Seeking Under Anarchy, Op. Cit, p(134-135)

(2) فريد زكريا، من الثروة الى القوة، مرجع سابق، ص 46

(3) Gedeon Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, Op.Cit, p 146

النيوكلاسيكيين يحتلون موقعا وسطا بين المفكرين البنيويين الصرفين والبنائيين *Constructivists* حيث يقبل البنيويين بوجود رابطة مباشرة وواضحة بين العوائق النسقية والسلوك على مستوى الوحدة، في حين يرفض البنائيون وجود أية عوائق نسقية موضوعية على الإطلاق، مؤكدين أن الحقيقة الدولية مبنية اجتماعيا وان "الفوضى هي ما صنعته الدول نفسها"[4]

لعل أكثر ما يهمنا في هذا البحث هو إسهام الاتجاهين الهجومي والدفاعي، الذين ينصرفان إلى دراسة المحصلات الدولية كحصول حروب بين القوى الكبرى، مسائل التعاون الدولي، سباق التسلح، والتحالفات المختلفة بين الدول، أي دراسة الظاهرة الناتجة عن تفاعل –على الأقل– فاعلين في النظام الدولي، حيث لا يمكن نسب هذه الظواهر إلى سلوك دولة منفردة، بينما تنصرف الواقعية الكلاسيكية الجديدة إلى تقديم تنبؤات حول استجابة الدول للضغوط النسقية، الظواهر مثل الاستراتيجيات الشاملة للدول، السياسات الاقتصادية الخارجية، المذاهب العسكرية، وخيارات التحالف تسقط ضمن إطار الدراسة النيوكلاسيكي الواقعي، أي أنها تدرس السلوك الخارجي للدول بشكل منفرد.[1]

لقد ضلت الواقعية بشقيها الكلاسيكي والمعاصر هدفا رئيسيا لانتقادات مختلف المقاربات النظرية غير الواقعية، أنصار اللبرالية المؤسساتية، النظريات الثقافية المتنوعة، نظريات السلام الديمقراطي، والبنائية، كلها تبدأ بافتراض القصور الهائل لـــهذا "الحيوان الأسود"،[2] وبانتهاء الحرب الباردة حصلت هذه الانتقادات على غطاء شرعي بفعل المأزق الذي وجدت الواقعية نفسها فيه فجأة، وهي الانتقادات التي أجبرت الواقعية على اتخاذ موقفا دفاعيا، يذكرنا بموقعها في ستينيات وأوائل سبعينيات القرن الماضي، تحت ثورة السلوكيين وبعدهم دعاة المقترب التعددي التي أخرجت الواقعية من صفتها الكلاسيكية إلى الجديدة.

رواد الاتجاهات اللبرالية والبنائية يعتقدون بان الواقعية قد اختفت، ورغم أنهم يرون أن تصورات الفوضى، الاعتماد الذاتي، وتوازن القوة قد تكون مناسبة للعصر الغابر، إلا أن الواقعيين قد تم إزاحتهم بفعل تغير الظروف، وتم حجبهم بأفكار أفضل، عصور جديدة تستدعي تفكيرا جديدا، وتحول الأوضاع تقتضي نظريات منقحة أو مختلفة كليا.[3]

ومن وجهة نظر المقاربات غير الواقعية، فان العلاقات الدولية قد تحولت من طبيعتها الصراعية نحو أخرى أكثر تعاونية بانتهاء الحرب الباردة، وبانتصار المبادئ اللبرالية العالمية والانتشار الكبير للقيم الديمقراطية حتى في الدول التي كانت رمزا للتسلطية في أوربا الشرقية والعديد من أقطار العالم الثالث، فان السلام

---

(4) Ibid, p 152

(1) Jeffrey Taliaferro, Security Seeking Under Anarchy, Op. Cit, p(133-134)

(2) Ibid, p131

(3) Kenneth N.Waltz, Structural Realism After the Cold War, International Security, Vol.,No.(Sum 2000), p05

والتعاون الدولي سيسود العالم، ومن ثم فلم يعد بمقدور الواقعية، -كنظرية صراعية- تفسير هذا الواقع الجديد.

النقاش حول عدم جدوى الواقعية كإطار شامل لدراسة العلاقات الدولية المعاصرة افتتح بمقالين شهيرين، الأول لجون فاسكيز John Vasquez ، "The Realist and Degenerative Vs. Pragressive Researsh Program" (1997)، شدد من خلاله فاسكيز على إحجام الواقعيين عن الاستخدام النسقي للمعايير العلمية، وبالنسبة لفاسكيز، فان اغلب نتائج أبحاث الواقعيين -بعد والتز- مجرد حلقة مفرغة من النقاش خرجت عن جوهر البرادايم الواقعي.(1)

المقال الثاني-وهو الأعنف- كان لـــ جيفري ليقرو وأندرو مورافسيك *"Is Any Body Still a Realist"* (1999)، يحاج من خلاله ليقرو و مورافسيك أن المشكلة الأساسية هي أن جوهر المقترب الواقعي تم تقويضه من قبل أنصاره أنفسهم –وبشكل خاص الواقعيين الدفاعيين والكلاسيكيين الجدد، الذين حاولوا إعادة صياغة الواقعية في أشكال نظرية اقل تركيزا و اقل تماسكا، وبعد دراستهما لجوهر أعمال أقطاب الواقعية المعاصرة، وعلى رأسهم فان ايفيرا، سنايدر، قريكو، زكريا، شفيلر توصلا الى أن الواقعية تم تحويلها الى عكسها، وان هناك نزعة لتسمية كل الأعمال التي تدخل في إطار التحليل العقلاني لسلوك الدولة ضمن إطار الواقعية،(2) وعلى الرغم من أن انتقادات ليقرو و مورافسيك قد واجهت رسالة رد *Correspondence*(•) لا تقل عنفا من قبل أقطاب الواقعية، إلا أنها تقترح حلا راديكاليا لإعادة النظر في تعريف الواقعية، وبالتالي إخراج معظم أعمال الواقعيين المعاصرين عن الواقعية الحقيقية التي وضع أسسها هاليت كار، مورغنثو، و والتز.(3)

هذا إلى جانب النقاشات الفكرية الحادة داخل البرادايم الواقعي نفسه، وبشكل خاص الانتقادات المتبادلة التي تزيد في تصعيد الشرخ المتنامي بين التوجهين الدفاعي والهجومي والتي سنورد بعضا منها في أجزاء من هذا البحث.

---

(1) Steffano Guuzzini, Op.Cit, p 01

(2) Jeffrey Legro, Andrew Moravscik, "Is Any Body Still a Realist?", p 54

(•) كتبها كل من Peter Feaver, Wililam Wohlforth, Jeffrey Taliaferro, Randall SchwelerGunther Hellman انظر:
Correspondence,"Brother, Can You Spare A Paradigm ?", Or Was Any Body Ever A realist ?, International Security, Vol.25, No.1(Summer 2000), pp (165-193)

(3) Jeffrey Legro, Andrew Moravscik, "Is Any Body Still a Realist?", Op.Cit, p 55

المبحث الثاني :المدرسة اللبرالية في العلاقات الدولية :

هذا المبحث يتعرض بشكل مفصل نسبيا إلى الطرف الثاني من المحاورة موضوع الدراسة، يتعلق الأمر هنا باللبرالية باعتبارها البديل التاريخي للواقعية، مع التشديد على الصيغ الجديدة لعائلة النظريات اللبرالية، أي تلك التي لها تأثير مهم في الحياة الدولية المعاصرة، وفي هذا السياق سوف نعرج على بعض إسهامات النظريات اللبرالية التجارية، الجمهورية، المثالية، و أخيرا النيولبرالية، وقبل ذلك من المهم جدا البدء بمدخل عام للفكر اللبرالي.

المطلب الأول : مدخل عام للفكر اللبرالي :

اللبرالية تشير إلى جملة واسعة من أفكار ونظريات ذات صلة بالحكم، تدافع عن الحرية الفردية، تعود جذورها إلى عصر التنوير الغربي، وكلمة "لبرالي" ***(Liberal)*** مصدرها اللفظة اللاتينية ***(Liber)*** التي تطلق على العبد الحر، وهي مرتبطة عادة بكلمة ***Liberty*** التي تحمل مدلول الحرية، واللبرالي هو "الشخص

الذي يؤمن بالحرية، واللبراليين عموما يؤكدون على أولوية الحرية كقيمة سياسية"، وهي المبدأ الذي قامت اللبرالية على أساسه.[1]

واللبرالية يمكن فهمها كتقليد سياسي، أو فلسفة سياسية عريقة، تشمل جوانب عديدة اقتصادية، ثقافية، سياسية وفكرية، ومن الناحية السياسية، اللبرالية هي الاعتقاد أن الأفراد هم محور المجتمع، وان المجتمع ومؤسساته موجودة لتعزيز أهداف الأفراد، بغض النظر عن مستوياتهم الاجتماعية، و اللبرالية تشدد على العقد الاجتماعي الذي يضع المواطنون من خلاله القوانين و يوافقون على الالتزام بها، وتشدد أيضا على سيادة القانون وتشجيع الديمقراطية اللبرالية.[2]

جوهر الفكر اللبرالي تعود أساسا إلى أعمال لوك *John Locke*(1689)، روسو *Jean Jacque Rousseau* (1762)، وايمانيال كانط *Immanuel Kant* (1797)، مع أن المبادئ اللبرالية كانت، منذ سان تزو *Sun Tzu*، المبدأ المعاكس للواقعية، غير أن مفكري عصر التنوير الأوائل واجهوا اللبرالية التسلطية للنظم القديمة الماركنتلية، الإقطاعية، والكنيسة الكاثوليكية الرومانية، فيما بعد حور بعض الفلاسفة الراديكاليين أفكارهم في سياق الثورة الفرنسية، وطوال القرن التاسع عشر وضعت اللبرالية نفسها في مواجهة الاشتراكية والشيوعية , على الرغم من أن بعض الأحزاب اللبرالية الأوروبية المعاصرة قد شكلت في الغالب تحالفات مع الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية، وفي القرن العشرين اللبرالية عرفت نفسها في إطار معارضة الشمولية والشعبوية.

بعد الحرب العالمية الثانية، وفي معظم دول الغرب وقعت الأحزاب الليبرالية بين ضغط "المحافظين" من جهة، و"العمال" من الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية من جهة ثانية، فعلى سبيل المثال، أضحى الحزب اللبرالي البريطاني حزب صغير، وحدث دلك في عدد من الدول الأخرى، حيث احتلت الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية دور قيادة "اليسار"، والأحزاب المحافظة المشجعة للتجارة قد احتلت موقع قيادة "اليمين"، وبعد سنوات السبعينيات، انحرف البندول اللبرالي مرة أخرى نحو التركيز على فواعل جديدة في النظام الدولي في إطار ما يعرف بالبراديم التعددي، كما أن العديد من الأفكار القديمة لفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى قد عادت من جديد في الفترة التي سبقت بقليل نهاية الحرب الباردة، واليوم هناك تأثير عميق للبرالية في الفكر السياسي المعاصر، وفي حقل العلاقات الدولية، هذا التأثير يمكن رصده في إسهامات الاتجاهات الجمهورية، التجارية، المؤسساتية، والسوسيولوجية.

الافتراضات الأساسية للفكر اللبرالي :

---

(1) Wikipedia, the free encyclopedia, Liberalism.
(2) Ibid.

مختلف النظريات اللبرالية، وبشكل خاص الاتجاهات المثالية، التجارية، والجمهورية، تضع علاقات المجتمع–الدولة في محور السياسات العالمية (علاقة الدول بسياقها الاجتماعي الداخلي و العبر–قومي)، هذه الرؤية القاعدية يمكن إعادة وضعها في إطار ثلاث افتراضات أساسية تتقاسمها كل النظريات اللبرالية التي تحدد الطبيعة المجتمعية للفواعل، للدولة، وللنظام الدولي، وهي الفرضيات التي تميز النظرية اللبرالية للعلاقات الدولية عن المنظورات الواقعية، البنائية، والى حد ما المؤسساتية.[1]

1. الأفراد والجماعات الخاصة هم الفواعل الأساسية في السياسات الدولية، حيث أن حاجات الأفراد والجماعات الاجتماعية يتم معالجتها كأسباب محركة للمصالح التي يرتكز عليها سلوك الدولة،[2] اللبراليون يؤكدون أن الأفراد على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية يحددون أدوارا مادية ومعنوية وخيارات معينة بخصوص مستقبل "دول العالم"، تدفعهم للمقايضة السياسية والعمل الجماعي، والبديهية المركزية هي انه لا يمكن فهم ممارسات القوة أو الترويج للعمل الجماعي بين الدول ما لم يتم فهم الغايات الاجتماعية الأساسية التي تسعى الدول لتحقيقها.

إحدى التحويرات المهمة التي ادخلها المفكرون اللبراليون غير المؤسساتيون مثل ***Andrew Moravscik*** تتمثل في رفض الفكرة المثالية حول تناسق المصالح ***Harmony of Interests*** بين الأفراد و الجماعات داخل المجتمع، وهو يعتبر إلى حد ما أن الندرة والفروقات بينها تجعل بعض الخلافات لا يمكن تجنبها.[1]

2. الدولة (أو أي مؤسسة سياسية أخرى) تمثل جزءا من جماعة فرعية من المجتمع الداخلي، بحيث أن خيارات هذا الأخير تشكل الأهداف المؤكد عليها (خيارات الدولة) التي يلتزم الممثلون الرسميون للدولة باتباعها من خلال السياسة الخارجية، حيث تشكل المؤسسات النيابية "حزام إرسال" تدخل من خلاله خيارات الأفراد والجماعات المختلفة في المجتمع المدني الحقل السياسي ويتم ترجمتها في السياسة الخارجية للدولة، وفي المفهوم اللبرالي للسياسة الداخلية، الدولة ليست فاعل بل مؤسسة نيابية خاضعة للرقابة والبناء من قبل الفواعل الاجتماعية المختلفة، لكن هذه التعددية لا تعني أن كل الأفراد والجماعات لها تأثير متساوي في سياسة الدولة، بل أن كل حكومة تمثل أفراد وجماعات معينة اكثر من أخرى.

---

(1) Andrew Moravscik,Liberal International Relations Theory, A Scientific Assessement, in Colin Elman & Miriam Fendius Elman, Progress in international relations theory, Appraising the field, Cambridge: MIT Press, 2003. p 161.

(2) Ibid , p 161

(1) Andrew Moravscik, Op. Cit, p 162

3. سلوك الدولة في النظام الدولي هو محصلة لضبط خياراتها، والدولة في حاجة إلى هدف–رهان معين– لكي تثير نزاع أو مباشرة تعاون أو اتخاذ أي عمل في السياسة الخارجية، وطبيعة هذه الرهانات هي التي تشكل سياستها، لكن هذا لا يعني أن كل دولة تتبع ببساطة سياستها المثالية غافلة عن الآخرين، بدلا من ذلك، فان كل دولة تبحث عن إدراك خياراتها في ظل العوائق المفروضة من قبل خيارات الدول الأخرى.[2]

اتجاهات الفكر اللبرالي :

هذه الافتراضات الأساسية الثلاث تعرِّف البرادايم اللبرالي، لكن المقترحات الثانوية مطلوبة لتحديده، وفي الوقت الذي تبدوا فيه الافتراضات الأساسية للبرالية غير محدودة، فان المتغيرات النظرية والامبريقية للنظرية اللبرالية في الواقع قليلة ومركزة، مفرزة ثلاث اتجاهات في نطاق النظرية اللبرالية، وهي اللبرالية التجارية، السوسيولوجية، والجمهورية.[3]

المثالية اللبرالية : *Ideational Liberalism*

ترى اللبرالية المثالية تناسق شكل الهويات والقيم الاجتماعية الداخلية كمحدد أساسي لخيارات الدولة ومن ثم للصراع والتعاون بين الدول، معتمدة على التقليد اللبرالي للفلسفة السياسية التي تعود إلى ستيوارت ميل *John Stuart Mill*، جوسيب مازيني *Jiuseppe Mazzini*، و ولسن *Woodrow Wilson* ،[1] عرفت عصرها الذهبي في فترة ما بين الحربين، وكان انهيار عصبة الأمم صافرة النهاية لعصر المثالية، وتبنت اللبرالية لغة اكثر براغماتية بعد 1945.[2]

كان ايمريك كروشي *Emeric Crucé* (1590-1648) أول من أعلن أن الممثل الأساسي للعلاقات الدولية ليس الدولة بل الأفراد، وهم مدركون أن مصالحهم الشخصية والأنانية يجب أن تدفعهم نحو التجارة بدل الحرب، ويطرح فكرة تنظيم عالمي" يكون مقره دولة محايدة، يجتمع فيه سفراء كل الدول (يقصد الأوروبية) في جمعية عامة لإيجاد الحلول لمختلف النزاعات.[3]

---

(2) Ibid , p 165
(3) Ibid, p 168
(1) Andrew Moravscik Liberal International Relations Theory, Op. Cit, p 169
(2) Tim Dunne, Liberalism, Op. Cit, p 191
(3) اكزافييه غيوم، العلاقات الدولية، مرجع سابق. ص 38

أما ايمانيال كانط فقد كان متفائلا، وحاول الانفصال عن الرؤية الميكانيكية لتوازن القوى التي تقول بها الواقعية الكلاسيكية، واعتقد جازما أن العقل يقود البشر إلى السلام، وقد ضمّن أفكاره هذه في كتابه "مشروع من اجل السلام الأبدي" (1795)، مؤكدا أن السياسة الدولية ليست سياسة قائمة بين الدول إلا ظاهريا، ويجب النظر إليها في الواقع كسياسة بيو-وطنية بين أفراد الدول.[4]

لكن أشهر مدافع عن سلطة عليا لإدارة العلاقات الدولية كان وودرو ولسن، وبالنسبة لهذا الرئيس الأمريكي، يمكن ضمان الأمن فقط من خلال خلق منظمة عالمية لضبط الفوضى الدولية، بحيث أن مسائل الأمن يجب أن لا تترك للمعاملات الدبلوماسية الثنائية-السريّة، والى قدر أعمى من توازن القوة، وكما يجب تعزيز السلم في المجتمع الداخلي، يجب أن يكون للحقل الدولي نظام لضبط الخلافات وقوة دولية يتم تعبئتها في حالة فشل الجهود السلمية لحل النزاعات، مقترحا في نقاطه "الأربع عشر" الشهيرة إلى الكونجرس في جانفي 1918 تشكيل "عصبة أمم" تكون بمثابة جمعية عامة، ولضمان فعاليتها يجب إلحاق قوة عسكرية بها لردع العدوان وفرض إرادتها، وهي الفكرة التي كانت وراء نظام الأمن الجماعي ***Collective Security*** الذي كان محور العصبة.[5]

وبعبارات بسيطة فان المثالية اكثر من أي جذر آخر من اللبرالية، تحاول خلق نظام دولي قياسا بنظام التمثيل الداخلي ، وهي الفكرة التي استغلها دعاة الفكر الواقعي وعلى رأسهم هاليت كار في هجومهم على المعايير الأخلاقية المزدوجة لأنصار العصبة متهمين إياهم بمحاولة خلق نظام يناسب مصالح القوى المنتصرة في الحرب.

اللبرالية التجارية : ***Commercial Liberalism***

النظريات اللبرالية التجارية تبحث عن تفسير السلوك الفردي والجماعي للدول المبني على نماذج من حوافز السوق تواجه فواعل اقتصادية داخلية وأخرى عابرة للقوميات، اللبرالية التجارية تستند إلى حجج وظيفية إلى حد بعيد، حيث أن التحولات في بنية الاقتصاد الداخلي والدولي تغيّر من تكاليف ومكاسب التبادلات الاقتصادية العابرة للقوميات، مشكلة ضغوط معينة على الحكومات لتسهيل أو إعاقة مثل هذه التبادلات من خلال سياسات خارجية اقتصادية و أمنية مناسبة، ومع ذلك فان النظرية اللبرالية التجارية لا تتنبأ بان الحوافز الاقتصادية تفرز آليا تجارة حرة وسلام عالمي.[1]

---

(4) نفسه (36-39).
(5) Tim Dunne, Liberalism,Op. Cit, p 191
(1) Tim Dunne, Liberalism, Op. Cit, p 171

آدم سميث *Adam Smith* كان أحد الوجوه اللبرالية البارزة في عصر التنوير، وشدد على أن الأفراد من خلال السعي وراء مصالحهم الذاتية فانهم يخدمون الصالح العام، والميكانيزم الذي يتداخل بين حوافز الأفراد وغايات المجتمع ككل هو ما أشار أليه سميث بـــ"اليد الخفية" *(Invisible hand)*، على الرغم من اعتقاد سميث بان التناسق الطبيعي بين الأفراد والدولة لا يمتد إلى تناسق بين الدول، وهذا بالتحديد ما شدد عليه مفكرو منتصف القرن التاسع عشر مثل ريتشارد غوبدن *Richard Gobden* الذي كان ضد الممارسات التحكمية التي تقوم بها الحكومات عبر العالم، معتقدا أن تطور الحرية يعتمد أساسا على "الحفاظ على السلام، توسيع التجارة، وإشاعة التعليم".

اعتقاد غوبدن أن التجارة الحرة سوف تخلق نظام عالمي سلمي شكلت جوهر الفكر اللبرالي في منتصف القرن التاسع عشر، حيث أن التجارة الحرة تخلق مكاسب مشتركة لكل اللاعبين بغض النظر عن حجمهم أو طبيعة اقتصادياتهم.[2]

واللبرالية التجارية لها مضامين مهمة للشؤون الأمنية، التجارة عادة هي أساليب اقل تكلفة لاكتساب الثروة مقارنة بالحروب، العقوبات، أو أية وسائل قهرية أخرى، وهذه الفكرة هي التي شكلت جوهر نظرية الاعتماد المتبادل التي طرحها بقوة مع نهاية الحرب الباردة، خصوصا في أعمال جون اونيل *John Oneal* وبروس روسات، حيث تستند أعمالهم إلى أن العديد من أشكال النزاعات الدولية تجد مصدرها في انعدام او ضعف الروابط الاقتصادية والتجارية بين الأطراف المختلفة، وغياب هذه المصالح التجارية والمكاسب الاقتصادية يقصي دور الميكانيزمات الضابطة التي تحكم سلوكها الخارجي تجاه بعضها البعض، ومن ثم فان الميكانيزم الثاني لتعزيز السلام يقتضي خلق اعتماد متبادل بين الدول، وتمتين الروابط الاقتصادية كفيل بجعل الدول تفضل التجارة على الحرب *To trade rather than to invade*.[1]

اللبرالية الجمهورية : *Republican Liberalism*

في الوقت الذي تشدد النظريتين المثالية و التجارية على التوالي على الحاجيات الناتجة عن نماذج معينة من الهويات المجتمعية والمصالح الاقتصادية المشدد عليها، تشدد النظرية اللبرالية الجمهورية على السبل التي تجمِّع من خلالها المؤسسات والممارسات الداخلية هذه الطلبات والحاجيات، محوِّلة إياها إلى سياسة رسمية للدولة، وبذلك فان المتغير الأساسي للبرالية الجمهورية هو نمط التمثيل السياسي الداخلي الذي يحدد تلك الخيارات المجتمعية التي تمنحها الأفضلية مؤسساتيا، [2]

---

(2) Ibid, p 190

(1) Benny Miller, Benny Miller, The Rise and Decline of offensive liberalism Op. Cit, p 09

(2) Andrew Moravcsik, Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics, *International Organization* 51, 4, Autumn 1997, p 530

واللبرالية الجمهورية يطلق عليها في الغالب تسمية نظرية "السلام الديمقراطي" *Democratic peace*، وتشكل دعامة الفكر اللبرالي على المستوى الدول، وعلى الرغم من أن جوهر هذه النظرية قديم، ويعود الى القرن الثامن عشر مع كتابات كانط وجيرمي بنثام، إلا أن الفكرة أعيد طرحها بقوة منذ ثمانينيات القرن الماضي، وهي الفترة التي شهدت ما يسميه البعض بالموجة الديمقراطية الثالثة التي امتزجت مع إعادة بعث مايكل دويل *Michael Doyle* للسلوك السلمي للدول الديمقراطية، والتي تدعم بقوة الاعتقاد بان الحرب قد بطل استعمالها بين الدول الصناعية الكبرى.[3]

تصور كانط أن الدول اللبرالية مسالمة في علاقاتها مع الدول اللبرالية الأخرى تم إعادة بعثها مجددا سنوات الثمانينيات، مايكل دويل (1986) يؤكد أن الدول اللبرالية تخلق "سلام منفصل" *(Seperate peace)*، وبالنسبة له، فان تركة كانط تضمنت عنصرين أساسيين؛ القيود بين الدول اللبرالية و "الوقاحة الدولية" في العلاقة مع الدول غير الديمقراطية، وتفسير ذلك أن الدول اللبرالية تترع إلى الثروة والرفاهية، في السياق ذاته، فهي تكسب اقل وتخسر اكثر بتورطها في الحروب مقارنة بالدول التسلطية، ومع ذلك، يضيف دويل، أن "الدول اللبرالية عدوانية كغيرها من أنماط الدول في علاقتها بالنظم التسلطية".[4]

بروس روسات *Bruce Russet* يؤكد أن وجود عدد كاف من الديمقراطيات في العالم يمكن "إزاحة المبادئ الواقعية (الفوضى، المأزق الأمني) التي هيمنت على الممارسات منذ القرن السابع عشر على الأقل"، وفي تأكيد الصلة الوثيقة بين الشكل الحكومي والمحصلات الدولية الخارجية كتب فوكوياما "لم يحدث أن حاربت دولة ديمقراطية أخرى"، وهذه العلاقة حسب جاك لوفي *Jack Levy* هي اقرب ما لدينا إلى قانون امبريقي في دراسة العلاقات الدولية".[1] ، وانطلاقا من ذلك يؤكد دعاة هذه النظرية أن الحرب ستذبل من المشهد الدولي مع تكاثر الحالات الديمقراطية في العالم، ومن ثم إمكانية إيجاد نظام دولي قائم على السلام.

المطلب الثاني : النظرية اللبرالية الجديدة (اللبرالية المؤسساتية):

اللبرالية الجديدة *Neoliberalism* هو المصطلح الأكاديمي الذي يشير غالبا إلى اللبرالية المؤسساتية الجديدة، وفي الحياة السياسية، اللبرالية الجديدة يتم تعريفها في إطار الترويج للرأسمالية والقيم والمؤسسات الديمقراطية الغربية،[2] و اللبرالية المؤسساتية هي واحدة من اتجاهات النظرية المؤسساتية الدولية التي تتضمن

(3) Kenneth N. Waltz, Structural Realism After the Cold war, Op.Cit, p 06
(4) Benjamin Solomon, Kant's Perpetual Peace, p 106
(1) Kenneth N. Waltz, Structural Realism, Op. Cit, pp(06-09)
(2) Steven Lamy, Contemporary Mainstream Approaches : Neo-realism and Neo-Liberalism, p 208

ثلاث اتجاهات في حقل العلاقات الدولية تتقاسم جميعها استخدام المؤسسات كتصور مركزي، وهي نظرية الأمن الجماعي *Collective security*، النظرية النقدية *Critical theory*، واللبرالية المؤسساتية.[3]

والنظرية اللبرالية الجديدة تشكلت أساسا في ثمانينيات القرن العشرين، واستقطبت ابرز وجوه البرادايم التعددي في سنوات السبعينيات، أمثال روبرت كيوهين *Robert keohane*، وجوزيف ناي *Joseph Nye*، وهي تمثل اليوم مصدر التحدي الأساس للواقعية، وتتقاسم معها الهيمنة على دراسات العلاقات الدولية المعاصرة.

تعريف المؤسسات :

مثل بقية المفاهيم المعقدة في العلوم الاجتماعية بشكل عام, لا يوجد هناك تعريف متفق عليه حول المؤسسات في أدبيات العلاقات الدولية، وقد لاحظ جون ميرشايمر أحد ابرز خصوم المؤسساتية، أن المفهوم يتم تعريفه أحيانا بشكل جد واسع يشمل كل العلاقات الدولية، ولا يمثل بذلك قيمة تحليلية مهمة، وكلمة المؤسسات تستعمل في العادة للإشارة إلى منظمة أو وكالة قائمة تكون عادة مرتبطة بالحكومة، لكن المصطلح يستعمل للدلالة على معان عديدة اليوم .

ستيفن بال *Stephen Bell* يعرف المؤسسات بأنها مسار أو جملة من العمليات التي تقوم بصناعة السلوك ، أو أنها تلك القوانين, الأعراف، والممارسات المرسخة مؤساتيا، أما ستيفن لامي *Steven Lamy* فيرى أن المؤسسات هي جملة ثابتة ومتماسكة من القواعد والممارسات التي تحدد أبعاد، وتقيد نشاطات الفاعلين، وتشكل نواياهم، وقد تشمل بذلك المنظمات، الأجهزة البيروقراطية، المعاهدات والاتفاقيات، والممارسات غير الرسمية التي تقبل الدول بها كمعايير ملزمة.[1]

يمكن الخروج من هذا النقاش بتعريف إجرائي نؤكد من خلاله على المؤسسات كجملة من القواعد التي تحدد الطرق التي تحتم على الدول التعاون والتنافس مع بعضها في إطارها، أي أنها تصف أشكالا مقبولة من سلوك الدول، وتحرِّم الأنواع غير المقبولة، وهي التواعد التي يتم التفاوض بشأنها من قبل الدول، وهذه القواعد تتضمن التوافق المشترك حول المعايير العليا والتي هي معايير الدول المعرفة في إطار الحقوق والواجبات.[2]

أصول اللبرالية المؤسساتية :

(3) John Mearsheimer, The false promise of international institutions, International Security, Vol.19, No.3 (Winter1994/95), p 08

(1) Steven Lamy, Contemporary Mainstream Approaches : Neo-realism and Neo-Liberalism,Op. Cit, p 214

(2) John Mearsheimer, The false promise of international institutions , Op.Cit, p 08

تعد المؤسساتية الليبرالية امتدادا لدراسات التكامل الوظيفي *Functional Integration* التي ازدهرت سنوات الأربعينات والخمسينات، ودراسات التكامل أو الاندماج الجهوي *Regional Integration* ، التي سادت سنوات الستينات، و أخيرا دراسات الاعتماد المتبادل المعقد *Complex Interdependence* والدراسات المستندة إلى الظاهرة عبر القومية Transnational التي ازدهرت سنوات السبعينات خصوصا في أعمال **كيوهين وناي**1972-1977.[3]

كانت إحدى التبريرات المهمة التي قدمها المفكرون الليبراليون في وقت مبكر قبل الحرب الباردة تشدد على عدم قدرة الدولة على التعامل الناجح مع مسالة التحديث، ديفيد ميتراني *David Mitrany* رائد مفكري التكامل، أكد أن التعاون العبر-القومي مطلوب لحل المشاكل المشتركة، وتصوره كان متمحورا حول مبدأ التشعب *Ramification*، أي أن التعاون في قطاع أو حقل معين يدفع الحكومات إلى توسيع مجال تعاونها إلى قطاعات أخرى، وتصبح الدولة اكثر انغماسا فمسار التكامل، ويصبح ثمن كسر هذه المغامرة التعاونية عال.

هذه الحجج حول المكاسب الإيجابية للتعاون العابر للقوميات شكلت جيل جديد من الباحثين (خصوصا في الولايات المتحدة) في العقدين السادس والسابع من القرن العشرين، وتبريراتهم لم تكن حول المكاسب التجارية المشتركة فحسب، بل لان فواعل أخرى عبر قومية بدأت تتحدى سيطرة الدول ذات السيادة، وبالنسبة للتعددين *Pluralists*(كما يشار إليهم عادة)، فان السياسات العالمية لم تعد حقلا خاصا بالدول كما كانت خلال القرون الثلاثة من النظام-الدولة الويستفالي، وفي واحد من الأعمال المدرجة في هذا الإطار، أكد كيوهين وناي (1972) أن محورية فواعل آخرين، مثل جماعات المصالح، الشركات العابرة للقوميات، والمنظمات الدولية غير الحكومية *(INGOs)* يجب أخذها بعين الاعتبار، ومن هنا فان صورة العلاقات الدولية يجب أن ينظر لها كشبكة عنكبوتية *Cob-Web* من فواعل مختلفة مرتبطة عبر قنوات تفاعلية متنوعة.[1]

وعلى الرغم من أن الظاهرة العابرة للقوميات كانت من الناحية النظرية إضافة مهمة من مفكري العلاقات الدولية، إلا انه لم يتم تطويرها كتصور نظري كامل، و إسهام التعددية الأكثر أهمية كان تحويرها لفكرة الاعتماد المتبادل *Interdependence*، الذي يرجع إلى توسع الرأسمالية وبروز ثقافة عالمية، حيث أدرك التعدديون تنامي الروابط البينية بحيث أن "التحولات في جانب معين من النظام، له نتائج مباشرة وغير

(3) Steven Lamy, Contemporary Mainstream Approaches : Neo-realism and Neo-Liberalism, p 208
(1) Tim Dunne, Liberalism, Op. Cit, p 193

مباشرة على بقية النظام"، واستقلالية الدولة المطلقة المرّسخة في عقول قادة الدول، أصبحت مقيدة بالاعتماد المتبادل، و هذا التطور جلب معه إمكانية اكبر للتعاون ومستويات عالية من "الهشاشة" أيضا.[2]

هذه الحجج التعددية قابلت هجوما عنيفا شنه دعاة الفكر الواقعي، خصوصا حول مسالة انحسار الدولة، لقد أكد والتز (1979) أن مستوى الاعتماد المتبادل دوليا بعيد جدا عن مستوياته في النظام السياسي الوطني، والاعتماد المتبادل الاقتصادي –خصوصا بين القوى الكبرى– اقل بكثير من ذلك الذي كان سائدا في البدايات الأولى للقرن العشرين، وفي سياق اشتباكهم مع والتز وواقعيين جدد آخرين، عدّل التعدديون موقعهم واصبح المقترب يعرف بالنيولبرالية، وسلموا بصحة افتراضات الواقعية الجديدة، خصوصا البنية الفوضوية للنظام الدولي، محورية الدولة، ومقترب عقلاني للبحث العلمي الاجتماعي.[3]

في هذا السياق تحولت أبحاث النظم الدولية في الثمانينيات من السعي لوصف ظاهرة الاعتماد المتبادل والنظم الدولية نحو تحليل أدق للشروط التي يتم تعاون الدول من خلالها، كيف يحدث التعاون بين الدول ذات السيادة، وكيف تؤثر المؤسسات الدولية فيها؟، وباختصار تحاج هذه المدرسة الفكرية بان المؤسسات الدولية يجب أن تستجيب لحاجات الدول في طرق تعاونية لتنفيذ أغراضها الخاصة، من خلال تخفيض الشكوك وتكاليف تشكيل وتعزيز الاتفاقات، وبذلك تساعد المؤسسات الدولية في تحقيق مكاسب جماعية.[4]

الافتراضات الأساسية للمؤسساتية اللبرالية:

1. الدول هي الفواعل الأساسية في حقل العلاقات الدولية، لكنها ليست الفواعل المهمة الوحيدة، والدول هي فواعل عقلانية ***Rational*** أو مسؤولة، تسعى دوما لتعزيز مصالحها في كل المسائل والحقول.[1]
2. في هذا المحيط التنافسي، الدول تسعى لمضاعفة مكاسبها المطلقة من خلال التعاون، والسلوك العقلاني يدفع لرؤية المنفعـــة تكمن في السلوك التعاوني، والدول بذلك تصبح اقل انشغالا بالمزايا و الافضليات التي تحققها الدول الأخرى من خلال هذه الترتيبات التعاونية.
3. العائق الأكبر الذي يقف أمام التعاون الناجح هو عدم الامتثال للاتفاقيات الموقع عليها، أو سياسات الغش و التنصل التي قد تلجا إليها بعض الأطراف.

---

(2) Ibid, p 193

(3) Ibid, p 194

(4) p Robert O. Keohane, International Institutions: Can Interdependence Work ?, Foreign Policy, Spring 1998, 82

(1) Steven Lamy, Contemporary Mainstream Approaches, Op.Cit, p 213

4. التعاون دوما يكون مقرونا بوجود مشاكل، لكن الدول سوف تقوم بنقل ولاءاتها ومواردها لهذه المؤسسات إذا رأت أنها تحقق مكاسب جماعية، وتمنح لهذه الدول فرص قوية لحماية مصالحها على الصعيد الدولي.

عموما اللبرالية الجديدة لها علاقة اكبر بالمسائل التي تكون للدول فيها مصالح جماعية، معظم قادة العالم اليوم يعتقدون أن نظاما تجاريا مفتوحا سيحقق فوائد جماعية، ومعظمهم يؤيد القواعد التجارية الدولية، ومن ثم خلق مؤسسات عديدة لإدارة السلوك الدولي في هذه المسالة، وبالمقابل فان المؤسساتية النيولبرالية يبدو أنها اقل اهتماما بالمسائل التي لا تكون للدول فيها مصالح مشتركة، فالتعاون في المسائل العسكرية ومسائل الأمن الوطني والتي يعتقد أن مكاسب طرف هي خسارة للطرف الآخر ***(Zero-Sum percpective)***تعد اقل استقطابا لاهتمامات الفكر المؤسساتي.[2]

المؤسسات والتعاون الدولي :

المؤسساتية اللبرالية تهتم بشكل واسع حول إمكانية انخراط الدول في سلوك تعاوني في نظام دولي تميزه الفوضى، انطلاقا من اعتقادها أن المؤسسات الدولية تساعد في تغلب الدول على الحواجز التي تقف في وجه التعاون بينها، من خلال وضع الدول في موقع يجعلها تدرك انه هناك مصالح عامة يمكن تحقيقها في شكل مكاسب جماعية، المؤسساتيون اللبراليون يستنبطون من أعمال رواد "المؤسساتية الجديدة" في الاقتصاد أمثال ماو كويز ***Mao Coase***، و أوليفر ويليامسون ***Oliver Williamson*** لتفسير الطرق التي تقوم المؤسسات من خلالها بتسهيل التعاون الدولي.[1]

والمؤسساتية اللبرالية الجديدة لا توجه بشكل مباشر مسالة ما إذا كانت المؤسسات تسبب السلام، وتركز في المقابل على هدف اقل طموحا في تفسير التعاون في الحالات التي تكون فيها مصالح الدول غير متعارضة من أساسها، وبشكل خاص، النظرية تهتم بالحالات التي تواجه الدول فيها صعوبة كبيرة في التعاون بفعل وجود مصالح "مختلطة"، بعبارات أخرى، كل طرف له حوافز للتعاون ولعدم التعاون على حد سواء، ما يسميه المؤسساتيون اللبراليون بـــ"السلوك الموجه للهدف" يتضمن ضوابط سياسية مشتركة، بحيث أن كل الأطراف تخرج بنتيجة افضل مما سيكون عليه الحال بدون الدخول في المسار التعاوني.

في مقابل ذلك، النظرية اللبرالية المؤسساتية لها صلة ضعيفة بالحالات التي تكون فيها مصالح الدول تنافسية ، ولا أحد من الأطراف يعتقد إمكانية الاستفادة من التعاون، وفي هذه الظروف، تسعى الدول

---

(2) Ibid, p 215.

(1) Paul MacDonald, Theorizing Hierarchy in International Politics, Working Paper, Colombia University, february, 2003, 24.

لاستغلال فرص بعضها البعض، فهي تفكر في إطار عبارات الربح والخسارة، وهو ما يقود بثبات إلى تنافس أمني شديد و أحيانا إلى الحرب، لكن المؤسساتية الليبرالية لا تتعامل بشكل مباشر مع هذه الحالات.

روبرت كيوهين وليزا مارتن ***Lisa Martin*** يشددان على أن المؤسسات "بإمكانها تسهيل التعاون من خلال مساعدتها في تهدئة النزاعات"، وبعبارات أخرى، فهي تسهل من "مسالة الربط" التي عادة ما تفرز مظاهر التعاون، [2] حيث يصبح بالإمكان تغيير سلوك الدول بشكل مستقل، ومن ثم بإمكانها أن تسبب السلام، من خلال إقناع الدول بنبذ سلوكيات مضاعفة القوة، والقبول ببعض المحصلات التي قد تضعف من موقع قوتها النسبية.[3]

وبشكل عام، المؤسساتيون الليبراليون يركزون دراساتهم على مسائل الاقتصاد السياسي وحقوق الإنسان، والى حد ما قضايا البيئة والمحيط، أي أن المؤسساتيين الليبراليين يعملون في إطار ما يسمى بحقل السياسات الدنيا ***Low politics***، أي المسائل المرتبطة بأمن الإنسان والحياة الكريمة.

أطروحة السلام الديمقراطي والنظرية المؤسساتية الليبرالية الجديدة تمثلان جوهر الفكر الليبرالي في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ومع ذلك فقد استقطبت انتقادات حادة من قبل مختلف الأطر والمقاربات النظرية الأخرى، خصوصا من قبل دعاة الواقعية الخصم التقليدي للفكر الليبرالي.

لقد حاج كينيث والتز انه وعلى الرغم من المعطيات الامبريقية العديدة التي تدعم أطروحة السلام الديمقراطي، إلا أن دارسي العلاقات الدولية يعرفون —على الأقل منذ دافيد هيوم- بأنه لا يوجد هناك مبرر يؤكد أن ارتباط الأشياء يوفـــــر قاعدة للإشارة إلى وجود علاقة سببية، وكما أشار جون ميلر ***John Mueller*** ، "فليست الديمقراطية هي التي تسبب السلام، بل هناك شروط أخرى تسبب كل من الديمقراطية والسلام"،[1] وبعض من القوى الديمقراطية الكبرى مثل بريطانيا في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في القرن العشرين، كانت من بين أهم القوى الكبرى في عصرها، والقوى الكبرى تحقق غاياتها غالبا بالوسائل السلمية، في حين أن القوى الضعيفة إما أن تفشل في ذلك، أو يكون لزاما عليها اللجوء إلى الحرب، ومع ذلك فان خصوصية النظام الدولي تبقى نفسها بغض النظر عن طبيعة النظام الداخلي،كتب والتز:

> ...(إذا ما سلمنا بأن) الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض، وحتى وان أصبحت كل الدول ديمقراطية، فان بنية السياسات الدولية ستبقى فوضوية... بنية السياسات الدولية لا يمكن أن يتم تحويلها بفعل التحولات على المستوى الداخلي للدول، اكثر من ذلك، انتشار التحولات قد يدفع بالدولة، في غياب سلطة خارجية،

---

(2) John Mearsheimer, A Realist reply, International Security, Vol.19 ,No.3, (winter 1994/95), pp(86-87)
(3) Ibid, p 82
(1) Kenneth N. Waltz, Structural Realism After the Cold War, Op. Cit, p 09

إلى عدم الوثوق من أن صديق اليوم سوف لن يكون عدو الغد، وفعلا وفي أوقات عديدة تصرفت الديمقراطيات كما لو أن ديمقراطية اليوم هي عدو الغد ومصدرا للتهديد.[2]

كريستوفر لاين *Christopher Layne* كشف أن العديد من الحروب بين الديمقراطيات تم تجنبها ليس بفعل إحجام الديمقراطيات عن محاربة ديمقراطيات أخرى، بل بفعل الخوف من طرف ثالث، والمثال الواقعي، هو كيف أن فرنسا وبريطانيا كادتا أن تتورطا في حرب مباشرة على فاشودة عام 1898لولا الخوف من ألمانيا التي كانت تتربص في الخلف،[3] إضافة إلى ذلك، فان الغياب الظاهر للحروب بين الدول الديمقراطية يعود أساسا إلى نقص عدد الديمقراطيات في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية.

النيولبرالية من جهتها أخذت حصتها من الانتقادات ودوما من طرف أنصار الاتجاه الواقعي، و بشكل خاص من قبل جون ميرشايمر، هذا الأخير يعتقد أن اللبرالية المؤسساتية التي تم تقديمها في منتصف الثمانينات كبديل واضح للواقعية، قد تم تقويمها بناءا على الانتقادات الشديدة التي وجهها أقطاب المدرسة الواقعية كجوزيف غريكو *Joseph Grieco* (1988) وستيفن كراسنر *Stephen krasner* (1991)، وهي الانتقادات التي دفعت اللبراليين خصوصا كيوهين ومارتن إلى إعادة تقديم المؤسساتية في صورة جديدة، لكن النتيجة –حسب ميرشايمر– أن اللبرالية المؤسساتية في ثوبها الأخير لا تمثل بديلا واضحا للواقعية، بل لقد تم "ابتلاعها" من قبل الواقعية، والاتجاهات الحديثة في اللبرالية المؤسساتية هي "نفسها الواقعية، لكن تحت تسميات أخرى".[1]

هذه الادعاءات هي مقدمة لمحاورة كبيرة في دراسات العلاقات الدولية المعاصرة، طرفاها الواقعية من جهة واللبرالية الجديدة والى حد ما اللبرالية الجمهورية من جهة ثانية، وهو النقاش الذي شغل منذ منتصف الثمانينيات حيزا هاما من اهتمامات اكبر دوريتين في حقل العلاقات الدولية اليوم، وهما *International Organizations* و *International Security*، هذه النقاشات الفكرية هي صلب اهتمامنا في المبحث التالي، وتظهر بشكل عملي في مكان آخر من هذا البحث.

---

(2) Ibid, p 10

(3) Ibid, pp (08-11)

(1) John Mearsheimer, A Realist reply, Op. Cit, p 85

المبحث الثالث :المحاورة النيو واقعية–النيو لبرالية في العلاقات الدولية :

كما تمت الإشارة، الواقعية الجديدة واللبرالية الجديدة تتقاسمان ابستمولوجيا واحدة، وتركزان على أسئلة متشابهة ويتفقان حول عدد من الافتراضات حول الفرد، الدولة، والنظام الدولي، فبالنسبة للفوضى تعني انه لا توجد هناك سلطة مشتركة لتعزيز أية قوانين أو قواعد لتقييد سلوك الدول أو أية فواعل أخرى، اللبراليون المؤسساتيون والواقعيون الجدد يتفقون على أن الفوضى تشجع الدول على التصرف المنفرد والترويج لسلوك "المساعدة الذاتية" *Self-help*، وحالة الفوضى تجعل أيضا من التعاون مسالة صعبة التحقيق، إضافة إلى ذلك ينـــزع الواقعيون الجدد نحو تبني نظرة اكثر تشاؤمية ورؤية لعالم اكثر تنافســـية و صراعية، وبالنسبة لأغلب الواقعيين الجدد، العلاقات الدولية هي صراع من اجل البقاء، وفي كل عملية تفاعل، هناك فرصة لفقدان القوة لمنافس أو عدو مستقبلي، وبالنسبة للبراليون الجدد، ورغم تسليمهم بالطبيعة التنافسية للعلاقات الدولية، إلا انهم يرون أن فرص التنافس في مواضع المصالح المشتركة بإمكانها تلطيف تأثيرات الفوضى.[1]

(1) Steven L. Lamy, Contemporary mainstream approachesm, Op, Cit, p 215

سوف نتناول هذا النقاش حول مسائل التعاون، المكاسب، المؤسسات في العنصرين التاليين، قبل أن نعرج أخيرا على توضيح دوافع هذا الاختلاف في عنصر أخير.

دور المؤسسات في النظام الدولي :

تمثل أهمية المؤسسات نقطة صدام جوهرية في الحوار الواقعي اللبرالي ، وباعتبار الفكرة من صميم التصور اللبرالي المؤسساتي، الذي يؤكد على الأهمية المتنامية للمؤسسات في حقل العلاقات الدولية وقدرتها على تشكيل التمايز أو التفاضل من خلال المساعدة في حل المشاكل الجهوية والدولية، وتشجيع التعاون بدلا من الصراع، وفي هذا السياق، يتوقع المؤسساتيون اللبراليون الجدد تزايد في عدد المؤسسات وتنامي السلوك التعاوني، وسيكون لها دورا اكبر في إدارة مسارات العولمة، حيث سيتم الوصول إلى نقطة أخيرة، تدرك فيها الدول بان التصرف بطريقة أحادية أو تقييد السلوك التعاوني سوف لن يقود إلى حل أو إدارة المشاكل العالمية الحاسمة.[2] وهم يعتقدون انه من غير الممكن فهم السياسة العالمية في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة إذا أهملنا دور المؤسسات الدولية، وكما كتب كيوهين :

> "...تحليل السياسات العالمية في التسعينيات هو مناقشة المؤسسات الدولية، أي القواعد التي تحكم عناصر السياسات العالمية والمنظمات التي تساعد في تحسين هذه القواعد، هل سيتوسع الناتو ؟ في ظل أي شروط ستخضع الصين لقواعد منظمة التجارة العالمية ؟ وهل بإمكان ممارسات حفظ السلام الأممية أن تكون فعالة ؟...هذه الأسئلة تساعد في توضيح الأهمية المتزايدة للمؤسسات الدولية في الحفاظ على النظام العالمي.."[1]

الواقعيون الجدد يدركون من جهتهم بان هذه المؤسسات من الممكن أن تصبح اكثر أهمية في حقول المصلحة المشتركة، التي لا تكون فيها اهتمامات الأمن الوطني في الرهان، لكن اهتمام الدول بالمكاسب النسبية سوف يحد من نمو المؤسسات ويجعل التعاون مسالة بالغة الصعوبة، وبالنسبة للواقعيين الجدد . السؤال الأهم ليس هل سنستفيد جميعا من هذا التعاون ؟ بل من سيستفيد اكثر ؟[2]

المؤسساتيون اللبراليون الجدد يؤكدون أنه بمجرد توطيد المؤسسات بإمكانها أن تفعل اكثر من مجرد صياغة أو التأثير في سياسة الدول الخارجية، حيث بإمكان المؤسسات الترويج لأجندة سياسة خارجية من خلال توفير معلومات وخبرات حاسمة، وبإمكانها أيضا تسهيل صناعة القرار وتشجيع تعاون اكبر على المستويات المحلية، الوطنية والدولية، وهي تعمل كمسرع لعملية بناء بين الفواعل الدولتية وغير الدولتية، بعض

---

(2) Ibid, p 216

(1) Robert O. Keohane, International Institutions : Can Interdependence Work ?, Op. Cit, p 82

(2) Ibid. p (82-83)

الأعمال الحديثة جعل المؤسسات البيئة تشير إلى انه بإمكانها الترويج لتحولات مهمة في السياسات الوطنية، وفي الحقيقة تقوم بتشجيع كل من السياسات الوطنية والدولية التي توجه المسائل البيئية.[3]

هذه الادعاءات اللبرالية يرد عليها الواقعيون بالتأكيد على أن المؤسسات هي في الأساس انعكاس لتوزيع القوة في العالم مبنية على حسابات المصلحة الذاتية للقوى الكبرى ، وليس لها أي تأثير مستقل على سلوك الدولة، ومن ثم فهي ليست عاملا مهما في تحديد السلام، وتأثيرها في احسن الحالات يبقى على الهامش.[4]

اللبراليون الجدد يتحدَّون بشكل مباشر هذه الرؤية ، ويحاجون بان المؤسسات بإمكانها تغيير خيارات الدولة ومن ثم تغيير سلوكها، والمؤسسات بإمكانها أن تثني الدول عن حسابات المصلحة الذاتية ***self interested calulations*** ، وهي بذلك متغيرات مستقلة، لها القدرة على دفع الدول بعيدا عن الحرب، روبرت كيوهين في قراءته لمستقبل أوربا أشار إلى أن "تجنب الصراع المسلح في أوربا في فترة ما بعد الحرب الباردة، يعتمد أساسا عما إذا تم خوصصة العقد التالي من خلال نموذج ثابت من التعاون الممؤسس".[5]

الواقعيون يدركون بان الدول تتفاعل أحيانا من خلال المؤسسات، ويعتقدون أيضا أن هذه القواعد تعكس حسابات المصلحة الذاتية للدولة، والتي لا يمكن عزلها عن التوزيع العالمي للقوة، حيث تلجا الدول الأكثر قوة في النظام إلى خلق وصياغة المؤسسات بالطريقة التي تمكنها من الحفاظ على حصتها من القوة العالمية أو حتى مضاعفتها، ومن هذه الزاوية، فان المؤسسات ليست إلا "حقلا للتفاعل خارج علاقات القوة"، وبالنسبة للواقعيين الجدد، شروط الحرب والسلام هي أساسا وظيفة توازن القوى، والمؤسسات تعكس بشكل واسع توزيع القوة في النظام، وباختصار، توازن القوة هو المتغير المستقل الذي يفسر الحرب، أما المؤسسات فهي متغير متداخل في المسار لا غير.[1]

نظام بريتن وودز ***Bretton Woods*** يوفر مثالا جيدا عن التفكير الواقعي بخصوص المؤسسات، الواقعيون يؤكدون تأثير هذا النظام على إدارة الشؤون الدولية، لكن هذا التأثير لا يمكن عزله عن نوايا وقدرات القوى المؤسسة له، لكن عندما وجدت الولايات المتحدة أن هذا النظام لم يعد يخدم المصالح الأمريكية المرجوة، تنصلت إدارة نيكسون (1971) من بعض بنوده، هذا يعني أن المؤسسات الدولية يتم تشكيلها من قبل القوى الكبرى وتحافظ على بقائها بصيغتها الأولى مادام أنها تخدم المصالح الكبرى لمؤسِسيها، أو كما تم التخطيط لما يجب عليها فعله،[2] وكما كتب كراسنر، مستشهدا بأمثلة من الـــ350 سنة الماضية،

---

(3) Steven L. Lamy, Contemporary Mainstream Approaches, Op. Cit, p 216
(4) John Mearsheimer, The false promise of international institutions, Op. Cit, p 07
(5) Ibid, p 06
(1) John Mearsheimer, The false promise of international institutions,Op, Cit, p 13
(2) Kenneth N. Waltz, Structural Realism, Op. Cit, p 26

انه في كل الحالات "كانت الدول القوية هي التي تملي القواعد التي يتم تطبيقها بطريقة انتقائية على الضعيف فقط".[3]

التعاون ومسألة المكاسب النسبية–المطلقة :

تمثل إمكانية التعاون الدولي ومسألة المكاسب نقطة خلاف حقيقية بين الواقعيين واللبراليين الجدد، لقد كان جوزيف غريكو (1988) أول من حاول توضيح هذه المسالة، منطلقا من اهتمام الدول بمضاعفة عناصر قوتها ونفوذها (المكاسب المطلقة)، أي ما يدفعها إلى الدخول في مسارات تعاونية مع دول وفواعل أخرى في النظام الدولي للرفع من قدراتها، والى جانب ذلك، يدعي غريكو بان الدول مهتمة أيضا بمقدار القوة أو النفوذ التي بإمكان الآخرين تحقيقها (المكاسب النسبية) في أي مسار تعاوني، وهذه الحالة يمكن استعمالها لإظهار اختلاف جوهري بين اللبراليين الجدد والواقعيين الجدد، حيث يدعي اللبراليون بان التعاون لا يمكنه العمل إذا أخفقت الدول في الالتزام بقواعده وانتهاج أسلوب "الغش" لتأمين مصالحها الوطنية، فيما يؤكد الواقعيون الجدد وجود حاجزين يقفان في وجه التعاون الدولي؛ الغش ومسالة المكاسب النسبية للفواعل الأخرى، ابعد من ذلك، بإخفاق الدول في الامتثال للقواعد التي تشجع مسار التعاون، تلجأ الدول الأخرى إلى التخلي عن النشاط المتعدد الأطراف وتتصرف أحاديا.[4]

النقاش الواقعي اللبرالي حول مسالة المكاسب النسبية–المطلقة تجسده قصة قديمة بطلاها اثنين من الاقتصاديين كانا يمشيان في الشارع، رأى أحدهما قطعة من 20 دولار، لكن قبل أن ينحني لالتقاطها قال زميله: "لا تفعل، لو كانت حقيقية لالتقطها من كان قبلنا"، وبالنسبة للبراليون الجدد، العالم وافر بقطع الـــ20$، وهم يعتقدون أن هناك العديد من الترتيبات المفيدة جماعيا التي تحجم عنها الدول بسبب خوفها من الوقوع تحت استغلال الآخرين، وهذا يؤدي إلى فقدان مكاسب هامة كان من الممكن تحصيلها عبر ترتيبات سياسية معينة، وعلى غرار قصة هذين الاقتصاديين، يشكك معظم الواقعيين في ذلك، معتقدين أن كل قطع الـــ20$ الموجودة قد تم التقاطها من قبل، وبالنسبة لهم، ولسوء الحظ، ورغم أننا نعيش في افضل العوالم الممكنة، ومادام أن الوضع على هذه الحال، فان مسائل توزيع المكاسب تطرح نفسها بقوة، جاعلة من الصعب جدا تصديق افتراضات اللبراليون الجدد.[1]

بعبارات أخرى، الدول التي تعتزم الدخول في مسار التعاون عليها التفكير في مقدار الفوائد أو المكاسب التي ستتقاسمها، والتفكير حول هذا التوزيع يأخذ شكلين متمايزين؛ التفكير وفق عبارات المكاسب المطلقة ***(Absolute gains)*** التي تعني أن كل طرف يسعى إلى مضاعفة مكاسبه الذاتية ، واهتمامه ضعيف

---

(3) Ibid, p (26-27)

(4) Steven L. Lamy, Contemporary Mainstream Approaches, Op. Cit, p 210

(1) Robert Jervis, realism, Neoliberalism, and Cooperation ; Understanding the Debate, International Security,p 48

حول مقدار مكاسب أو خسارة الطرف الآخر في هذه العملية، وكل طرف يهتم بالآخر فقط في حدود المجال الذي يؤثر من خلاله سلوك الآخر في سعيه لتحقيق المكاسب المطلقة، في المقابل، بإمكان الدول التفكير وفق عبارات المكاسب النسبية ***(Relative gains)***، والتي تعني أن كل طرف لا يهتم فقط بمكاسبه الشخصية، بل أيضا بأفضليتها مقارنة بالطرف الآخر.[2]

في السياق ذاته، يعتقد المؤسساتيون الليبراليون الجدد أن المؤسسات الدولية وسائط واليات جوهرية لتحقيق التعاون في النظام الدولي، ومن وجهة نظرهم، النظم والمؤسسات المختلفة تساعد في ضبط نظام دولي فوضوي وتنافسي، وتشجع-و أحيانا تتطلب- تعددية أطراف وتعاون كآليات حاسمة لضمان المصالح الوطنية، وهم يعتقدون أن الدول تدخل في مسارات تعاونية لتحقيق مكاسب مطلقة، وهذه المصالح المشتركة تمتد إلى ما وراء مسائل التجارة والتنمية،[3] والدول تترع إلى تفضيل التعاون لما له من آثار نفعية على مسائل الثروة والرفاهية بدلا من التقيد بمسائل الأمن والسيادة.

في المقابل، يرد الواقعيون بان المساومة الدائمة تمثل جوهر السياسات الدولية، وهذه الأخيرة تتضمن مزيجا من المصالح المشتركة والمتنازعة، أي أننا بصدد عالم ذو نتيجة صفرية ***Zero-Sum World***، وبالنسبة للواقعيين، السياسة العالمية هي صراع لا يلين حول البقاء، الأفضلية، و أحيانا السيطرة،[1] يكتب ميرشايمر :

> "...لان الدول، في عالم واقعي، مهتمة بتوازن القوة، فيجب أن تتحرك وفق اهتمامات المكاسب النسبية عند التفكير في أي تعاون، وبما أن كل دولة تريد مضاعفة مكاسبها المطلقة...فيجب أن تتأكد من أنها افضل، أو على الأقل ليست أسوء، من دولة أخرى في أية اتفاقية، إضافة إلى ذلك، فان التعاون أمر بالغ الصعوبة، إذا قامت الدول بضبط أوتارها على منطق المكاسب النسبية...لان الدول المهتمة بالمكاسب المطلقة ...فقط في حاجة إلى التأكد من نمو الكعكة، وأنها ستأخذ على الأقل حصتها من هذا النمو، في حين أن الدول القلقة بشان الكاسب النسبية، يجب أن تهتم أيضا بكيفية تقسيم الكعكة، وهذا يعقد جهود التعاون."[2]

الليبراليون الجدد لا يرفضون من جهتهم وجود حالات صراعية حادة، لكنها ليست الصورة الكلية أو الممثلة للسياسة العالمية، وفي حالات ومناطق متعددة، بإمكان الدول العمل سويا لتلطيف تأثيرات الفوضى، تحصيل مكاسب جماعية، وتجنب الضرر المشترك،[3] يرد كيوهين :

---

(2) John Mearsheimer, The false promise of international institutions, Op. Cit, p 12
(3) Steven L. Lamy, Contemporary Mainstream Approaches, Op. Cit, p 214
(1) Robert Jervis, realism, Neoliberalism, and Cooperation, Op. Cit, p 45
(2) John Mearsheimer, The false promise, Op. Cit, p (12,13)
(3) Ibid, p 47

"...أؤكد أن طبيعة وقوة المؤسسات الدولية عناصر مهمة في تحديد تطلعات ومن ثم سلوك الدولة، وبقدر التزام الدولة بقواعد ومعايير المؤسسات الدولية، فهي تؤشر عن رغبتها في مواصلة نماذج من التعاون، ومن ثم تعزيز الاستقرار المأمول...وهذا لا يعني إهمال المصالح الذاتية أو النفوذ، وفي الواقع، في أوربا المعاصرة، يمكن لألمانيا اكتساب الثروة و النفوذ بشكل افضل عبر بناء المؤسسات الأوروبية...وبقدر تأكيدها لأمن الدول، تدفع المؤسسات الدولية بالحكومات إلى التركيز على المكاسب المطلقة وليس النسبية، وبانهيار المؤسسات، يكون إعادة بنائها أمر بالغ الصعوبة، بما أن الدول القلقة بشان أمنها، مدفوعة بالبحث عن مكاسب نسبية، تجد انه من الصعب جدا التعاون بشكل كاف لبناء مؤسسات دولية مهمة".[4]

التحولات المطلوبة للتعاون :

الواقعيون واللبراليون الجدد لهم تصورات مختلفة لما يجب تغييره لتفعيل ومضاعفة التعاون في حالات معينة، وهذه الفروقات يمكن فهمها من خلال تطبيق نموذج روبرت باول ***(Robert Powell)*** للتمييز بين الخيارات حول الاستراتيجيات أو طرق تحقيق الأهداف من جهة، والتحولات في الخيارات المتعلقة بالمحصلات أو النتائج من جهة ثانية.[1]

اللبراليون الجدد هم اكثر تفاؤلا مقارنة بالواقعيين، لأنهم يعتقدون أن التحولات في الخيارات المتعلقة بالاستراتيجيات عادة ما تكون كافية لتحصيل فوائد جماعية، والجزء الأكبر من هذا التحول يأتي عبر القنوات المعلوماتية –المعلومات حول الحالة، المعلومات حول ماذا يفعل الطرف الآخر ولماذا، والمعلومات حول نواياه المستقبلية– والدول بإمكانها التعاون عبر تقليص تكاليف الصفقة (التكاليف والمخاطر المترتبة عن خلق وتنفيذ الاتفاقيات)، وبدوره، التقليص الناجح لمثل هذه التكاليف يسهل ويسرع مسار التعاون، وفي هذا السياق بإمكان المؤسسات لعب دور واسع في هذه المرحلة، وهذا يساعد في تفسير لماذا التعاون المأسس بإمكانه الاستمرار حتى في حالة اختفاء الحالات المحفِّزة التي كانت في البداية، لكن من الصعب رؤية فعالية تحول المعلومات عندما تكون التحولات في الخيارات حول النتائج مطلوبة، وبذلك فان اللبراليون الجدد لا يناقشون فكرة تصادم مصالح الدول الحيوية، ولا توجد هناك تحليلات نيولبرالية للحرب الباردة أو دبلوماسية سنوات الثلاثينيات، أو العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق.[2]

الواقعيون الهجوميون يقرون بوجود حيز ضيق للرفع من مستوى التعاون الدولي، كما أن المعلومات لا يمكنها لا ترفع من فرص تقليص النزاع في بخصوص خيارات الاستراتيجيات، ابعد من ذلك، التحولات بخصوص خيارات النتائج يمكن أن تكون غير قابلة للتحقيق إذا كانت الدول تسعى إلى الهيمنة، ورغم أن

---

(4) Robert O. Keohane and Others, Correspondence, Back to the Future, part 2, International Relations Theory and post-Cold War Europe, *International Security*, fall 1990(Vol.15, no.2), p 193

(1) Robert Jervis, realism, Neoliberalism, and Cooperation, Op. Cit, p 51

(2) Ibid, p (50.51)

تحولات القوة النسبية يقود الكثير من السياسات الدولية، فانه يغير أيضا ما تكسبه كل دولة ولا يحقق مصالح مشتركة.

تقويم الحوار النيوواقعي–النيولبرالي :

كما سبقت الإشارة، يشدد العديد من الباحثين في حقل العلاقات الدولية على الفجوة الضعيفة التي تفصل الواقعية عن اللبرالية الجديدة، روبرت كيوهين وليزا مارتن أشارا إلى أن "النظرية المؤسساتية هي الأخت غير الشقيقة للواقعية الجديدة"، حيث تنطلق النظريتان من افتراض أن غياب سلطة عليا ذات سيادة تقوم بتشريع وفرض الاتفاقيات الملزمة، يخلق فرص هامة للدول للدفع بمصالحها بطريقة أحادية، وتجعل تعاون الدول مع بعضها البعض مسألة صعبة.[3]

ما تم إغفاله في النقاش النيو واقعي–النيولبرالي ***(Neo-Neo Debate)*** هو ترك عدد من المسائل الكبرى، ربما عن قصد، أي انه يضيق من أجندة العلاقات الدولية، وهو ليس نقاش حول بعض الأسئلة الحاسمة مثل "لماذا الحرب؟"، أو "لماذا عدم المساواة في النظام الدولي؟"، وببساطة الواقعيون الجدد واللبراليون الجدد يتفقون حول مسائل عديدة لكنهم يقدمون إجابات مختلفة.

كلتا النظريتين تفترضان أن الدول "مضاعفات للقيمة" ***(Value-Maximizers)*** وأن الفوضى تقيد سلوك الدول، لكن ماذا عن القوى الداخلية التي بإمكانها الترويج لاستراتيجية اكثر تعاونية لتوجيه المسائل الأخلاقية؟، كيف نحسب الأبعاد الأخلاقية للسياسة الخارجية مثل المساعدات التنموية التي تمنح للدول الفقيرة التي ليست لها قيمة إستراتيجية أو اقتصادية بالنسبة للدول المانحة؟، أو كيف نفسر الاهتمامات الداخلية في الولايات المتحدة التي تروِّج لسياسات انعزالية في وقت تقترح فيه التحولات النسقية دينامكية دولية تنتج في مكاسب نسبية ومطلقة معا ؟، وبتعبير ستيفن لامي، نحن في حاجة لتحدي نظرة والتز والتساؤل حول طبيعة تأثير التركيبة الداخلية للدولة في السياسات المحلية والدولية، الواقعيون الجدد بشكل خاص، وأيضا اللبراليون الجدد، عليهم لفت الانتباه لما يجري داخل الدولة، خصوصا مسائل الثقافة السياسية، الهوية، واللعبة السياسية الداخلية يجب أخذها بعين الاعتبار.

الواقع السياسي المعاصر يفرض الاعتراف بان القادة والمواطنين على حد سواء يتعلمون شيئا من تجاربهم، دروس الحربين العالميتين دفعت الأوروبيين إلى وضع مسائل القومية والسيادة جانبا، وبناء جماعة اقتصادية رائدة، ورغم أن بعض اللبراليون الجدد يدركون أهمية التعلم، إلا أن النظريتين بشكل عام لا تكشفان إمكانية تعلم الدول وتحولها عن التصور التقليدي للمصلحة الذاتية نحو التشديد على المصالح

(3) Ibid, p 43

الجماعية، وربما هناك زخم من للتعاون وبناء المؤسسات تتعاطى معها كل من الواقعية واللبرالية باستخفاف.[1]

من زاوية أخرى، الواقعيون واللبراليون الجدد يهملون واقع تحول النشاطات السياسية بعيدا عن الدولة، لقد أشار العديد من الباحثين إلى أن أحد أهم إفرازات العولمة هو بروز شبكات سياسية عالمية ومؤسسات عابرة للقوميات لها تأثير كبير على مسائل حقوق الإنسان، مثل قضايا استغلال الأطفال والأمن، والحملة الأخيرة ضد مسألة الألغام الأرضية قد تم مباشرتها خارج إطار الدولة، ومع ذلك شكلت تحدي بارز لمراكز القوة في الدول المختلفة، العسكر والصناعات العسكرية، فكيف ستؤثر هذه الحملات السياسية الناجحة العابرة للقوميات في التفكير النيوواقعي و النيولبرالي؟.[2]

ومع ذلك، الحوار الواقعي اللبرالي في حقل العلاقات الدولية يرصد جوانب مهمة من الحياة السياسية الدولية المعاصرة، ويشغل محور دراسات السياسة الدولية منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي خصوصا في الولايات المتحدة، أين تحظى المقاربتين الواقعية واللبرالية باهتمام بالغ من قبل دوائر صنع القرار السياسي في هذا البلد، حيث تشارك المراكز البحثية في تحديد خيارات السياسة الخارجية في العديد من القضايا، وهذا الحوار يتجسد عمليا عند مباشرتنا للنقاش الدائر حول مستقبل الصين بناءا على معطيات نموها الاقتصادي والعسكري المتصاعد، والتي يأتي الوقوف عليها في مكان آخر.

(1) Steven L. Lamy, Contemporary Mainstream Approaches, Op. Cit, p 217
(2) Ibid, p 217

الفصل الثاني :

واقع القوة الصينية المتنامية

أهمية هذا الفصل تتمثل أساسا في محاولة كشف حقيقة النمو الصيني في الجوانب الاقتصادية، السياسية، والعسكرية، وهي الجوانب التي تحمل دلالة استراتيجية هامة لإدارة الصراع الدولي في منطقة يبدوا أنها ستكون مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار العالمي في القرن الحادي والعشرين، حيث أن الصعود الاقتصادي الصيني وتنامي العلاقات التجارية والاستثمارية في جنوب شرق آسيا احدث تحولات كبرى في مختلف التفاعلات بين دول الإقليم، وهذا أثر في العلاقات الأمريكية الصينية، وعلاقات الصين بدول الجوار، وحسابات الحرب حول مضائق تايوان، والاهتمامات والمصالح الأساسية لكل من الصين، الولايات المتحدة، اليابان، وتايوان.

سوف نستهل هذا الفصل بتسليط الضوء على حقيقة النمو الصيني في الجوانب الاقتصادية، التجارية، العسكرية، ونفوذها السياسي المتعاظم، وانعكاس هذا النمو على النظام الإقليمي في آسيا–الباسيفيك، ويمكن القول بصدد وصف مستقبل الصين أن هناك نظريتين على الأقل حول بروز الهوية العالمية لهذه الدولة، حيث يحاج المؤكدين لها أن الصين ستصبح عند نقطة ما في المستقبل القريب اكبر اقتصاد عالمي وربما القوة العالمية العظمى، بناءا على معدلات نموها خلال العشرين سنة الأخيرة، فيما يرد المشككين بتوجه النمو الصيني نحو الاضطراب في وقت قريب، بفعل المشاكل البيئية، الاجتماعية، والسياسية التي جلبها التوسع الاقتصادي.[1]

المبحث الأول: قراءة عناصر القوة الصينية ونفوذها المتعاظم منذ نهاية الحرب الباردة.

تفتخر الصين بكونها موطن أقدم حضارة مستمرة في العالم حتى الآن، كانت في اغلب مراحلها التاريخية قوة عظمى، وعلى الرغم من أن الصـــين عانت فترة من الانحطاط في أواخر القـــرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، إلا أن العقود الأخيرة قد شهدت إنبعاثا جديدا لعناصر القوة والنجاح الصيني، وفي السنوات الأخيرة يتنبأ المحللون بان الصين ستكون عملاق القرن الحادي والعشرين.

المطلب الأول : واقع النمو الاقتصادي والتجاري الصيني:

(1) Edward Tse, China Five Surprises, *Strategy+ Business Issue*, (Vol 41), p 3

منذ إطلاق مبادرة الإصلاحات الاقتصادية، أصبحت الصين أحد أسرع اقتصاديات العالم نموا، وخلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة، كان الناتج الداخلي الصيني ينمو بمعدل سنوي يقارب الـــ10%، ويتوقع العديد من الاقتصاديين أن الحكومة الصينية قادرة على مواصلة وتعميق الإصلاحات الاقتصادية، والإبقاء على معدلات النمو العالية إذا نجحت في تفعيل المؤسسات المملوكة للدولة، و إصلاح نظامها البنكي.

في سياق مماثل، تستمر التجارة في لعب دور هائل في ازدهار الاقتصاد الصيني، حيث حقق نمو الصادرات الصينية عام 2005 نسبة 28%، والواردات بنسبة 17.6%، والصين اليوم هي ثالث اكبر اقتصاد تجاري عالمي بعد الولايات المتحدة وألمانيا.[1]

1. النمو الاقتصادي الصيني 1979-2005 :

بداية من عام 1979، أقرت الصين إصلاحات اقتصادية عديدة، أطلقت الحكومة بموجبها حوافز الأسعار والملكية للفلاحين، ومكنتهم من بيع قسم من محاصيلهم في سوق حرة، والى جانب ذلك أسست الحكومة أربع مناطق اقتصادية خاصة على طول الساحل في خطوة ذكية لجلب الاستثمارات الصينية واستيراد المنتوجات ذات التكنولوجيات العالية إلى الصين.

ومنذ 1979 تبنت الصين إصلاحات إضافية في مراحل مختلفة سعت لتبني اللامركزية في صناعة القرار السياسي في القطاعات الهامة خصوصا التجارة، وتم التخلي عن المراقبة الاقتصادية لأغلب المؤسسات إلى السلطات المحلية والقروية، التي سمح لها بالتفاعل والتنافس وفق مبادئ السوق الحرة، وتم في نطاق واسع من المنتوجات الإقصاء التدريجي لمراقبة الأسعار من قبل الدولة.[2]

كنتيجة مباشرة لهذه الإصلاحات، حقق الاقتصاد الصيني نموا هاما مقارنة بمرحلة ما قبل الإصلاحات (كما يوضح ذلك الجدول أدناه)، وفي جانفي 2006 قامت الصين بمراجعة شاملة لمعطيات ناتجها الداخلي الإجمالي (GDP) من 1993-2004 وهذه المراجعة أشارت بالتأسيس على تقديرات جديدة للنمو في قطاع الخدمات، إلى أن حجم الاقتصاد الصيني ونمو الناتج الداخلي الصيني كان أعلى بشكل كبير من التقديرات السابقة، وعلى سبيل المثال وضعت هذه المراجعة معدل نمو الناتج الداخلي في حدود 10.1% (2004) بينما وضعته التقديرات السابقة في حدود 9.5%، وبناءا على هذه المراجعات يكون الناتج الداخلي

(1) Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, *Congressional Research Service ~ The Library of Congress*, January 12, 2006, p pre 01

(2) Ibid, p 02

الصيني قد حقق نسبة نمو تقارب 9.6% في الفترة ما بين (1979-2005)، بينما كانت نسبة النمو سنة 2005 في حدود 9.8%.[3]

عموما، ينسب الاقتصاديون النمو السريع للاقتصاد الصيني إلى عاملين رئيسيين؛ معدلات الاستثمار العالية (وتقف وراءها الادخارات الداخلية والاستثمارات الأجنبية) والنمو السريع في حجم الإنتاج، وهما عاملين مرتبطين الواحد بالآخر، حيث قاد الإصلاح الاقتصادي إلى فعالية هامة في القطاع دفعت إلى تسريع ومضاعفة مصادر الاستثمارات، حيث بقي الاقتصاد الصيني قويا حتى في وجه الأزمة الاقتصادية التي عصفت باقتصاديات شرق وجنوب شرق آسيا خلال سنتي 1997-1998، وحسب تقديرات البنك العالمي كانت الصين عام 1999 سابع اكبر اقتصاد عالمي وراء الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، وإيطاليا، وهي اليوم ثالث اكبر اقتصاد عالمي.[1]

من الناحية التاريخية، تحتفظ الصين بمعدلات عالية من الادخار، وعندما تم الشروع في سلسلة الإصلاحات عام 1979، كانت نسبة الادخار الداخلي في حدود 32% من الناتج الداخلي الإجمالي، فضلا عن ذلك، اغلب الادخارات الصينية خلال هذه الفترة كانت ناتجة عن أرباح المؤسسات المملوكة للحكومة التي كانت تستخدمها الحكومة المركزية للاستثمار المحلي، كما أن الإصلاحات الاقتصادية التي شملت لا مركزية الإنتاج الاقتصادي قادت إلى نمو جوهري في الادخارات العادية والتي تمثل اليوم نصف مستوى الادخار الصيني الداخلي، وكنتيجة لذلك ارتفعت معدلات الادخار نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي لتصبح في حدود 49% سنة 2004، وهي من بين أعلى معدلات الادخار في العالم.[•]

معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي الصيني 1960-2005 (%)[••]

الفترة الزمنية	نسبة النمو السنوي (%)	الفترة الزمنية	نسبة النمو السنوي (%)
1960-1978(ما قبل الإصلاح)	5.3	1997	9.3
1979-2005 (ما بعد الإصلاح)	9.7	1998	7.8
1990	3.8	1999	7.6
1991	9.3	2000	8.4

(3) Ibid, p 02

(1) Joseph Grieco, China and America in the New World Polarity, In Carolyn W. Pumphrey, The Rise of China in Asia, Strategic Studies Institute (SSI), 2002, p 22

(•) مقارنة بالولايات المتحدة، معدلات الادخار لم تتجاوز 10.7% عام 2004، والادخارات تعرف بمجموع المدخرات الوطنية من قبل القطاعين العام والخاص نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي للبلد.

(••) المصدر: Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions

1992	14.2	2001	8.3
1993	14.0	2002	9.1
1994	13.1	2003	10.0
1995	10.9	2004	10.1
1996	10.0	2005 تقديرات	9.8

2. قياس حجم الاقتصاد الصيني :

الحجم الفعلي للاقتصاد الصيني هو موضوع لنقاش واسع بين الاقتصاديين، قياسا بالدولار الأمريكي باستخدام معدلات النمو الإسمي، تقديرات الناتج الداخلي الإجمالي للصين في 2005 كانت في حدود 1.9تريليون$، والناتج الداخلي الخام لكل فرد (Per Capita GDP) كان في حدود 1.460$، وهذه المعطيات تشير إلى أن الاقتصاد الصيني ومستوى المعيشة في الصين اقل بكثير من تلك الموجودة في الولايات المتحدة واليابان كأكبر اقتصادين في العالم.

لكن أغلب الخبراء الاقتصاديين يزعمون أن استخدام معدلات الصرف (العملات) لتحويل الوحدة الصينية إلى الدولار الأمريكي تستخف في الواقع بالحجم الحقيقي للاقتصاد الصيني، هذا لأن الأسعار في الصين بالنسبة للعديد من السلع والخدمات اقل بشكل مهم من تلك الموجودة في الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى، الاقتصاديون حاولوا معالجة هذه الفروقات السعرية من خلال استخدام معايير المساواة في القدرة الشرائية (purchasing power parity PPP) التي يلجأ لها في تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي على محور القوة الشرائية الفعلية لكل عملة (مبنية على مسح أسعار سلع وخدمات عديدة) في دولة معينة، معدلات الـــ PPP للتحويل هذه تستعمل أيضا لتحويل معطيات الاقتصاد الأجنبي في العملات الأجنبية نحو الدولار الأمريكي.

وبالنظر إلى أن أسعار العديد من السلع والخدمات في الصين اقل بشكل معتبر مما هي عليه في الولايات المتحدة وبلدان متقدمة أخرى (في حين الأسعار في اليابان أعلى)، فان معدلات التحويل باستخدام معايير المساواة في القدرة الشرائية ترفع من تقديرات حجم الاقتصاد الصيني من 1.9 تريليون$ (Nominal Dollars) إلى 58.1 تريليون$ (PPP Dollar) أي أن الصين تتخطى بشكل معتبر الناتج الداخلي الإجمالي الياباني (40 تريليون$)، وتعادل ما يقارب 65% من حجم الاقتصاد الأمريكي، ومعطيات

المساواة في القدرة الشرائية ترفع أيضا من الناتج الداخلي الخام لكل فرد (Per Capita GDP) إلى 6210$، ووفقا لهذه المعطيات التي تثبت ضخامة الاقتصاد الصيني، إلا أن معايير مستوى المعيشة تقع دون تلك الموجودة في اليابان والولايات المتحدة بفارق كبير، والناتج الداخلي الصيني بالنسبة لكل فرد هو فقط في حدود 14.7% مما هو عليه في الولايات المتحدة، حتى وان كانت بعض التقديرات تشير إلى أن الناتج الداخلي الإجمالي الصيني قد يتجاوز نظيره الأمريكي في العقد أو العقدين التاليين، إلا أن معايير المعيشة ستبقى تحت تلك الموجودة في الولايات المتحدة لسنوات أخرى قادمة.[1]

3. الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) والتجارة الخارجية :

الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الصين قادت إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أصبحت مصدرا رئيسيا لنمو الرأسمال الصيني، حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة قفزت من 636 مليون$ عام 1983 إلى 61 مليار$ عام 2004 (58 مليار$ 2005)، ووصل تراكم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين إلى 618 مليار$ نهاية 2005، ويتوقع الاقتصاديون استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الصين بتخفيض حواجز الاستثمار التي تعهدت الصين بها تجاه منظمة التجارة العالمية.

في الفترة ما بين (1979-2004) 43% من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين كان مصدرها هونغ كونغ، متبوعة بالولايات المتحدة كثاني اكبر مصدر للاستثمارات المباشرة بنسبة 08.5% بـــ48 مليار$، متبوعة باليابان 46.8 مليار$، تايوان 39.6مليار$، و**جزر العذراء** البريطانية بـــ36.9مليار$، وكوريا الجنوبية 25.9مليار$.[1]

وفي سياق مشابه، حولت الإصلاحات الاقتصادية الصين إلى قوة تجارية كبرى، حيث ارتفعت الصادرات الصينية من 14 مليار$ عام 1979 إلى 762 مليار$ عام 1995 في حين نمت الواردات خلال هذه الفترة من 16 مليار $ إلى 660 مليار$ (انظر الجدول أدناه).[2] وخلال الفترة (1980-2003) نمت الصادرات والواردات الصينية بمعدل سنوي يقدر بـــ10.2% و 9.4% على التوالي، حصة الصادرات في الناتج الداخلي الإجمالي ارتفعت من 13.9% عام 1985 إلى 19.3% عام 1992 لتصل 30.1% سنة 2003،[3] ويعتبر الاتحاد الأوروبي اكبر شريك تجاري للصين، متبوعا بالولايات المتحدة واليابان وهونغ كونغ

(1) Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions,Op, Cit, p 04
(1) Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, Op, Cit, p 05
(2) Ibid, p06
(3) Christopher Edmonds & others, China's Rise As An International Trading Power, p 01

و الدول العشر التي تشكل رابطة بلدان جنوب شرق آسيا (ASEAN)وتعد الولايات المتحدة اكبر زبون للصين، واليابان اكبر ممون لها.

التجارة الخارجية الصينية 1979-2005 (الوحدة مليار$).[•]

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1979	13.7	15.7	-2.0	*1993*	91.6	103.6	-11.9
1980	18.1	19.5	-1.4	1994	120.8	115.6	5.2
1981	21.5	21.6	-0.1	1995	148.8	132.1	16.7
1982	21.9	18.9	2.9	1996	151.1	138.8	12.3
1983	22.1	21.3	0.8	1997	182.7	142.2	40.5
1984	24.8	26.0	-1.1	1998	183	140.2	43.6
1985	27.3	42.5	-15.3	1999	194.9	165.8	29.1
1986	31.4	43.2	-11.9	2000	249.2	225.1	24.1
1987	39.4	43.2	-3.8	2001	266.2	243.6	22.6
1988	47.6	55.3	-7.7	2002	325.6	295.2	30.4
1989	52.9	59.1	-6.2	2003	438.4	412.8	25.6
1990	62.9	53.9	9.0	2004	593.4	561.4	32.0
1991	71.9	63.9	8.1	2005	765.0	660.1	101.9
1992	85.5	81.8	3.6				

تحديات الاقتصاد الصيني على المدى البعيد :

تحاج غالبية الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي للصين سيستمر بوتيرة عالية لسنوات أخرى في المستقبل القريب، لكنهم يؤكدون أن ذلك يتوقف على المساعي الصينية للاستمرار في مباشرة إصلاحات اقتصادية كبرى، بحيث يؤدي الفشل في تنفيذ الإصلاحات في الجوانب التالية إلى نتائج سلبية في النمو المستقبلي :

- **المؤسسات التابعة للدولة (SOE's)**: تمثل تقريبا 3/1 من الإنتاج الصناعي الصيني، وتشكل أساس الاقتصاد الصيني، اكثر من نصف المؤسسات المملوكة للدولة خاسرة ماليا، وفي حاجة لدعم دوري بإعانات مالية تأتي أساسا من بنوك الدولة، وتشجيع الحكومة لهذه المؤسسات غير المربحة يحول المصادر المالية بعيدا عن المؤسسات التي يمكن أن تكون اكثر ربحا وفعالية، والى جانب ذلك، الوضعية المالية

[•] المصدر: Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions

الفقيرة لغالبية المؤسسات المالية التابعة للدولة يجعل إقدام الحكومات الصينية على تخفيض الحواجز التجارية أمرا صعبا، بسبب خوفها من انتشار الإفلاس وسط هذه المؤسسات.[1]

- **النظام البنكي** : يواجه أيضا صعوبات كبيرة بسبب دعمه المالي للمؤسسات التابعة للدولة، وعدم التزامه بالعمل فقط وفق مبادئ السوق، والنظام البنكي الصيني يخضع لضبط ورقابة الحكومة المركزية، التي تحدد مجالات الاهتمام وتوزيع القروض على شركات معينة، وكنتيجة لهذه السياسة، تتجه اليوم اكثر من 50% من قروض البنوك التابعة للدولة إلى هذه المؤسسات SOE's، مع أن المعطيات تؤكد مسبقا أن مقدارا واسع أمن هذه القروض غير الممكن تسديده.

إحدى الدراسات الحديثة (2002) وجدت أن نسبة عدم تسديد القروض في الصين وصلت إلى 480 مليار$ (أي ما يعادل 43% من الناتج الداخلي الإجمالي للصين)، وهذه القروض "السيئة" التي تنتهجها البنوك الصينية تهدد النظام البنكي الصيني، حيث يُعتقد أن ¾ من البنوك التجارية التابعة للدولة مفلسة أو فاقدة للسيولة المالية، هذه الحالة المالية عير المستقرة جعلت القائمين على مسار الإصلاح يحجمون عن فتح القطاع البنكي للمنافسة الأجنبية، الفساد هو أيضا مشكل آخر يعاني منه النظام البنكي الصيني، حيث أن القروض عادة ما يتم منحها على محور الروابط السياسية وليس على درجة الاستحقاق الاقتصادي.[1]

- **التلوث، الفساد الحكومي، وتنامي الفروقات الاجتماعية** : القلق العام حول التلوث، الفساد الحكومي، وتنامي نسب عدم المساواة في الدخل تشكل تهديدا مهما للاستقرار الاجتماعي في الصين، الحكومة الصينية أقرت بوجود أكثر من 74.000 احتجاج عام 2004 (العديد منها بلغت درجة العنف) ورطت 3.8 مليون فرد، مقابل 53.000 احتجاج عام 2003، وفي الغالب وقفت مسائل التلوث، الفساد السياسي، الاستيلاء على الأراضي خلف أعمال الاحتجاج هذه، والحكومات الصينية لا تبدي اهتمام كبيرا بقوانين حماية المحيط من اجل الترويج لنمو اقتصادي سريع، لقد أشار تقرير للبنك العالمي أن 16 من الـــ20 مدينة الأكثر تلوثا في العالم مدن صينية، كما أن ارتفاع معدلات عدم المساواة في الدخل خصوصا بين سكان الأقاليم الساحلية وسكان المناطق الريفية الداخلية أصبحت مصدرا آخر يبعث على القلق.[2]

المطلب الثاني : تحديث القوة العسكرية الصينية وانعكاساتها

(1) Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions,Op, Cit, p 10
(1) Ibid, p 11
(2) Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, Op, Cit, p 12

هناك إجماع عام بان الصين، مدفوعة بنجاحاتها العديدة في القطاع الاقتصادي، بصدد تحديث سريع ومركز لقطاعاتها العسكرية، وهو إجماع تدعمه شواهد قوية حول حجم الإنفاق العسكري الصيني، وصفقات التسلح الضخمة التي تبرمها الصين سنويا، واكتسابها لقدرات صاروخية هائلة، مكنتها أخيرا من الدخول إلى "نادي الفضاء" الدولي إلى جانب كل من الولايات المتحدة وروسيا، كما أن دفاعاتها تدعمت أخيرا برفع قدراتها النووية التي تعزز إمكانية القيام بالضربة الثانية.[3]

وعلى الرغم من أن "جيش التحرير الشعبي" (PLA)، يحتفظ تاريخيا بدور دفاعي والوقاية من النزاعات الإقليمية، إلا أن مسار التحول بعيد المدى الذي باشرته الصين يجعل منه قوة عصرية اكثر حداثة قادرة على شن حروب سريعة وعلى درجة عالية من الشدة ضد خصوم ذو تكنولوجيا عالية، ويبدوا حاليا أن الترسانة العسكرية الصينية موجهة للتحضير لأي طارئ، بما في ذلك إمكانية تدخل الولايات المتحدة في المنطقة، [1] واغلب الملاحظين للسياسات الدولية الآسيوية يتفقون على أن التوجه الاستراتيجي والواقع العسكري لجمهورية الصين الشعبية سيكون متغيرا رئيسيا في تحديد الاستقرار والأمن الإقليمي في القرن الواحد والعشرين[2]

منذ عقد التسعينات باشرت الصين إصلاحات شاملة للمؤسسات العسكرية، مركزة على تحسين معايير التدريب، واكتساب نظم تسلحية جديدة داخلية وخارجية (خصوصا الروسية)، العديد من مظاهر التطور العسكري الصيني فاجأت المحللين الغربيين، خصوصا سرعة وفرص تحديث قواتها الاستراتيجية، والتي مكنت الصين من بسط تهديدات واقعية للجيوش العاملة في الإقليم.[3]

عناصر القوة العسكرية الصينية :

الإنفاق العسكري الصيني تنامى بأرقام معتبرة في السنوات الأخيرة ، وبعبارات العملة الصينية المحلية ، الميزانية العسكرية الصينية المصرح بها رسميا تضاعفت أربع مرات تقريبا من حوالي 64 مليار يوان عام 1995 إلى 248 مليار يوان عام 2005، وفي عام 2005، زادت الميزانية العسكرية الصينية بنسبة 17%، وحسب المعطيات الرسمية، أنفقت الصين 29.9 مليار $ على قطاعها العسكري، والى جانب ذلك، بما أن جزء هام من ميزانيات عدد من الوزارات تتضمن نفقات ذات صلة بالقطاع العسكري، يقدر الخبراء الغربيون المهتمون بالنمو العسكري الصيني حجم الإنفاق العسكري الصيني بين 35 مليار$ و 90 مليار$، ورغم أن هذه

---

(3) Christopher Mcconnauhy, China's Undersea Nuclear Deterrent: Will the U.S. Navy Be Ready?,in Lyle J. Goldstein, Editor, with Andrew S. Erickson, p 32

(1) Office of the Secretary of Defense, Annual Report To Congress: Military Power of the People's Republic of China 2006, Departement of Defense, p 02

(2) David Shambaugh, China's Military Views the World, Ambivalent Security, International Security, Vol. 24, No. 3 (Winter 1999/2000),p 52

(3) Office of the Secretary of Defense,Op, Cit, p 04

المعطيات تكشف الفجوة الواسعة التي تفصل الصين عن الولايات المتحدة التي أنفقت 501.7 مليار$ على قطاعها العسكري عام 2006 أي ما يعادل تقريبا نصف النفقات العسكرية كل دول العالم مجتمعة،[4] إلا أن هناك العديد من الاعتبارات التي تجعل دلالات هذه الأرقام مسألة نسبية فقط أهمها توفر الصين على عمالة رخيصة وعدم تدخل الصين في المسائل العسكرية خارج أراضيها.[*]

القوات التقليدية :

1. القوات البرية : Ground Power

تمتلك الصين أحد اكبر الجيوش البرية في العالم، ورغم أن الجيش الصيني أنهى في ديسمبر 2005 من حلقة تقليص عدد العاملين في القطاع العسكري بما يقارب 200 ألف عسكري إلا أن حجم الجيش الصيني يبقى ضخما، وحسب الإحصاءات الرسمية، لدى الصين اكثر من 2.3 مليون عسكري، وبإضافة الشرطة المسلحة الشعبية شبه العسكرية التي تضم اكثر من 1.5 مليون فرد، والقوات الاحتياطية البالغ عددها 800 ألف فرد، ترفع الصورة الكلية للوحدات العاملة الاحتياطية والشبه عسكرية إلى نحو 4.6 مليون فرد، وفي سنة 2004 أوردت وكالة المخابرات الصينية في ورقتها البيضاء أن الصين بإمكانها بلوغ سقف 10 مليون عضو عسكري نظامي.[1]

2. القوة البحرية : Naval Power

تمتلك الصين قوة بحرية قوامها 75 قطعة قتالية كبرى، حوالي 55 غواصة هجومية، و 50 بارجة ثقيلة ومتوسطة، أزيد من 45 مركب لخفر السواحل مجهزة بالصواريخ، وهي بصدد نمو سريع بفعل دخول قطع محلية جديدة وإبرام صفقات خارجية مهمة.

استلام الصيني للمدمرة الصاروخية الروسية SOVREMNNY II عام 2005 هو جزء من مشروع صيني ضخم لتحديث قطاعاتها العسكرية المختلفة لتواكب نموها الاقتصادي ومصالحها الإستراتيجية

---

(4) Marcin Zaborowski, Facing China's Rise, Guidelines for an EU Strategy, EU Institute for Security Studies, . . 2006, p 40

(*) نمت النفقات العسكرية الصينية في الفترة مابين 1990-2005 بنسبة سنوية قاربت 15% ، وارتفعت بنسبة 17.8% سنة 2007، وبالنظر الى المعطيات التي ترجح تضاعف الاقتصاد الصيني ثلاث مرات بحلو ل 2025، من المتوقع ان يقفز حجم النفقات العسكرية الصينية الى مابين 185 و 400 مليارد دولار، وهو في افضل الحالات اقل من الميزانية العسكرية الامريكية الحالية(440 مليار دولار).

(1) Office of the Secretary of Defense, Op, Cit, p 05

المتنامية، ومن المحتمل أن تكون الصين قد استلمت المدمرة الثانية نهاية 2006 أو في أوائل عام 2007 حسب ما نص عليه الاتفاق المبرم مع روسيا، وهذه المدمرة مهيأة خصيصا لصواريخ **كروز** المضادة للسفن (ASCMs) والمضللة لأجهزة الرادار، وتشمل تحسينات نوعية على النموذج الصيني ***Soveremenny*** التي تم شراؤها من روسيا.

في هذا الإطار، تواصل الصين بناء غواصاتها الذاتية ***Song-Class*** التي تعمل بمحركات الديزل، والمصممة لحمل صاروخ Yj-82 المضاد للسفن، والذي يتمتع بمهارات عالية منها القدرة على الغوص أثناء الإطلاق، وفي عام 2004 أطلقت الصين غواصة جديدة بمحرك ديزل صنف ***yuan***، كما تدعم الأسطول الصيني بغواصات نووية جديدة ***SHANG-Class (Type 093)*** [2]، والصين في انتظار استلام ثماني غواصات إضافية تعمل بمحرك ديزل–كهربائي من فئة ***KILO-Class*** من روسيا لتدعيم الوحدات الأربع التي تم شرائها سابقا، وهي مزودة بطوربيدات حديثة وتوجيه لاسلكي وصواريخ SSN.27B، كما تدعمت بحربية جيش التحرير الشعبي ***(PLAN)***بالمدمرة الصينية الجديدة ***LUZHOU-Class*** (Type 051C) المصممة خصيصا ضد المقاتلات الجوية مجهزة بنظام ***SA-N20SAM*** الروسي وبرادار ***TOBSTONE***.[1]

القوة الجوية : Air-Power

تمتلك الصين أكثر من 700 طائرة مقاتلة مهيأة أساسا للعمليات العسكرية في مجال محدود، ورغم أن العديد من الطائرات قد تم التخلي عنها أو تم تحديثها، إلا أن الطائرات الجديدة تشكل نسبة عالية من جرد القوة الجوية الصينية، وتواصل الصين شراء مقاتلات جديدة من روسيا (الجدول أدناه)، خصوصا المقاتلة *Su 30-MKK* ذات الأدوار المتعددة، و *Su-27SK* المصممة لإدارة عمليات قتالية بحرية، وإضافة إلى ذلك تنتج الصين صيغة خاصة من *Su-27SK* التي تعرف أحيانا بـ *F-11* وذلك بموجب اتفاقية مبرمة مع روسيا، و أعادت الصين في عام 2004 فتح المفاوضات حول هذه الاتفاقية لإنتاج صيغة جديدة من مقاتلات *Su-27SMK* ذات الأدوار المتعددة.[2]

وتبعا لوكالة مخابرات الدفاع (DIA)، تخطط الصين لبناء حاملة طائرات لتعزيز قطاعها الجوي، ومن الممكن أن يتم تصميمها وفقا للحاملة الروسية ***Su-33/FLANKER D*** القادرة على حمل عدد معتبر من مقاتلات ***Su-27/FLANKER*** التي تستخدمها روسيا حاليا على متن ***Kuznetzov-Class***.

---

(2) Ibid, p 04

(1) Office of the Secretary of Defense, Op, Cit,,. pp(4-6)

(2) Ibid , p 04

الصين انتهت أيضا عام 2004 من تطوير الجيل الرابع من الطائرة المحلية الصنع F-10 ، وتتوقع وكالة المخابرات الصينية إنتاج 1200 طائرة في إطار عمر هذا البرنامج، والمقاتلة F-10 تشبه إلى حد ما المقاتلة الأوروبية *Typhone* من حيث الوزن والأداء، وتجري الصين حاليا تجارب على بعض الصيغ الجديدة أبرزها *F-10A* و *Super 10*، بصدد إدخال بعض التحسينات المهمة خصوصا المتعلقة بأجهزة الرادار، التسليح، والمحركات، وفي سياق مماثل، قامت الصين بتحديث برنامج المقاتلة الكلاسيكية FB-7، التي أصبح بإمكانها أداء عمليات قصف الأهداف البحرية ليلا، واستخدام أسلحة متطورة مثل صاروخ كروز الروسي المضلل لأجهزة الرادار *Kh-31 P*، وصاروخ *KAB-500*، الموجه بالليزر.[3]

المبيعات الحربية الروسية للصين 2001-2005

نوع العتاد	السنة	العدد
Su-30MKKالمقاتلة	2001	38
Kilo-classغواصات صنف	2002	أكثر من 08
SOVREMENNYY II-classمدمرات طراز	2002	02
S-300PMU-1 surface-to-airأنظمة الصواريخ	2002	4 battalions
Su-30MK2المقاتلة	2003	24
S-300PMU-2 surface-to-airأنظمة الصواريخ	2004	8 battalions
AL-31F aircraft engines for the F-10المقاتلة	2004	100
IL-76طائرة النقل	2004	10
RD-93 aircraft engines for the JF-17المقاتلة	2005	100
IL-76طائرة نقل	2005	40
IL-78الطائرة المدرعة	2005	08

المصدر: Office of the Secretary of Defense, Op, Cit, p 21

القوة النووية الصينية :

منذ أن أصبحت قوة نووية عام 1964، تبنت الصين نهجا نوويا مختلفا عن ذلك الذي اتبعته القوتين العظمتين أثناء الحرب الباردة، وهو النـــــهج الذي جسده شعار' *No First Use*' الذي أطلقته الصين بعد فترة قصيرة من تجربتها النووية الأولى (1964)، وكانت الصين تساند دوما الدعوات الدولية لوقف سباق التسلح النووي، لكن وجود الصين كهدف للتخويف النووي في الحرب الكورية، ثم أثناء أزمات مضيق تايوان ، و أخيرا خلال النزاع الصيني-السوفيتي (1968-1969)، جعل القادة الصينيين على معرفة مسبقة

(3) Ibid, p 06

بالتهديدات النووية، [1] وهو ما جعل الصين تضع مسالة الردع النووي والقدرة على الضربة الثانية هدف حيويا ولتحقيق مقولة ماو (1959) "سوف يكون لزاما علينا بناء غواصات نووية حتى وان تطلب الأمر منا 10 آلاف سنة" باشرت الصين استثمارات واسعة بخصوص (ICBM's) والـ(SSBN's) الحاملة لرؤوس نووية، وتوجد الآن 03 أنماط من الصواريخ العابرة للقارات في الجرد الصيني قادرة على ضرب الولايات المتحدة وروسا ومعظم دول العالم انطلاقا من البر الصيني، صنفين يعملان بالوقود السائل وهما (CSS class 4 & class 2)، وصنف آخر يعمـــــل بالوقود الجاف (DF-5)، والذي نجحت الصين في إطلاقه في سبتمبر 1971 بمدى يصل إلى 12 ألف كيلومتر. [2]

الجدول يوضح المسار التاريخي لتطور السلاح الاستراتيجي الصيني.

1955- ماو تسي تونغ يعلن عن إطلاق البرنامج النووي الصيني.

1964- الصين تفجر أول قنبلة ذرية.

1966- الصين تجري تجارب غير مسبوقة على الصواريخ الحاملة للرؤوس نووية.

1967- الصين تفجر أول قنبلة هيدروجينية.

1980- أول اختبار ميداني للصاروخ العابر للقارات DF-5 ICBM

1988- نجاح تجربة إطلاق صاروخ JL-1 SLBM من الغواصة Xia SSBN

1995- نجاح تجربة إطلاق صاروخ DF-31 ICBM العابر للقارات.

2004- إطلاق الغواصة SSBN 094 وفشل تجربة إطلاق الصاروخ JL-2

المصدر : Dominic Descisciolo, China's Space Development and Nuclear Strategy.

الصواريخ البالستية :

بشكل ملفت الانتباه، رفعت الصين من وتيرة اختباراتها للصواريخ الباليستية وصواريخ كروز عام 2005، وهو مؤشر قوي على الأولوية التي تضعها الصين لتعزيز هذه القوة الحاسمة، حيث قامت الصين بتنصيب ما بين 710-790 صاروخ باليستي قصير المدى ***(SRBM) Short-Range Ballistic Missiles*** من صنفي CSS6 و CSS7 قبالة سواحل تايوان تحضيرا لأي طارئ بخصوص المضيق، وتنتج الصين اكثر من 100 صاروخ (SRBM) سنويا، وهناك بعض الصيغ الجديدة التي زادت من مستوى دقة ومدى هذه الصواريخ. [1]

---

(1) Stephen Polk, China's Nuclear Command and Control, in Lyle J. Goldstein, Editor, with Andrew S. Erickson, China's Nuclear Force Modernization, China's Nuclear Force Modernization, 2005, p 10

(2) Dominic Descisciolo, China's Space Development and Nuclear Strategy, in in Lyle J. Goldstein, Editor, with Andrew S. Erickson, Op, Cit, p (53-57).

(1) Office of the Secretary of Defense, Op, Cit, p 01

والى جانب صواريخ (SRBM) باشرت الصين استراتيجية كبرى بخصوص الصواريخ بعيدة المدى *intercontinental-range ballistic missile(ICBM)* بإدخال تحسينات نوعية أو تعويض النظم القديمة بأخرى حديثة، حيث طرحت الصين صنفين جديدين من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات (DF-31,DF-32) مزودين بمحرك صلب، الأمر الذي وسع من مدى الصواريخ الصينية التي اصبح بمقدورها استهداف اغلب مناطق العالم، وهي النظم التي تم تعزيزها بصواريخ باليستية مهيأة للإطلاق من الغواصات الصينية خصوصا الـــ *Jin-Class (Type 094)*.

الشكل يوضح مدى الصواريخ الباليستية الصينية (متوسطة وبعيدة المدى).

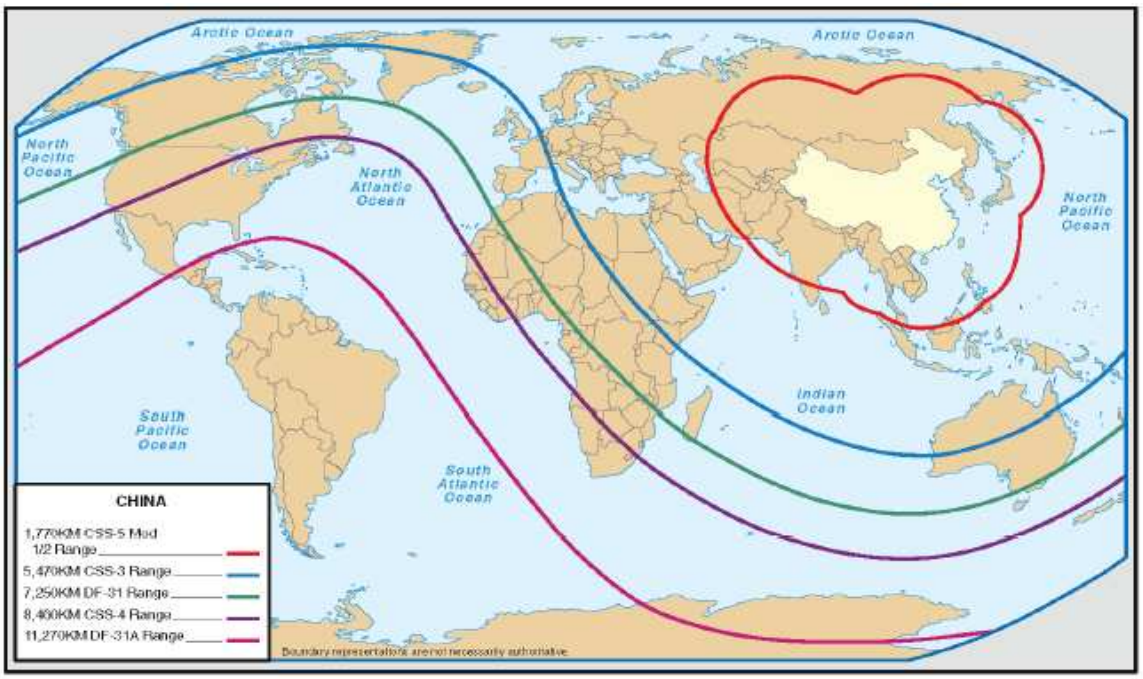

.

المصدر: Office of the Secretary of Defense, Op, Cit, p 27

تطوير الصين لقدراتها الحربية تزامن مع الضغوطات القوية التي تمارسها على دول الاتحاد الأوروبي للتخلي عن حضر مبيعات الأسلحة إلى الصين، والتي لجأ إليها الاتحاد الأوروبي كرد فعل على أحداث ساحة

تيان انمن *Tiananmen* الشهيرة عام 1989، والى جانب ذلك وتواصل الصين استخدام الأساليب الخفية لاكتساب تكنولوجيات التسلح الأجنبية، وتم توقيف العديد من الأفراد المتورطين في قضايا تحويل التكنولوجيا العسكرية إلى الصين في كل من روسيا والولايات المتحدة عام 2005.

المطلب الثالث : النفوذ السياسي الصيني في العالم

عموما معظم النقاشات والتحاليل بخصوص صعود الصين تنصب على مظاهر القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية المتصاعدة، مع أن العناصر "اللينة" للقوة (الثقافة، الأيديولوجيا، والدبلوماسية) هي وحدات أساسية في تحديد مكانة القوى الكبرى، وموضوع "القوة اللينة" أما انه مغفل عن النقاشات حول الصين، أو يسيء تطبيقه، رغم أن مصادر القوة اللينة الصينية جد معتبرة وجديرة بالاهتمام.[1]

ومفهوم القوة الناعمة *(Soft Power)* يمكن رده إلى أعمال **هانس مورغنثو، كلاوس كنوور** *Klaus Knorr*، و**راي كلين** *Ray Cline*، وتم طرحه في أعمـــال حديثة لجوزيف ناي الابن *Joseph Nye .Jr* وتعرف القوة الناعمة بأنها القدرة على الجذب والإقناع بفعل العناصر غير الملموسة كالثقافة، الأيديولوجيا، التماسك الوطني، والنفوذ في المؤسسات الدولية، وبالنسبة لناي هي "القدرة على تحقيق ما تريد من خلال الجذب بدلا من القهر أو الإرغام"[1].

يمكن رصد توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الصينية في جملة من المظاهر، تثبت بشكل واضح انتهاج الصين لسياسة خارجية متميزة ومختلفة عن تلك التي تم انتهاجها من قبل القوى الكبرى عبر التاريخ، كما تعبر عن ذلك الدلالات التالية.

"النمو السلمي" في السياسة الخارجية الصينية :

شعار "نمو الصين السلمي" *'China's Peaceful Rise'* اصبح مبدأ للسياسة الخارجية الصينية في القرن الـــ21، والمصطلح تم استخدامه لأول مرة من قبل النائب الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني **زهينغ بيج يانغ** *Zheng Bijian* في أحد المنتديات الآسيوية أواخر 2003، وتم ترديده من قبل الوزير الأول الصيني **وين جيا باو** *Wen Jiabao* في زيارته للولايات المتحدة، واصبح المبادرة الحقيقية للجيل الرابع من القادة الصينيين وعلى رأسهم **وين** و **هو جينتاو** *Hu Jintao*.[2]

---

(1) Bates Gill & Yanzhong Huang, Sources and limits of China's Soft power, Survival, Vol.48, No.25Summer 2006),p 17

(1) Ibid, p 16

(2) Larry M. Wortzel, China's Peaceful Rise, Grupo de Estudios Estratégicos GEES, Colaboraciones n 527, p 03

في خطاب ألقاه *Zheng*، أوضح أن صعود قوة جديدة كان ينعكس في الماضي في شكل تغيير عنيف للبنية السياسية العالمية، وتفسير ذلك هو أن هذه القوى "تختار طريق التوسع والعدوان، وهذه السياسة ستؤول في النهاية إلى الفشل"، وفي عالم اليوم، يضيف *Zheng*، على الصين استغلال محيطها السلمي لمواصلة تطوير نفسها، ومن ثم المساعدة في الحفاظ على هذا المحيط السلمي.

شعار"نمو الصين السلمي" يستخدم أساسا لطمأنة بلدان شرق آسيا والولايات المتحدة من أن نمو الصين الاقتصادي والعسكري لا يشكل تهديدا للسلم والاستقرار بالمنطقة، وسيكون له نتائج إيجابية على الدول الأخرى، أي أن القادة الصينيين يصورون النمو الاقتصادي والعسكري الصيني في شكل لعبة غير صفرية، أن الصين هي اقل من منافس اقتصادي مقارنة بالفرص الاقتصادية التي توفرها.

من جانب آخر هذا المبدأ في السياسة الخارجية يسعى لتجنب مواجهة الولايات المتحدة على الأقل في الوقت الحالي، وتجسد الواقعية السياسية في السياسة الخارجية الصينية، واحد الدوافع التي تقف وراء تبني هذا المبدأ هو ما تعكسه خبرة أواخر التسعينيات التي اثبت أن الولايات المتحدة ليست قوة متراجعة، وان في الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين سوف لن يكون هناك أي تحالف للقوى الكبرى لتقييد أفعال الولايات المتحدة، أما الدافع الثاني فهو براغماتي ويعكس إدراك القادة الصينيون لأهمية العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة في تعزيز الاقتصاد الصيني، وتسعى الصين أيضا للحيلولة دون تحول الولايات المتحدة إلى عدو و إبعاد احتمال لجوء الولايات المتحدة لاتباع سياسة الاحتواء في مواجهة الصين، واحد دلالات هذا المبدأ هو بقاء الصين على الحياد بخصوص مبادرات السياسة الخارجية الأمريكية كمسالة غزو العراق مثلا.

انخراط الصين في المؤسسات الدولية :

عضوية الصين في المؤسسات والمنظمات الدولية تضاعفت بشكل دراماتيكي في الفترة التي أعقبت العهد الماوي، ومنذ 1994 تخلت الصين عن إحجامها وضاعفت من مشاركتها في المؤتمرات والاتفاقيات الجماعية الإقليمية، ولتهدئة خوف بلدان دول **الآسيان** من المنافسة الاقتصادية الصينية، اقترحت الصين منطقة للتبادل للتجاري الحر *China-Asian* والتي أصبحت اليوم حجر الزاوية للسياسة الخارجية الصينية في المنطقة.[1]

وتجسيدا لمساعيها السياسية لموازنة نموها الاقتصادي، انضمت الصين إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا في أكتوبر 2003، وهي أول مرة تمضي الصين على معاهدة من هذا النوع، كما أصبحت الصين عضوا نشطا في الحوار الأمني الإقليمي كما يبين ذلك وزنها المتزايد في المنتدى الجهوي للآسيان

(1) Bates Gill & Yanzhong Huang, Sources and limits of China's Soft power , Op. Cit,p (19-21)

(ARF)، ومنذ أواخر التسعينيات، أصبحت الصين اكثر نشاطا في مهمات حفظ السلام الأممية، وفي أوت 2005، كان هناك اكثر من 4 آلاف جندي وشرطي صيني يشاركون في 14 عملية أممية لحفظ السلام، وطوال سنوات مضت، أوفدت الصين عددا من جنود حفظ السلام اكثر من أي عضو آخر من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن واكثر من أي عضو من أعضاء حلف الناتو.[2]

في سياق مشابه، لعبت الصين دورا نشطا في المبادرة بآلية **شانغاي** الخماسية التي تطورت فيما بعد في إطار **منظمة شانغاي للتعاون** (SCO)كهيكل متعدد الأطراف يركز على المسائل السياسية، الاقتصادية، والأمنية بين الصين، روسيا، كازاخستان، كيرغيستان، تاجيكستان، واوزباكستان، وتروج الصين لتأسيس حوار على مستوى وزراء دفاع الإقليم في إطار المنتدى الجهوي للآسيان (ARF).

هذه الدلالات تؤكد أن الصين تبحث عن لعب دور اكثر مسؤولية وتعاونية في الشؤون الدولية، حيث بدلت جهود جدية لمطابقة المعايير الدولية في بعض المسائل الحساسة مثل مسائل التجارة الحرة، عدم الانتشار النووي، وحتى مسائل حماية البيئة، كما أن الصين، بفعل نموها الاقتصادي الهائل، قد تحولت من متلقي للمساعدات إلى مانح لها، الميزانية الصينية لعام 2006 زادت من نسبة المساعدات الصينية الموجهة للخارج بنحو 14% لتصل 1.1 مليار$، وكانت الصين قد تعهدت بتقديم 150 مليون$ كمساعدة لدعم جهود إعادة البناء في أفغانستان، وفي عام 2005 قدمت الصين 83 مليون$ للبلدان التي ضربها المد البحري (**تسونامي**)، كما قدمت الحكومة الصينية 5.1$ مليون كمساعدة للولايات المتحدة في أعقاب إعصار **كاترينا** .[1]

هذه السياسة الخارجية النشيطة عادة ما يدعمها دهاء الدبلوماسية الصينية، السفارات الصينية أصبحت تلجا إلى ممارسات ذكية لتسهيل العمل السياسي، وعلى سبيل المثال، لجأت السفارة الصينية في واشنطن في جويلية 2005 إلى توقيع عقد بـــ22 ألف$ شهريا مع أحد اكبر شركات اللوبي في واشنطن *(Patton Boggs)* لفتح الأبواب لعلاقات هادئة مع صنع القرار في الولايات المتحدة.

الاستقطاب الثقافي الصيني :

في الغالب يتم النظر للثقافة الصينية من الداخل باعتبارها ثقافة عالمية، وبكلمات الرئيس هو جينتاو "الثقافة الصينية ليست ثقافة الصينيين بل ثقافة العالم بأكمله"[2]، وفي الوقت الحالي تباشر الحكومة الصينية تبادلات ثقافية مع العديد من دول العالم، للتعريف بالصين وترويج ثقافة **المندارين** عالميا، وتمون الحكومة

---

(2) Ibid, p 20

(1) Bates Gill & Yanzhong Huang, Sources and limits of China's Soft power , Op. Cit,p(22-23)

(2) Ibid, p 19

الصينية مهرجانات ثقافية ضخمة، حيث أنفقت على سبيل المثال 02 مليون $ على مهرجان صيني في مركز كيندي في واشنطن.

وفي مسعى للتعريف بالثقافة الصينية في سياق ممارساتها للقوة الناعمة، نصبت وزارة التعليم الصينية في أواخر سنة 2005 ما يزيد عن 32 معهدا كونفوشيوسيا في 23 بلدا لتقديم اللغة وعناصر الثقافة الصينية للدول المضيفة، وعل غرار "**المجلس البريطاني**" ومعهد"**غوثه**" و"**الدار الفرنسية**"، فان الشبكة الجديدة من المعاهد الكونفوشيوسية لها أجنده سياسية؛ تقديم صورة لطيفة عن الصين للعالم الخارجي، ومن خلال تقديمها لصيغ معينة من الصينية وقراءات معينة من منظور بكين، بدلا من استعمال الحروف الصينية التقليدية المستعملة في تايوان، فان المعاهد الكونفوشيوسية تخدم أيضا هدف بيكين لتهميش نفوذ تايوان عالميا.[3]

من جانب آخر، عدد الطلبة الأجانب المدمجين في الجامعات الصينية يشهد أيضا نموا دراماتيا، وفي العقد الأخير ارتفع عدد الطلبة الأجانب بثلاث أضعاف (دون احتساب أولئك القادمين من تايوان، هونغ كونغ، وماكاو) وبلغ حسب الإحصاءات الرسمية 110844 طالب، ¾ منهم آسيويين وأكثرهم من اليابان وكوريا الجنوبية، ورغم أن هذا التدفق سببه الرئيسي هو الازدهار الاقتصادي الصيني، إلا أن هذا النمو الدراماتيكي في عدد الطلبة الأجانب يعكس موقع الصين كمغناطيس ثقافي في آسيا، وإذا كان من السابق لأوانه حساب تأثير هذا التعليم الأكاديمي في النخب الأجنبية، إلا انه من المرجح أن تجارهم في الصين ستفتح عقولهم لتقبل وجهات النظر الصينية في العديد من المسائل، الإحصاءات الرسمية تكشف أن 30 طالبا أجنبيا سابقا في الصين يشغلون حاليا مناصب وزارية في بلدانهم الأصلية، ويشغل عشرة طلاب سابقين منصب سفير لدى الصين، ويشتغل ثلاثون آخرون في مواقع ذات صلة بالصين، ومما لاشك فيه أن هؤلاء الرسميون يفهمون المصالح الصينية بشكل افضل.

"الدبلوماسية الصحية" كقوة ناعمة :

تتمتع الصين بتاريخ طويل من نشاط برامج "**دبلوماسية الصحة**"[•]، مع إفريقيا، آسيا، وبلدان الشرق الأوسط، و قامت الصين بنشر أولى فرقها الطبية في الخارج عام 1964 بناءا على طلب الحكومة الجزائرية، ومنذ ذلك الوقت، أرسلت الصين اكثر من 15 ألف طبيب إلى اكثر من 47 بلدا إفريقيا وقامت بعلاج اكثر من 180 مليون مريض إفريقي إلى غاية سنة 2003، وتضمنت علاقات الصين الأولى مع العديد من الدول الإفريقية مساعدات هامة في شكل تشييد البنى التحتية، تدريس النخب الإفريقية، واستخدام الفرق

---

(3) Ibid, p 17

(•) دبلوماسية الصحة "Health Deplomacy" هي إرسال المساعدات والفرق الطبية الى البلدان النامية لخدمة اهداف سياسية، سعت الصين من خلالها الى استمالة بلدان العالم الثالث في شكل من اشكال الصراع بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة، وهي تهدف اليوم لتعزيز الروابط الاقتصادية والسيسية بين الصين وهذه الدول

الطبية، وهذه المساعدات إما أنها تلقى اليوم دعما حكوميا مباشرا، أو أنها تحت رعاية منتدى التعاون الصيني-الإفريقي.[1]

تقود الصين التعاون في حقل الصحة بشكل دوري بتنظيم زيارات وزارية للدول الإفريقية لتسهيل تبادل الفرق الطبية وتعليم المهارات الطبية، وتوفر الصين أيضا الدواء والتجهيزات الطبية بدون رسوم للعديد من الدول الإفريقية، ولها برامج نشطة للوقاية من ومعالجة الأوبئة الخطيرة كالملاريا والإيدز.[2]

تقييم القوة الناعمة الصينية :

تقييم فعالية الدولة في استخدام نفوذها السياسي والاقتصادي يجب أن يتم في سياق أهداف سياستها الخارجية، والصين تسعى لتجنب السياسات المستميلة للتنافس التي سلكتها القوى الجديدة الصاعدة في مراحل من تاريخها كألمانيا في مطلع القرن العشرين والإمبريالية اليابانية والاتحاد السوفييتي السابق، ولتجسيد ذلك تبنت الصين سياسة"الصعود السلمي" والتي تعني في جانب بناء القوة والنفوذ الإقليمي والدولي الصيني، وطمأنة الدول الأخرى حول طريقة توجيه هذه القوة المتنامية في الجانب الآخر، ولإزالة الشعور بالا أمن وعدم الثقة في أوساط جيرانها، تبنت الصين شعارات مسالمة شكلت الخطوط العريضة لسياستها الخارجية ***'Yulin weishan, yilin weiban'*** (عامل جيراننا بلطف، عاملهم كشركاء)، ***'Mulin, anlin, fulin'*** (حافظ على علاقات صداقة مع الجيران، اجعلهم يشعرون بالأمن، وساعد في جعلهم أغنياء).[1]

إحدى الآليات التي تثبت نجاح الصين في تحقيق هذه الأهداف هي نتائج استطلاعات الرأي حول شعبية الصين في العالم، وشعبية الدولة في العالم الخارجي تعد افضل مقاربة حول جاذبية هذه الدولة، استطلاع حديث أجراه أحد أقسام هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) أشار إلى أن أغلبية المواطنين في 14 دولة من اصل 22 شملها الاستطلاع يحملون نظرة إيجابية عن الصين، وفي المجموع العام يفضل 48 % من المستجوبين النفوذ الصيني مقابل 38 % أبدو تأييدهم للنفوذ الأمريكي.

والملفت للانتباه هو أن أعلى نسب تأييد النفوذ الصيني تم تسجيلها في جنوب وشرق آسيا، حيث بلغت نسبة التأييد 70 % في الفيليبين، و68 % في إندونيسيا، وفي استطلاع آخر اجري في أواخر 2003 اعتبر ¾ من التايلنديين الصين كأقرب صديق لتايلندا، في حين اختار 09 % فقط الولايات المتحدة، ديفيد

---

(1) Drew Thompson, China's Soft Power in Africa, From the 'Beijing Consensus' to Health Deplomacy, China Brief, Vol.05, Issue 21 (Oct 2005), p 3

(2) Ibid, p 4

(1) Bates Gill & Yanzhong Huang, Sources and limits of China's Soft power , Op. Cit,p24

شامباوغ *David Shambaugh* علق على هذه المعطيات المذهلة بقوله أن "جاذبية السحر الصيني" هي التي تقف وراء التحول في تصور الأفراد.[2]

بعيدا عن منطقة جنوب وشرق آسيا، تأثير القوة الناعمة الصينية جد محسوس في الشرق الأوسط، أمريكا اللاتينية وإفريقيا، استطلاع هيئة الإذاعة البريطانية وجد أن في سبع دول في المنطقة ستة منها لها أغلبية (لبنان، إفريقيا الجنوبية، الشيلي، البرازيل) أو أكثرية(الأرجنتين، المكسيك) تفضل النفوذ الصيني في العالم.

وفي إفريقيا، حالة أثيوبيا توضح تغلغل نفوذ الصين في القارة، والى غاية منتصف التسعينيات كانت روابط الصين مع هذا البلد محدودة، لكن وضعها تغير مع توجه أثيوبيا للحرب ضد أرتيريا المجاورة، وكرد فعل قامت الولايات المتحدة بتقليص وجودها الدبلوماسي في هذا البلد فتصرفت الصين بإيفاد أعداد كبيرة من الدبلوماسيين والمهندسين ورجال الأعمال إلى أثيوبيا، واليوم تتمتع الصين بنفوذ كبير في أديس أبابا، وتستضيف السفارة الصينية زيارات من أعلى مستوى اكثر من أي بعثة غربية أخرى، و أصبحت شركاتها الاقتصادية قوة مهيمنة في هذا البلد، وتوجد هناك قصص مشابهة في مناطق أخرى من إفريقيا خصوصا في زيمبابوي والسودان.

القوة الناعمة الصينية محسوسة أيضا في الديمقراطيات الغربية، وفي البلدان الغربية التي جرى فيها استطلاع **البي بي سي** لا توجد هناك أغلبية عامة تحمل نظرة سلبية عن النفوذ الصيني، وحتى في الولايات المتحدة أين يتمسك 47 % من المستجوبين (وهي أعلى نسبة في الدول الـــ22 التي جرى فيها الاستطلاع) بنظرة سلبية عن الصين، عبر 39 % عن وجهات نظر إيجابية.[1]

تحسن صورة الصين يفسر إلى حد ما إحجام بعض القوى الغربية في أن تكون لها يد في الخلافات الصينية–الأمريكية خصوصا حول مسالة تايوان، في استطلاع أخر أجراه معهد سيدني *Sydney-based Lawy Institute* في فيفري 2005، في ردهم حول ما يهدد استراليا دوليا، عبر57 % من المستجوبين عن مخاوفهم بخصوص السياسة الخارجية الأمريكية، مقابل 25 % فقط ابدوا قلقهم بشان تنامي القوة الصينية، ولدى سؤالهم عما إذا كان حلف *Anzus* يقتضي اتباع الولايات المتحدة في أي حرب أمريكية على الصين حول تايوان، أجاب 79 %من المستجوبين بـــ"لا"، وحتى في علاقتها بواشنطن حققت الصين مكاسب سياسية من خلال لعبها لدور محوري في المفاوضات السداسية بخصوص كوريا الشمالية، ونالت الصين الثقة في كونها قوة موثوقة ومتعاونة في النظام الدولي.[2]

---

(2) Ibid, p25

(1) , Bates Gill & Yanzhong Huang, Op. Cit, p 25

(2) Ibid

عموما، نمو القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية، توسع نفوذها السياسي، صوتها الدبلوماسي المميز، ومشاركتها المتنامية في المؤسسات الإقليمية والدولية متعددة الأطراف هي تطورات أساسية في الشؤون الآسيوية اليوم، وتفسر إلى حد ما الاهتمام الأكاديمي والإعلامي الكبير بالمحصلات المستقبلية لهذا النمو، وتعكس في جانب آخر مخاوف القوى الإقليمية من النهج الذي تسلكه هذه القوة الصاعدة مستقبلا.

المبحث الثاني : انعكاس الصعود الصيني على القوى الإقليمية في آسيا–الباسيفيك.

مع أن الصين تطورت حتى الآن في الأساس كقوة اقتصادية–تجارية، مبقية على دور عالمي محدود نسبيا، إلا أن ديناميكية النمو الصيني تضع تحديات كبرى في وجه الوضع القائم في الإقليم، تقع نتائجها على جيرانها وبعض القوى الأخرى الحاضرة هناك كالولايات المتحدة، وهي النقطة التي تستقطب اهتمامنا في هذا المبحث.

المطلب الأول : انعكاساتها على الولايات المتحدة الأمريكية :

نجاح السياسات الخارجية للقوى الكبرى يرتبط بقدراتها على تحقيق هدفين متزامنين؛ تامين مصالحها الحيوية و إدارة التنافس بين القوى الكبرى للحيلولة دون تصعيد التوتر بينها، وتجنب إثارة عدم الاستقرار الإقليمي أو الحرب.[1]

هذا كان التحدي الأكبر للسياسة الخارجية الأمريكية منذ أن أصبحت الولايات المتحدة قوة كبرى مع مطلع القرن العشرين، حيث طورت سياساتها أولا تجاه ألمانيا ثم تجاه الاتحاد السوفيتي، وفي الحالة الأولى صون الأمن الأمريكي اقتضى الدخول في الحرب، وفي الحالة الثانية تطلب الأمر الانخراط في سباق تسلح طويل، أزمات نووية، وحروب في أقاليم محيطية، وفي كلتا الحالتين عانت أوربا من صراع القوى الكبرى.

وفي القرن الواحد والعشرين، ورغم بروز العديد من صور التنافس الإقليمي، جماعات إرهابية عالمية تتبنى أجندة معادية للعولمة أو الغرب عموما، وظهور أشكال جديدة من التحديات غير التقليدية مثل شبكات الإجرام وتهريب السلاح، إلا أن الواقع يفرض على الولايات المتحدة الاستمرار في حماية أمنها في إطار التنافس التقليدي بين القوى الكبرى مع السعي لتفادي عدم الاستقرار الإقليمي المكلف، وفي هذه الحالة التحدي البارز هو تطوير سياسة خارجية ودفاعية فعالة لمواجهة صين نامية.[2]

1. وضع العلاقات الأمريكية–الصينية في السياق :

من المرجح جدا أن تكون الصين "اكبر مشكلة تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين"، ورغم أن هذه العبارة منقولة عن أحد ابرز المفكرين الواقعيين المعاصرين وهو جوزيف غريكو *Joseph Grieco*، إلا أن هناك العديد من المؤشرات التي توحي بان الصين سوف تكون قوية بما يكفي لتحدي النظام الذي تريده الولايات المتحدة في آسيا،[1] إذ يبدوا أن الصين التي استفادت من النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة ساخطة على النظام السياسي الإقليمي في شرق آسيا وقد تستخدم القوة لتغييره فما هو واقع العلاقات الصينية الأمريكية في ظل معطيات القوة والأطماع الصينية المتنامية ؟

مع انهيار الاتحاد السوفياتي، وجدت الصين نفسها في محيط أمني جد مرغوب، وربما لأول مرة في التاريخ الصيني المعاصر، لا توجد هناك دولة قوية لها الرغبة أو القدرة لشن عدوان عسكري حاسم ضدها، وأصبحت الصين أحد اكبر اقتصاديات العالم نموا، ومن منتصف الثمانينات إلى منتصف التسعينات كان

(1) Robert S.Ross, A Realist Policy For Managing US-China Competition, Policy Analysis Brief, The Stanely Fondation, Nov 2005, p 02

(2) Ibid, p 02

(1) Joseph Grieco, China and America in the New World Policy, in Corolun W. Pumphrey, The Rise of China in Asia, op. Cit p22

ناتجها الداخلي الخام ينمو في حدود 6.9 % وهو النمو الذي لم تعرفه في هذه الفترة سوى دولتين فقط هما تايلندا وكوريا الجنوبية[2]

الخبراء الاقتصاديون يرجحون احتمال استمرار النمو الاقتصادي والعسكري الصيني لعقود أخرى قادمة، وهذا يفرض على الولايات المتحدة انتهاج استراتيجية استجابة لنمو هذه القوة، وعلى مدى عشر إلى عشرين سنة قادمة، النمو المتواصل في الناتج الداخلي الخام الصيني سوف يضمن بأنه حتى لو تحافظ بكين على ميزانية دفاعية متواضعة، نفقات دفاعاتها المطلقة ستنمو وفق معدلات سريعة، وميزانيتها السنوية سوف تمكِّن من نمو هام في تحصيل السلاح، وفي نفس الوقت تحديث الاقتصاد الصيني سوف يمكِّن الإنتاج المحلي من تطوير أسلحته المتقدمة.

النمو المستمر للقوة العسكرية والاقتصاد الصينية قد يضع تحد هام للوضع الاستراتيجي القائم في شرق آسيا وللمصالح الأمنية الأمريكية، وبقدر ما تصبح الصين اكثر قوة، فسوف تبحث عن أمن اكبر من خلال تطوير نفوذ اكبر في محيطها الدولي، قدرات الصين–اكثر من تاريخها، ثقافتها، أو سياستها الداخلية– سوف تصوغ طموحاتها الإقليمية، قدرات صينية اكبر سوف تمكن بكين من تحد العلاقات الاستراتيجية الأمريكية في شرق آسيا وبذلك تقلص من الوجود الاستراتيجي الأمريكي، والاحتمال في كلتا الحالتين هو اشتداد النزاع الأمريكي–الصيني وينمو بذلك عدم الاستقرار في الإقليم.

نمو الصين في الطرق البحرية لشرق آسيا، وقدرة صينية موازية لتحدي الشراكة الأمريكية في شرق آسيا سوف يضع تحد حاسم للأمن الأمريكي، ومن المحتمل أن يقود إلى تصعيد نزاع قوي بين الولايات المتحدة والصين طالما أن الولايات المتحدة سوف تتخذ خطوات لدحرجة ***(Roll back)*** القوة الصينية بشكل يعزز حضورها في إقليم تريده أن يكون مقسما.[3]

بالنسبة للولايات المتحدة، ومنذ الانفتاح على الصين الذي باشرته إدارة نيكسون عام 1971 وخصوصا في العقد الماضي، انتهجت استراتيجية ذات مسارين تجاه هذا البلد، التعامل مع الصين من جهة، وتقوية روابط التحالف في شرق آسيا للوقاية من بروز الصين كقوة تصحيحية.

العنصر المهم في هذه الاستراتيجية والأكثر إثارة للجدل هو بالتأكيد فكرة التعاطي مع الصين، أي الاستراتيجية التي تهدف الولايات المتحدة وحلفائها من خلالها تأسيس روابط تجارية ومالية قوية مع الصين، يمكن من خلالها استمالة هذه الدولة إلى تسويات اقتصادية سياسية ومؤسساتية على الصعيدين الإقليمي

(2) Ibid, p (22.23)
(3) Robert S.Ross, A Realist Policy For Managing US-China Competition, Op, Cit, p 02

والدولي.[1] بحيث تصبح الصين اكثر قبولا للنظام الدولي المعاصر وتصبح اكثر التزاما بعدم تغييره إلا من خلال الطرق السلمية.

وخلال سنوات التسعينات، انخرطت إدارة كلينتون في نقاشات واسعة حول معنى الارتباط مع الصين والمكاسب المتوقعة من ذلك، وهو النقاش الذي برز للسطح مع مجيء إدارة بوش، ويمكن أن نرى أهداف الإدارة الأمريكية من تعاطيها مع الصين في خطاب ألقاه كاتب الدولة الأمريكي للشؤون الخارجية كولن باول أمام مجلس الشيوخ في 17 جانفي 2001:

> سوف نعامل الصين بقدر ما تستحق، الصين ليست بالشريك الاستراتيجي وليست أيضا خصما عنيدا، الصين هي منافس، خصم إقليمي محتمل، لكنها أيضا شريك تجاري يرغب في التعاون في الحقول التي تنطوي على مصالح مشتركة...الصين هي كل هذه الأشياء لكنها مع ذلك ليست عدوا، والتحدي الذي يواجهنا هو أن نبقيها في كذلك، ومن خلال تلقينهم سيادة القانون، وعبر تعريفهم بالقوى الهائلة لنظام المؤسسات الحرة التي تنطوي عليها الديمقراطية، فسوف يرون أن ذلك هو الإطار الأمثل للتحرك.[2]

نمو الصين يضع خيارات سياسية عديدة أمام صناع القرار في الولايات المتحدة، أي الاستراتيجيات التي يجب على الولايات المتحدة اتباعها لحماية مصالحها على المدى البعيد لحماية افضل للمصالح الأمريكية وتنفيذ أهداف سياستها الخارجية، ويمكن تلخيصها في النقاط الأربع التالية :

الخيار الأول : الحفاظ على الوضع القائم Status Quo

تتضمن هذه الإستراتيجية مواصلة السياسات الحالية في الترويج لاقتصاد السوق، تمكين العولمة، وتشجيع الديمقراطية، زفي نفس الوقت إظهار قوة عسكرية كافية للحفاظ على السلم في الإقليم، ويبدوا أن السياسة الخارجية الأمريكية الحالية تجاه نمو الصين تجمع بين "المثالية" و "الواقعية"، فالبنتاغون يترع إلى اعتبار الصين تهديد واقعي للمصالح الأمريكية، ويحضر مختلف السيناريوهات بما في ذلك للحالة "الأسوأ".

السياسات الخارجية الأمريكية الأخرى تجاه الصين تبدوا مثالية في غالبها، فهي تهدف إلى تسويق المثل الأمريكية كالديمقراطية واقتصاد السوق الرأسمالي وحقوق الإنسان في السوق، واغلب هذه السياسات مبنية على أطروحة السلام–العولمتي Globalization-Peace Hypothesis (إضافة جديدة لأطروحة السلام الديمقراطي) حيث عولمة الاقتصادية الزراعية يقود إلى نمو طبقة متوسطة (حضرية في الغالب)، والى طلب داخلي اكبر للديمقراطية والتمثيل الحكومي، الأطروحة تفترض أن هذه الحكومات الديمقراطية لا تحارب

---

(1) Dick K. Nanto, Emma Chanlett-Avery, The Rise of China and Its Effect on Taiwan, Japan, and South Korea,Op, Cit, p 32

(2) Joseph Grieco, China and America in the New World Policy ,Op. Cit, p36

بعضها البعض، ومن ثم فان جهود توطيد دعائم ديمقراطية نهائية يقود إلى علاقات اكثر سلما مع الدول الأخرى، وفي هذا الإطار يمكن تفسير السياسات الأمريكية لتحرير التجارة وتسهيل دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية ومؤسسات دولية أخرى. [1]

الخيار الثاني :احتواء الصين Containment

الجناح الذي يشدد على التهديد الصيني يطالب باتباع سياسة الردع والاحتواء تجاه الصين–البعض يسميها سياسة الكبح Constrainment– وهي السياسة الشبيهة بمبدأ الاحتواء الذي اعتمدته الكتلة الغربية خلال الحرب الباردة، وعلى الرغم من أن سياسة الاحتواء تعطي انطباعا عن توظيف استراتيجيات وأساليب عسكرية، إلا أنها تشمل أيضا المسائل السياسية و الاقتصادية.

وبالنظر إلى أن نمو الاقتصاد الصيني قد وفر المصادر لبناء جيش صيني قوي، إلا أن نهاية الحرب الباردة والتقارب مع روسيا، قد قلص إلى حد ما إمكانية حدوث صراع للقوى الكبرى في آسيا، لكن نمو الصين كقوة نووية إقليمية قد حول الأنظار نحو التهديد الصيني، خصوصا وان أنظار الصين متوجهة نحو المحيط الهادي، وتدرك المعنى الذي يحمله تواجد القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية واليابان و غوام إضافة إلى الأسطول الأمريكي السابع العائم حول تايوان وجنوب شرق آسيا، لذلك فالصين هي واحدة من البلدان القليلة التي تسلح نفسها بشكل مركز لأي مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة.[2]

أما في الجانب الاقتصادي، فالحديث عن احتواء الصين يبدوا أمرا بالغ التعقيد و أشبه ما يكون بمحاولة وضع عفريت في زجاجة، والولايات المتحدة لا تجد أي مبرر لأي فعل من هذا الجانب، طالما أن الاقتصاد الصيني قد تحرر من اغلب القيود الاشتراكية، واصبح اكثر اندماجا في النظام الاقتصادي العالمي خصوصا وان الصين عضو في منظمة التجارة العالمية منذ 2001.

الخيار الثالث: موازنة النفوذ الاقتصادي الصيني:

هناك احتمال ضعيف بان الصين تستخدم قوتها السياسية والاقتصادية المتنامية لتعزيز قطاعها العسكري بهدف تقليص نفوذ الولايات المتحدة في محيطها و إقامة نفسها كقوة محورية في الإقليم، ولان بكين أصبحت تملك المصادر التي تسمح لها باستعراض عضلاتها، من وجهة نظر طوكيو وتايبي، فان الصين تنتهز عدم "التفات" الولايات المتحدة إلى آسيا لوضع نفسها في موقع زعيم آسيا ولفطم دول الإقليم عن تبعيتها

(1) Ibid, p 36

(2) Dick K. Nanto, Emma Chanlett-Avery, The Rise of China and Its Effect on Taiwan, Japan, and South Korea,Op, Cit,p 33

لواشنطن، والذين يعبرون عن هذه الرؤية يؤكدون أن على الولايات المتحدة إرسال إشارة قوية لدول الإقليم بأنها لم تصرف انتباهها نحو الشرق الأوسط، وان لها مصالح قوية في آسيا.[1]

هناك طرق عديدة يمكن عبرها إرسال هذه الإشارات، إحداها عبر القنوات الواقعية مثل القوة العسكرية والتدفقات الاستثمارية والتجارية الحالية، وأخرى عبر القنوات المثالية مثل التواصل الدبلوماسي والسياسي إضافة إلى البناء المؤسساتي متعدد الأطراف.

النفوذ الاقتصادي الصيني يحدث أساسا على حساب اليابان، رغم أن الواقع يثبت أن اليابان مازال ثاني اكبر اقتصاد في العالم(والثالث إذا ما تم احتساب الاتحاد الأوروبي كاقتصاد واحد)، وله ناتج داخلي خام اكبر بثلاث مرات من نظيره الصيني، لكن الاقتصاد الياباني قد تقلص بشكل كبير نتيجة دخوله في مرحلة من التراجع منذ عقد ونصف، ودعم جهود إعادة بعث الاقتصاد الياباني ودفع طوكيو لأخذ دور قيادي قوي قد يوازن بعضا من تطلعات الصين هو إحدى الخيارات المطروحة أمام صناع القرار في الولايات المتحدة. [2]

الخيار الرابع: ترويج العولمة/الديمقراطية :

جر الصين نحو عولمة اكبر لتسريع التغيير الداخلي هو خيار آخر يملكه صانع القرار في الولايات المتحدة، بحيث أن التنمية الاقتصادية و قوى العولمة في الصين سوف تحدث تحولات جوهرية على مستوى القوة والمصالح، بغض النظر عما إذا كان صعود الاقتصاد الصيني والطبقة العاملة سوف يقود إلى نهاية قاعدة الحزب الواحد، ويصبح الحزب الشيوعي الصيني مجبر على الأخذ بعين الاعتبار مصالح العمال وأرباب العمل على السواء، وهي المسائل التي حاول الحزب احتواءها من خلال السماح لرجال الأعمال بالانضمام إلى الحزب، ومن خلال البحث عن توسيع التمثيل ليشمل مختلف فئات المجتمع.

العولمة أيضا تخلق ضغوطات على المجتمع الصيني وهو ما يسبب متاعب لبكين، الفجوة الواسعة في الدخل بين الأغنياء والفقراء في أقاليم محددة والفجوة العميقة في الثروة والمداخيل بين المقاطعات الداخلية والساحلية قد يسبب قلقا كبيرا، بدون النمو الاقتصادي الحالي، فان معدلات البطالة في الصين ستكون اكبر، البطالة ووجود شبكة ضمان اجتماعي فقيرة إضافة إلى شروط العمل الخطيرة في العديد من الصناعات، الفساد، والرشوة ولدت ما يقارب 160 احتجاج شعبي يوميا سنة 2003، النمو الاقتصادي السريع في الصين قد يقود إلى ديمقراطية اكبر، لكن قد يقود أيضا إلى فوضى اجتماعية.

---

(1) Dick K. Nanto, Emma Chanlett-Avery, The Rise of China and Its Effect on Taiwan, Japan, and South Korea, Op, Cit, p 33

(2) Ibid ,p34

إحدى المسائل السياسية المهمة هي كيفية تدعيم مراكز قوة بديلة خارج إطار الحزب الشيوعي الصيني والتعاطف مع الاحتجاجات الشعبية بدون نمط قمعي مشابه لما حدث في ساحة تيان انمن، الولايات المتحدة تنتهج اليوم أسلوبا معتدلا في تعاطيها مع النمو الصيني، الشراكة وممارسة الضغط لتشجيع قوى الديمقراطية في الصين، وهو الهدف الذي يقتضي تجنيد دعم اكبر من اليابان وكوريا الجنوبية.[1]

المطلب الثاني :انعكاساتها على اليابان

تعرف العلاقات الثنائية الصينية-اليابانية تباينا دراماتيا، تفاعل متنامي بشكل مستمر على المستويين الإنساني والاقتصادي يشوبه احتكاك سياسي وتوتر تاريخي واصطدامات بحرية أحيانا، فالتفاعلات بين الدولتين على المستوى الإنساني-الاجتماعي معتدلة عموما، خصوصا على صعيد التبادل الثقافي، لكن المشاعر المعادية لليابان في الصين تنمو بشكل ملفت للانتباه، أما على المستوى الاقتصادي والمالي فالعلاقات جيدة الى حد بعيد، والعلاقات في المستويين السابقين تتضمن جملة من التفاعلات ذاتية الحركة وتتخذ مسارها خارج الإطار الرسمي، على عكس المستوى الدبلوماسي والسياسي حيث تتميز العلاقات بين الصين واليابان بالفتور، حيث يبدوا أن الصين بصدد إزاحة اليابان كزعيم لقارة آسيا، واليابان يجد نفسه مجبر على التخلي عن الدبلوماسية الإقليمية لصالح الصين.[2]

1. واقع العلاقات السياسية الصينية-اليابانية :

أعيدت العلاقات الدبلوماسية الصينية-اليابانية عام 1972 وأصدر البلدان بيانا مشتركا (البيان الصيني الياباني المشترك) تنازلت فيه الصين عن طلب تعويضات الحرب، وأعربت اليابان عن" محاسبة الذات" عما حصل في الحرب، وأبدت تفهمها واحترامها لموقف الصين حول كون تايوان أرضا صينية معترفة، بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة للصين، وأكدت ما جاء في البيان من توجهات لتطبيع العلاقات "معاهدة السلام والصداقة الصينية اليابانية" عام 1978، والإعلان الصيني الياباني المشترك عام 1998.

لكن يحاج العديد من الباحثين في شؤون الشرق الأقصى بان العلاقات الصينية اليابانية اليوم تمر بأصعب مراحلها منذ تطبيع العلاقات بين البلدين عام 1972 في أعقاب زيارة نيكسون التاريخية إلى الصين، وصناع القرار في طوكيو يستغربون استحضار القادة الصينيين للعداوة التاريخية بين البلدين، والصينيون بدورهم متضايقون من بعض الخطوات التي قام بها رئيس الوزراء كوازومي *Junichiro Koizumi* الذي

---

(1) Ibid, p 36

(2) Dick K. Nanto, Emma Chanlett-Avery, The Rise of China and Its Effect on Taiwan, Japan, and South Korea: U.S. Policy Choices, CRS Report for Congress, Order Code RL32882, 2006, p 18

أعاد إلى الأذهان صورة الإمبريالية اليابانية، هذه المشاعر زادت في شدة برودة العلاقات الثنائية، خصوصا وان الدولتين تتنازعان السيادة على بعض الجزر ، واليابان ينظر بارتياب كبير للنمو العسكري الصيني.[1]

وعلى الرغم من أن برودة العلاقات السياسية تعود أساسا إلى نمو القوة السياسية والعسكرية للصين والقلق الياباني بشان النوايا الصينية، إلا أن وجود جيل جديد من القادة على هرم السلطة في اليابان ذوو نزعة قومية معادية للشيوعية، وتنامي المطالب الصينية بخصوص السيادة على جزر سينكاكو ***Senkaku*** (تطلق عليها الصين اسم **دياويو** ***Diaoyu***)، إلى جانب الركود الاقتصادي الذي تعرفه اليابان، والتبعية الثقيلة إلى الولايات المتحدة والشعور باللاأمن في منطقة غير مستقرة، كلها عوامل زادت العلاقات الثنائية برودا في الجوانب السياسية والدبلوماسية والعسكرية.[2]

لقد أشار العديد من الباحثين إلى أن السياسة اليابانية تجاه الصين كان يديرها على الدوام العديد من مؤيدي الصين في مجلس الشيوخ الياباني"**الدايت**"، ومعظم هؤلاء كان يحتفظ بتجارب زمن الحرب وما بعد الحرب مع الصين، والشعور بالذنب والمسؤولية كان بارزا في التأثير على موقفهم تجاه الصين، سواء كان هؤلاء من الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم (LDP) أو من الأحزاب المعارضة.

ويؤكد هؤلاء الباحثون انه بوصول جيل جديد من القادة إلى السلطة في اليابان مع مطلع العقد التاسع من القرن الماضي اختفى الشعور المتعاطف مع الصين وحلت محله نزعة قومية جديدة، وهي النزعة التي يمكن رصد جانب منها في أعمال ***Yoshinori Kobayashi*** الكرتونية كأدوات فعالة للتأثير في الأوساط الشابة، وكرس معظم أعماله لتبرير السلوك الياباني أثناء الحرب، وقد ألف كتاب ***Taiwan-Ron*** (**عن تايوان**) ويحمل رسالة سياسية تؤيد تايوان وتبرز المشاعر المعادية للصين، وسلسلة أعماله ***Gomanizumu Sengen*** (**المجاهرة بالطغيان**) تم منذ نوفمبر 2000 تسويق اكثر من 250الف نسخة منها في اليابان.[1]

صناع القرار في طوكيو جد منفعلين للعديد من المواقف السياسية الصينية، خصوصا الانتقادات المتكررة لليابان وتفسيراتهم لجوانب معينة من الوقائع التاريخية بين البلدين، وهذا الانفعال من المرجح ان يأخذ أبعادا أكثر سوءا في ظل إحباط اليابانيين من التدهور الاقتصادي المستمر للبلد والافتقار لقيادة سياسية قوية ويمكن أن يؤدي ذلك بسهولة إلى إثارة المشاعر المعادية للصين.[2]

2. العوائق التاريخية وتراجع المشاعر الحميدة :

---

(1) Ibid, p 18

(2) Tsuneo Watanabe, Changing Japanese Views of China. A New Generation Moves Toward Realism in Corolun W. Pumphrey, The Rise of China in Asia, op. Cit, p 164

(1) Tsuneo Watanabe, Changing Japanese Views of China. p 165

(2) Ibid.

تعتبر الوثائق الثلاث المذكورة أعلاه مرجعا أساسيا لعلاقات البلدين ولكنها لم تستطع أن تؤمن التطبيع الكامل، فلا تزال "قضية التاريخ" وحروبها عقبة أمام ذلك حيث إن الصين تطالب اليابان بالاعتذار عن هذه الحقبة التي "اقترف فيها اليابانيون جرائم حرب".

وتسببت الاتهامات بالتفسير الأحادي لهذه الوثائق بتصعيد التوتر بين البلدين، فالصين اعترضت على الصورة التي كتب بها تاريخ حرب اليابان على الصين وآسيا في المناهج الدراسية اليابانية، وتطورت إلى مظاهرات شعبية معادية لليابان عام 2005، وشنت الصين في نفس العام والذي يليه حملة ضد مطالبة اليابان بمقعد دائم بالأمم المتحدة، ومن وجهة نظر بكين، فان اليابان–من خلال زيارات كوازومي– قد ارتدت عن الطريق الذي منحه لها ماوتسي تونغ عام 1972 للتخلص من الذنب التاريخي من خلال إعلانه أن الشعبين الياباني والصيني متساوون في كونهم ضحايا القيادة العسكرية اليابانية.[3]

وقد عرفت العلاقات الصينية اليابانية حلقة طويلة من التقلبات منذ تطبيعها عام 1972، وتغير المواقف يمكن ربطه غالبا بأحداث معينة كقيام الصين بإلغاء مشروع ***Bao-Shan*** المشترك بقرار أحادي عام 1981، وقمع مظاهرات في ساحة تيان أنمن عام 1989، وإجرائها تجارب نووية عام 1995 رغم الضغوطات القوية من جانب اليابان لإثناء الصين عنها، ومنذ ذلك الوقت والعلاقات بين الدولتين تزداد سوءا،[4] لكن التوتر يبقى شديدا في العديد من المسائل التاريخية، خصوصا تلك المتمركزة حول سلوك اليابان خلال الحرب العالمية الثانية، والمسالة الأكثر خلافا هي حول زيارة المسؤولين اليابانيين وعلى رأسهم كوازومي لمعبد ياسوكوني ***Yasukuni***، وهو معبد **شنتوي** في طوكيو لتخليد أرواح 2.5 مليون ياباني سقطوا أثناء الحرب، ومن بينهم 14 عسكريا تم تصنيفهم من قبـــل محكمة الشرق الأقصى في إطار الفئة –أ– كمجرمي حرب.
(1)

القادة الصينيون شددوا مرارا بان زيارات الوزير الأول كوازومي لمعبد ياسوكوني تشكل حجر عثرة في دفع العلاقات السياسية بين البلدين، وفي خطوة تصعيدية جديدة قام أربعة وزراء و58 عضوا من مجلس الدايت في 15 أوت 2004(ذكرى استسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية) بزيارة هذا الضريح موطن الخلاف، وكرد فعل أعلنت الخارجية الصينية أن القاعدة السياسية للعلاقات الصينية اليابانية هي أن يكون لكلا الطرفين "فهم صحيح" للحقبة الماضية.[2]

---

(3) Masaru Tamamato, How Japan Imagines China and See Itself ,World Policy Journal, Winter 2005/06, p 60

(4) Benjamin Self, China and Japan : A Façade of Friendship, The Washington Querterly, Vol.26, No.1(Winter 2002/03), p 78

(1) Masaru Tamamato, How Japan Imagines China and See Itself, Op, Cit,p 59

(2) Dick K. Nanto, Emma Chanlett-Avery, The Rise of China and Its Effect on Taiwan, Japan, and South Korea, Op. Cit, p 20

وفي أفريل 2005 اندلعت مظاهرات واسعة معادية لليابان في 09 مدن صينية على الأقل، وشهدت شانغهاى احتجاجا عنيفا حيث قام المتظاهرون برشق القنصلية اليابانية في المدينة، وقاموا بتخريب المتاجر التي تعود لليابانيين، زيارة كوازومي الخامسة إلى ياسوكوني في 17جويلية 2005جرّت احتجاجات غاضبة من قبل القادة الآسيويين خصوصا في بكين وسيول، وقامتا بإلغاء اجتماعات ثنائية كانت مقررة مع اليابانيين، واصطدمت المساعي اليابانية للحصول على مقعد دائم (بدون حق الفيتو) في مجلس الأمن معارضة شديدة من قبل بكين.

وكالة مجلس الوزراء اليابانية أجرت استطلاعات للرأي شملت 03 آلاف ياباني مسجلة تقلبات المواقف اليابانية تجاه الصين، الاستطلاع وجد أن هناك تراجع عام في المشاعر الحسنة تجاه الصين، في 1980 كان هناك 78.6% من الشعب الياباني يحمل مشاعر ايجابية تجاه الصين مقابل 14% ابدوا استياؤهم من الصين، وفي عام 2000 عبر 48.8% فقط عن مشاعر ايجابية و47.2 %ابدوا مشاعر سلبية تجاه الصين، ومع ذلك الصورة الصينية عن اليابان اقل لطفا من الصورة اليابانية عن الصين، في استطلاع آخر اجري في بكين سنة ، عبر 41 %عن كرههم لليابان1997، والتزم 35% الحياد، في حين أعرب 10% فقط عن حبهم لليابان، وعبر 10% عن آراء مختلفة أو لم يقدموا أية إجابة.[3]

3. التصادم الإقليمي :

"الصين هي مصدر تهديد، لأنها الصين" هذه الفكرة يبدوا أنها التصور الأساسي المنتشر في حلقات الأمن القومي الياباني الحالي، وهناك اهتمام شديد بالنمو المسجل في المشاريع العسكرية الصينية وما إذا كانت الصين تنوي معادلة القوة الأمريكية،[1] فإلى جانب الاحتكاك العدائي حول التاريخ، فان العلاقات الأمنية غير مستقرة بين البلدين، الوثائق الرسمية الصادرة عن وزارة الدفاع اليابانية تظهر قلقا واضحا حول برنامج التحديث العسكري الصيني المستمر، "الورقة البيضاء" لوزارة الدفاع اليابانية أشارت إلى ضرورة لفت الانتباه لمسارات تحديث جيش التحرير الشعبي(PLA)، تقرير برنامج الدفاع الوطني (NDPO) لسنة 2004 يرسم ثلاث سيناريوهات لهجوم صيني محتمل على اليابان: مواجهة حول الموارد البحرية، النزاع الإقليمي حول جزر سينكاكو، واتساع النزاع الصيني–التايواني، ومع ذلك يستبعد العسكريون اليابانيون فكرة الغزو المباشر للأراضي اليابانية في الوقت الحالي.[2]

العديد من المسائل السيادية الحاسمة هيمنت على العلاقات الثنائية مؤخرا، في 10 نوفمبر 2004 تم إرسال فرق من قوات الدفاع الذاتي التابعة للبحرية اليابانية لتعقب غواصة نووية صينية دخلت المياه الإقليمية

---

(3) Tsuneo Watanabe, Changing Japanese Views of China. Op. Cit, p 169

(1) Masaru Tamamato, How Japan Imagines China and See Itself,World Policy Journal, Winter 2005/06, p56

(2) Dick K. Nanto, Emma Chanlett-Avery, The Rise of China and Its Effect on Taiwan, Japan, and South Korea, Op. Cit, p21

اليابانية قرب جزيرة اوكيناوا *Okinawa*، وهي الحادثة التي أشعلت نقاشا حادا في الأوساط الرسمية اليابانية حول نشاطات التنقيب التي تجريها الصين شرق بحر الصين قرب المنطقة الاقتصادية اليابانية (EEZ)، البعض في اليابان طالب بمضاعفة قوات خفر السواحل لحماية المناطق المتنازع عليها.

شيزو آبيه *Shinzo Abe* مفوض الأمانة العامة للحزب الديمقراطي الحاكم في اليابان-سابقا- صرح للصحافة في عبارة وجيزة بقوله "الحكمة المقنعة هي النظر إلى الصين كمصدر تهديد" وهي تعبر بوضوح عن وجهة النظر الرسمية تجاه النمو العسكري الصيني، لكن العديد من المحللين اعترضوا على تبني اليابان لنظام الدفاع الصاروخي الذي أقرته لجنة *ARAKI* خوفا من أن يقود ذلك إلى نزاع استراتيجي مع الصين، وفي إطار الجلسات الوزارية حول الأمن التي عقدت في واشنطن، أعلنت اليابان والولايات المتحدة أن هدف أي استراتيجية مشتركة بينهما هو"تشجيع حل سلمي للمسائل المتعلقة بمضيق تايوان عبر أسلوب الحوار"، وكان ذلك تصريحا ياباني نادرا بمصلحته في الاستقرار عبر المضيق، هذا التصريح تم النظر إليه في بكين على انه "تدخل وقح في الشؤون الداخلية الصينية".[3]

المفكر الياباني توموهيكو تانيجوشي *Tomohiko Taniguchi* في رصده للميول الكبرى للدولتين لاحظ أن الصين هي مصدر التحدي المرعب لليابان رغم العلاقات الاقتصادية المزدهرة بين البلدين، ويرى أن الدولتين تتمسكان بـــ"سلام بارد" طالما أن الصين بصدد النضج وتسعى لأخذ موقع ريادي في العالم، صناع القرار في بكين يرقبون بحذر بالغ انتشار الجيش الياباني في العراق وأفغانستان وتيمور الشرقية،[1] وخصوصا النقاش الدائر في الأوساط الرسمية اليابانية حول تعديل المادة 09 من الدستور التي تمنع استخدام القوة لحل النزاعات.

السؤال الرئيسي الذي يطرحه الباحثون في الشؤون الصينية اليابانية هو إلى أي مدى يمكن للتفاعلات الاقتصادية إعاقة تصعيد التوترات السياسية بين البلدين إلى عداوة تامة أو حتى نزاع عسكري؟ يحاج العديد من الخبراء بان العلاقات الأمنية الصينية اليابانية تحقق استقرارها حتى الآن من خلال نمو الروابط الاقتصادية بينهما، إحدى الدراسات حول العلاقات الصينية اليابانية خلصت إلى أن التعاون في الحقل الاقتصادي لم يتطور إلى تعاون في الحقل الأمني، لكن الدراسة أشارت أيضا إلى أن المواجهة في الحقل الأمني لم تسبب احتكاكا في العلاقات الاقتصادية، لكن التفاعل الاقتصادي —عموما-برهن بشكل فعال على قدرته في الترويج لعلاقات سياسية ودبلوماسية جيدة، بل لعب أيضا دورا فعالا في الحفاظ على هذه العلاقات خلال فترات الاضطراب.

---

(3) Dick K. Nanto, Emma Chanlett-Avery, The Rise of China and Its Effect on Taiwan, Japan, and South Korea, Op. Cit,p 23

(1) Benjamin Self, China and Japan : A Façade of Friendship, The Washington Querterly, Op, Cit, p 85

ففي فترات الأزمات التي عرفتها علاقات البلدين مثل أحداث ساحة **تيان انمن** 1989 كانت ردة الفعل في طوكيو بسيطة بغرض عدم الإضرار بالاستقرار السياسي والاقتصادي، ويخلص الكاتب إلى أن تشابك لروابط بين اقتصادي البلدين سوف يجعل من الممكن الوصول إلى نقاط توافق حول شؤون الأمن الإقليمي بصدد الحفاظ على السلام، كما يجري حاليا في المحادثات السداسية حول كوريا الشمالية.[2]

المطلب الثالث : انعكاساتها على تايوان

تعود جذور المسالة التايوانية إلى الحرب الأهلية الصينية التي انتهت بانتصار الشيوعيين وقيام جمهورية الصين الشعبية، وفرار الوطنيين إلى جزيرة فرموزا أين أعلنوا قيام دولة الصين الوطنية، وحظي كل طرف بدعم مباشر من قبل إحدى الكتلتين في إطار الحرب الباردة، وخلال هذه الفترة كانت كلتا الصينيتين تتمسكان بشعار "صين واحدة" *One China* لكنهما يختلفان حول من هو الممثل الشرعي لصين موحدة.[3]

هذا الوضع بدا في التحول مع نهاية الحرب الباردة، ومع أن كل من الصين وتايوان استمرتا في الاعتراف بمبدأ "صين واحدة" إلا أن تفسيرهما لذلك مختلف، بالنسبة للصين ذلك يعني خضوع تايوان للصين، مع إمكانية تمتعها بدرجة معتبرة من الاستقلال الذاتي كما يشار لذلك وفق قاعدة *One Country Two Systems* والمطبقة حاليا في هونغ كونغ، وبالنسبة لتايوان، مبدأ "صين واحدة" يشير إلى الثقافة والتاريخ المشترك الذي يربط الجزيرة بالوطن الأم، لكن هذا لا يمنع تايوان من التصرف كدولة مستقلة وموازية،[1] غير أن صناع القرار في بكين عبروا في مرات عديدة عن إمكانية اللجوء إلى القوة في حالة إقدام تايوان على جعل نفسها من دولة مستقلة–في الواقع– إلى دولة مستقلة قانونا De Jure.

1. واقع العلاقات الصينية التايوانية :

على خلاف الجوانب السياسية حيث تتميز العلاقات الثنائية بحالة من العداء الشديد ماعدا من بعض المفاوضات حول مستقبل الجزيرة، والتي تسعى من خلالها بكين لفرض منطقها، فان التفاعلات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في نمو إيجابي، حيث تقدم الصين حوافز مشجعة لأرباب العمل التايوانيين للاستثمار في الصين، وتأمل من وراء ذلك أن يؤدي الاعتماد المتبادل الاقتصادي والمالي إلى تقويم القوى الاستقلالية في تايوان، وكما ورد في إحدى الأوراق البيضاء الصادرة عن الخارجية الصينية بخصوص تايوان "الأبواب

(2) Dick K. Nanto, Emma Chanlett-Avery, The Rise of China and Its Effect ...Op. Cit,p 24

(3) Allan Colins,State-induced Security Dilemma; Maintaining the Tragedy, Cooperation and Conflict: Journal of the Nordic International Studies Association, Vol. 39,No.1, p (34-35)

(1) Allan Colins,State-induced Security Dilemma;Op. Cit, p 36

مفتوحة لتسهيل تدفق السلع والأشخاص، ونرحب باستثمارات رجال الأعمال التايوانيين في البلد الأم، وسوف يتمتعون بامتيازات خاصة وحماية قانونية".[2]

على صعيد التفاعل الاجتماعي/الإنساني العلاقات الثنائية في هذا المستوى دافئة كما تبرزها العديد من المعطيات، في السنوات الأخيرة قام حوالي 13 مليون تايواني بزيارة الصين واكثر من 250 ألف صيني زاروا تايوان، وتم تسجيل اكثر من 210 آلاف عقد زواج في الغالب بين رجال الأعمال التايوانيين ونساء صينيات.[3] والإحصاءات الرسمية تشير إلى أن رجال الأعمال التايوانيين قد استثمروا من 70 إلى 100 مليار دولار في الصين، أي ما يعادل نصف الاستثمارات التايوانية في الخارج، ويقيم اكثر من مليون تايواني في الصين 400 ألف منهم في شانغهاي وحدها، وفي سنة 2003 نسبة 70% من المنتوجات الإلكترونية المصنوعة في الصين كان مصدرها الشركات التايوانية.[4]

لكن اكثر ما يهمنا في هذا البحث هو التفاعل في الجوانب السياسية–العسكرية، وما يميز العلاقات الثنائية اليوم هو استخدام بكين لقوتها الاقتصادية و السياسية المتنامية لخدمة أجندتها الدبلوماسية ، حيث تتمسك الصين باليد العليا في منع تايوان من العضوية في اغلب المنظمات الدولية (انضمام تايوان إلى منظمة التجارة العالمية كان باعتبارها إقليما منفصلا) ومن تلقي الاعتراف الدبلوماسي من الدول الكبرى في العالم، ابعد من ذلك قامت الصين بتجميد وضع تايوان كملاحظ غير رسمي في منظمة الصحة العالمية، ومنعت الرئيس التايواني ***Chen Shui-Bian*** من حضور الاجتماع السنوي لقادة الدول الـــ21 العضوة في منتدى التعاون الاقتصادي لاسيا–الباسفيك (APEC) [1]

استراتيجية بكين فيما يتعلق بتايوان هي الحفاظ على موقف متصلب ضد استقلال تايوان، مع التهديد بالعمل العسكري ضد ما تعتبره بكين "مقاطعة مارقة" ***(Renegade province)***، وفي هذا السياق سنت الصين في مارس 2005 قانونا يجيز استخدام القوة ضد تايوان إذا تحركت نحو الاستقلال الرسمي، ونصبت ما يقارب 600 صاروخ على طول الساحل الجنوبي للصين، وعززت قدراتها على شن هجوم بحري، وهي العوامل التي جعلت ميزان القوة عبر المضيق يتحول بشكل ثابت لمصلحة بكين.[2]

استراتيجية صناع القرار في تايبي هي الحفاظ على "رادع حاسم" موجه أساسا للدفاع عن الجزيرة ، مع السع للحيلولة دون حدوث توازن عسكري منقلب نحو بكين، وزير الدفاع التايواني في تقريره النصف

---

(2) Dick K. Nanto, Emma Chanlett-Avery, The Rise of China and Its Effect on Taiwan, Japan, and South Korea, Op. Cit,p 11

(3) Ibid, p 12

(4) Ibid, p(12-14)

(1) Dick K. Nanto, Emma Chanlett-Avery, The Rise of China and Its Effect on Taiwan, Japan, and South Korea, Op. Cit,p15

(2) Ibid, p 16

سنوي (2005) يحذر من الترسانة العسكرية الصينية خصوصا وان اللاتوازن لمصلحة بكين سوف يقودها لمحاولة حل المسالة التايوانية عبر الوسائل العسكرية.

فوجود عامل الردع كمؤشر على ثقل تكاليف الحرب، والتدخل المحتمل من قبل الولايات المتحدة، هي عوامل مازالت تصب في إطار استمرار الوضع القائم عبر المضيق، رغم أن البعض في بكين يؤكدون على الحرب لاسترجاع تايوان بغض النظر عن التكاليف، تقرير صادر عن قسم الدفاع الوطني الصيني2004، يقر بان حركة استقلال تايوان هي اكبر تهديد يواجه السيادة الصينية، وهو الشيء الذي يجب وقفه "بأي ثمن"، وهي إشارة إلى تكاليف نزاع مفتوح مع تايوان.

2. احتمالات الحرب عبر مضيق تايوان :

العديد من مراكز البحث الإستراتيجي تؤكد أن الحرب في مضيق تايوان قد تأخذ أشكالا مختلفة، ويبقى السيناريو الأكثر احتمالا هو الغزو البري والبحري للجزيرة، ويعتقد العديد من محللي البنتاغون أن احتمالات نجاح الهجوم الصيني سوف تكون عالية كما أشار إلى ذلك تقرير صادر عن وكالة الدفاع عام 1999،[3] لكن بالنظر إلى معطيات عديدة سنأتي على ذكرها، ترجح هذه المصادر احتمال لجوء الصين لاستخدام أساليب الضغط بدلا من الغزو-سواء بفعل تكاليفها المنخفضة أو لان احتمالات النجاح ستكون اكبر- ويشمل هذا الخيار هجوما بصواريخ بالستية أو حصار بحري، و هاتين الحالتين تمنحان الولايات المتحدة الوقت الكافي لاتخاذ أي رد عسكري لان بقاء تايوان سوف لن يكون في خطر عاجل.

السيناريو الأول: الغزو البري-البحري :

تاريخ الغزوات البرية-البحرية يشير إلى ثلاث عناصر أو شروط أساسية لأي غزو ناجح، الأفضلية الجوية للمهاجم، استخدام أساليب المناورة والمفاجأة، و أخيرا السعي لتعزيز المواقع بشكل يتخطى سرعة الطرف المدافع في جلب تعزيزات جديدة، وفي الهجومات البرية والبحرية الناجحة في الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية كانت الولايات المتحدة وحلفائها تتوفر على المزايا الثلاث، لكن المهاجم قد يحقق النصر حتى وان افتقر إلى واحد من هذه العناصر أو اكثر، حيث لم تكن لبريطانيا أفضلية جوية عندما أنزلت قواتها في شرق جزر **الفوكلاند** عام 1982 في حربها مع الأرجنتين.[1]

(3) Michael O'Hanlon, Why China Cannot Conquer Taiwan, International Security, Vol. 25, No. 2 (Fall 2000),p 52

(1) Michael O'Hanlon, Why China Cannot Conquer Taiwan,Op. Cit, p 54

بالنسبة للصين في سعيها لغزو تايوان سيكون عليها البدء بمهاجمة مصادر القوة الأساسية مثل المطارات والموانئ وتسهيلات التوجيه والمراقبة، باستخدام الطائرات والصواريخ، وتأمل في توخي عنصر المفاجأة من وراء ذلك لعدم تمكين تايوان من بدء تعبئة عسكرية قبل استهداف بنى التوجيه والمراقبة.

بعد الهجوم المفاجئ تقوم الصين بتجميع قواتها البرية البحرية والجوية لعبور المضيق بتكتل، وقد تغمر المضيق بسفن عديدة أخرى لإرباك مصادر الاستطلاع الأمريكية والتايوانية، وتسعى الصين من خلال تحكمها في الجو إلى بث الفوضى في تايوان عبر ضربات إجهاضية لحد قدرة تايوان على تحريك تعزيزات جديدة إلى المناطق المستهدفة من قبل القوات الجوية والبحرية الصينية.[2]

لكن احتمالات نجاح هذا السيناريو ستكون ضعيفة في الوقت الراهن على الأقل، كما توقعت ذلك العديد من المصادر الاستراتيجية، في دراسة حديثة لمايكل اوهانلون ***Michael O'Hanlon*** بعنوان "لماذا لا يمكن للصين غزو تايوان؟" تؤكد أن الصين ستواجه عوائق مثبطة إذا حاولت غزو تايوان عن طريق البحر، ويمكن لفرق صينية قليلة الانتشار في المياه، مانحة بذلك مقدارا ضئيلا من القدرة على التقدم العسكري، كما أن سفنها الحربية الـــ70 لا يمكنها تحريك اكثر من 10 إلى 15 ألف جندي بتجهيزاتهم مع حوالي 400 عربة مدرعة.

ومع أن تايوان في وضع اضعف نسبيا من الصين، لكن حتى هذا الضعف لا يخدم مصلحة الصين، والكثير من عناصر التحليل تخدم لمصلحة تايوان، فهي تملك 240 ألف جندي في حالة نشاط و1.5 مليون احتياطي، ومع خط ساحلي يمتد لأكثر من 1500 كلم، بإمكان الصين نشر 1000 مقاتل في الكيلومتر الواحد على طول سواحلها إذا أرادت ذلك،[1] وعلى الرغم من أن هذا السيناريو يفترض جهل تايوان بالجهة التي يقع فيها الغزو، إلا أن تزويد الولايات المتحدة لتايوان بصور الأقمار الصناعية أو طائرات الاستطلاع حول المواقع المستهدفة من قبل الصين يبقى احتمالا قويا حتى وان بقيت القوات الأمريكية خارج العمليات العسكرية، وعلى الرغم من أن المضيق لا يزيد عن 100 ميل عرضا فان تايوان نفسها تمتد لأكثر من 300 ميل طولا، ومن ثم فان السفن ذات العشرين عقدة سوف تحتاج لأكثر من نصف يوم للقيام برحلة كاملة، ولا يمكنها أن تشكل تهديدا لكل أجزاء الجزيرة مرة واحدة.

إضافة إلى ذلك تفتقر الصين أيضا للعنصر الثالث الحاسم في الغزو العسكري الناجح، محدودية قدرات القوة الجوية الصينية في رصد واستهداف الأهداف الأرضية المتحركة، إضافة إلى عدم القدرة على شن

---

(2) Ibid, p 59

(1) Michael O'Hanlon, Why China Cannot Conquer Taiwan, Op. Cit,p 63

عمليات ليلية حيث تكون مجبرة على القيام بطلعتين فقط في اليوم وقبل حلول الظلام،[2] كما أن مختلف التوقعات تشير إلى أن القدرات الصاروخية التايوانية المضادة للسفن والألغام البحرية قادرة على إلحاق الضرر بـــ20 % من القوات الصينية بمجرد اقترابها من سواحل تايوان.

السيناريو الثاني : إرغام تايوان على الاستسلام

لكن إذا سلّمنا بعدم قدرة الصين على غزو تايوان في العقد القادم على الأقل هل بإمكانها استخدام القوة العسكرية بطريقة محدودة في محاولة للضغط على تايبي لقبول شكل من أشكال الكونفدرالية؟ هناك سيناريوهين مختلفين الهجوم الصاروخي والحصار.

بخصوص الخيار الأول، تمتلك الصين على الأقل 600 صاروخ باليستي منصّب قبالة سواحل تايوان، ومن هذه المواقع يمكن لصواريخ M-9وM-11 ضرب العمق التايواني لكن لا تتمتع بالدقة الكافية لاستهداف المطارات أو الموانئ، وحتى وان أطلقت الصين ضعف هذا العدد فإنها قد لا تسجل سوى إصابات قليلة في الأهداف.

ومع ذلك فان استخدامها قد يقتل عددا كبيرا من المدنيين، وكما دلت خبرات "حرب المدن" بين العراق وإيران وعمليات "عاصفة الصحراء"، فإن هذه التكتيكات المرعبة سوف تسبب ماسي للمدنيين التايوانيين، ومن المرجح أن تقوي عزيمة التايوانيين بدلا من إرغامهم على الاستسلام، واستخدام الهجمات الصاروخية على هذا النحو سوف يعبر في الحقيقة عن عجز الصين اكثر من أي شيء آخر.[3]

السيناريو القهري الثاني هو الحصار ***Blockade***، وبدلا من استخدام أسلوب التخويف، قد تتخذ الصين الاقتصاد التايواني هدفا لها وتحاول تحطيمه، ومع ذلك هناك شك كبير في قدرة الصين على عزل تايوان عن العالم الخارجي، وعما إذا كان بإمكان الصين إقناع اغلب السفن التجارية بعدم المخاطرة بالإبحار نحو تايوان.[1]

الحصار البحري قد يأخذ أشكالا عديدة، لكن بالنسبة للصين المقترب الأقل مغامرة هو إدخال عامل المغامرة إلى كل الرحلات البحرية من والى تايوان بإغراق مناسبتي لسفن الشحن باستخدام الغواصات أو الألغام البحرية، وقد تعزز الصين هذا الحصار بهجمات جوية، و في بدئها لحصار على تايوان، هناك ثلاث عناصر مهمة تعمل لمصلحة الصين، احتواء تايوان على خط ساحلي واحد وموانئ مكشوفة، افتقار تايوان

---

(2) Ibid, p 64

(3) Ibid, p 75

(1) Michael O'Hanlon, Why China Cannot Conquer Taiwan ,Op, Cit, p 75

للمصادر الطبيعية مقارنة بالصين مما يجعلها اكثر معاناة من الحصار و اعتماد الاقتصاد التايواني على التجارة التي تشكل3/2 من الناتج الداخلي للبلد، و أخيرا امتلاك تايوان لعدد قليل من الغواصات أو الطائرات الهجومية بعيدة المدى بإمكانها كسر الحصار.

ومع ذلك بإمكان تايوان تخفيف آثار الحصار الصيني من خلال تغيير مسار السفن، بحيث يصبح بإمكان السفن الذهاب والمجيء من والى الشاطئ الشرقي للجزيرة متجنبة المرور عبر المضائق الإندونيسية وبحر الصين الجنوبي، الأمر الذي يدفع الصين إلى محاولة نقل الهجوم إلى محيط مفتوح وبعيد عن البر الصيني، ويصبح بإمكان السفن التايوانية المضادة للغواصات من العمل خارج مدى اغلب الطائرات الصينية والاستناد إلى الغطاء البر التايواني، كما أن القدرات الجوية التايوانية ستكون في موقع جيد للدفاع عن السفن في شرق الجزيرة ضد أي طائرة صينية متعقبة.[2]

تايوان تبقى مع ذلك معرضة للخطر خصوصا في حالة استخدام الصين للألغام البحرية، والنتيجة في كل الأحوال هي أن تايوان قد لا تكون قادرة بمفردها على كسر هذا الحصار، وستكون في حاجة ماسة لدعم مادي أمريكي خصوصا للغواصات والطائرات ونظم التنصّت تحت الماء (*SOSUS*) الموجودة بالمنطقة، كما أن حاملات الطائرات الأربعة مدعمة بالمقاتلات الرابضة على ارض اوكيناوا و **ليزون** Luzon–إذا سمحت طوكيو و مانيلا بذلك– قد يخلق مظلة جوية هامة ويصبح من غير المجدي استخدام بكين لقواتها الجوية،[3] والنتيجة هي أن الصين لا يمكنها غزو تايوان حتى في افضل الافتراضات.

3. مستقبل العلاقات الصينية التايوانية :

لقد أشار العديد من الملاحظين إلى أن عدم لجوء الصين إلى القوة لحسم أحد أهم أهدافها القومية يرجع إلى مجموعة من الاعتبارات تكون على الأرجح السبب الرئيسي في استقرار العلاقات عبر المضيق حتى الآن؛ أولها حاجة الصين للاستقرار لمواصلة نموها الاقتصادي ولاستقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى رغبتها في تحقيق شروط افضل لمواجهة تحديات دخولها لمنظمة التجارة العالمية، والمشاكل الداخلية مثل البطالة واتساع الهوة بين الأقاليم الساحلية والداخلية،[1] وثانيها رغبة الجماعة الاقتصادية الدولية في الحفاظ على الاستقرار في الإقليم لأغراض تجارية وهي الرسالة التي تدركها كل من بكين وتايوان جيدا، السبب الثالث هو أن تايوان نفسها في حاجة إلى الاستقرار لقيادة إصلاحات سياسية واقتصادية داخلية،

---

(2) Ibid, p 76

(3) Ibid, p 78

(1) Dick K. Nanto, Emma Chanlett-Avery, The Rise of China and Its Effect on Taiwan, Japan, and South Korea, Op. Cit,p16

وبذلك لا توجد هناك رغبة من أي طرف لدفع العلاقات الثنائية نحو شكل من أشكال العداوة التامة في الوقت الراهن.

من وجهة نظر تايي مستقبل العلاقات الثنائية يعتمد على مدى عقلانية صناع القرار في بكين، إذا تصرفوا وفق منطق العقلانية (كما تراهم تايوان)، فان التحليل القائم على أساس التكاليف والمكاسب ***Cost-benefit analysis*** سوف يتحكم في أي عمل عسكري ضد تايوان، وإذا كانوا غير عقلانيين(كما تراهم تايوان) فسوف لن يحدث مع ذلك أي شيء، لان التاريخ قد اظهر في العديد من الحالات–الثورة الثقافية 1966-1976 كمثال– أن العقلانية (كما يراها الآخرون) لن تعم في الصين.[2]

إحدى الدراسات التي اختبرت درجة التكامل بين الصين وتايوان في صناعة التكنولوجيا المعلوماتية خلصت إلى نتيجة مفادها أن أية حرب مفتوحة بين الدولتين سوف لن تقود إلى سقوط عدد كبير من الضحايا فقط، بل ستدمر الاقتصاد التايواني وتضر بالتقدم الصناعي الصيني بشكل عنيف، واظهر أديسون كراج ***(Addison Craig)*** من خلال هذه الدراسة أن هذه الحرب سوف تشل الاقتصاديات الرقمية لكل الدول المتقدمة في العالم، وحجته في ذلك هي أن معظم التجارة العالمية تعتمد على الحواسيب بقاعدة السيليكون لمختلف منتجات تكنولوجيا المعلوماتية الجديدة ونظم الاتصال،[•] وأية حرب بين الدولتين سوف تقطع بشكل مفاجئ تمويل العالم بمنتجات السيليكون الضرورية للتجارة والاستثمار العالمي في التكنولوجيا المتقدمة، ويعتقد الكاتب أن استخدام القوة لتوحيد الصين سوف يسبب هذه الهزة في الاقتصاد العالمي، وعلى الولايات المتحدة التدخل للوقاية من ذلك.[1]

دراسة أخرى أوضحت أن حاجة الصين للاستثمارات والتكنولوجيا التايوانية سوف تضعف إمكانية النزاع في مضيق تايوان عبر "جعل تكاليف أي تحرك استفزازي عالية بالنسبة للطرفين"،[••] وباختصار فان التكامل الاقتصادي سيرفع من تكاليف الحرب بشكل يدفع الطرفين إلى "تفادي المجازفة بأي تحرك قد يوقد نزاعا خطيرا"، أما كاتب الدولة للخارجية الأمريكية الأسبق هنري كسينجر فيرى أن هناك شكلا من أشكال التحول التاريخي يأخذ مكانه بقدر ارتباط الاقتصاد التايواني مع الصين وبقدر زيادة التبادلات بينهما، ويرى كسينجر انه خلال عشر سنوات أو اكثر، سوف تصبح شروط ومظاهر الحياة اكثر تشابه في طرفي المضيق،

---

(2) Ibid, p 17

(•) Addison, Craig. *Silicon Shield*, Irving, TX, Fusion Press, 2001. P. x-xi.

(3) Dick K. Nanto, Emma Chanlett-Avery, The Rise of China and Its Effect on Taiwan, Japan, and South Korea, Op. Cit,p17

(••) Chase, Michael S., Kevin L. Pollpeter, and James C. Mulvenon. Shanghaied? The Economic and Political Implications of the Flow of Information Technology and Investment Across the Taiwan Strait. Rand, National Defense Research Institute Technical Report, TR-133, July 2004. P. 145.

(1) Dick K. Nanto, Emma Chanlett-Avery, The Rise of China and Its Effect on Taiwan, Japan, and South Korea, Op. Cit,p18

(2) Ibid, pp(17-19)

ويصبح الحوار السياسي بينهما اسهل، وهو لا يبدي أي شعور بان المشكلة قابلة للحل عبر التبادلات الاقتصادية بما أن السلم عبر المضيق يعتمد على الحل السياسي والوعي بما هو مطلوب للسلام في آسيا.[2]

باختصار، وعلى الرغم من المساعي الصينية لتهدئة مخاوف القوى الإقليمية بالتأكيد على الطبيعة السلمية لهذا النمو، إلا أن صناع القرار في الولايات المتحدة، اليابان، وتايوان ينظرون بقلق شديد إلى للمعدلات الهائلة التي يسجلها نمو القوة الاقتصادية، السياسية، والعسكرية لهذه القوة الصاعدة، وهو القلق الذي تغذيه بعض العوامل السياسية والتاريخية، دفعت بهذه الدول إلى تعزيز دفاعاتها الذاتية وتكثيف روابط التحالف مع الولايات المتحدة لمواجهة أي تهديد صيني محتمل، الأمر الذي قد يدفع بالمنطقة إلى الدخول في تنافس امني شديد كما صوره أنصار نظرية المأزق الأمني.

الفصل الثالث :

دلالات الصعود الصيني في الحوار الواقعي–الليبرالي

سواء كانت الصين تمثل تهديدا لجيرانها أم لا هي مسالة مطروحة بقوة للنقاش منذ منتصف سنوات التسعينيات، احتلال الصين للحيد البحري مطلع عام 1995حمل تحذيرات لدول الإقليم بان الاقتصاد الصيني النامي بشكل سريع ومضاعفة حجم الميزانية المخصصة لتحديث جيش التحرير قد يقود إلى تهديد صيني حقيقي في إقليم شرق آسيا، وهي الاهتمامات التي تعززت في شرق آسيا وفي الولايات المتحدة في ربيع 2001 عندما أعلنت الصين رفع حجم ميزانيتها الدفاعية بنحو 18%، وتعززت مرة أخرى بحادثة اصطدام المقاتلة الصينية F-8 بطائرة الاستطلاع الأمريكية EP-3 في الأول من شهر أفريل 2001، واحتجاز طاقم هذه الأخيرة من قبل السلطات الصينية لمدة 11 يوما.[1]

وفي حين أن هذه الأحداث والتطورات لعبت دورا في تخويف البعض من "التهديد الصيني"، سعى البعض لتذكيرنا بان هذه المخاوف مبالغ فيها على الأقل في الوقت الحالي، سواء من خلال تركيزهم على القدرات العسكرية الصينية أو على مزيج من النوايا والقدرات، ويحاج هؤلاء بان الصين قوة متوسطة، محافظة، ولا يمكنها أن تفعل بقدر ما يشير إليه أنصار التوجه الأول.

وفي هذا الفصل نحاول قراءة هذا الحوار من منظورين متنافسين، الأول يحمل نظرة متشائمة حول مستقبل التوازن والاستقرار الإقليمي والدولي ويتميز هذا الطرح باستناده الواسع للتاريخ واستقراء النماذج التاريخية للقوى الصاعدة المشابهة للحالة الصينية، أما الطرح الثاني فيحاول التنبؤ بالموقع المستقبلي لهذه القوة النامية من خلال مصادر سلوك سياستها الخارجية ويركز أساسا على دور المعايير الدولية و"القيم التقدمية" في صياغة السلوك الخارجي للدولة.

سوف نحاول دراسة الحوار القائم حول حدود السلوك الخارجي المستقبلي للصين من خلال متغيرين متلازمين، موقع الصين في النظام الدولي، والعوامل المتحكمة في السلوك الخارجي لهذه القوة، بحيث نتناول في

(1) Michael A. Shambers, Rising China; A Threat to it's Neigbours?, In Carolyn W. Michael A. Shambers, Pumbers, The Rise Of China in Asia, Op. Cit, P 65

المبحث الأول الحوار الواقعي الليبرالي حول وضع الصين كقوة تصحيحية كما يقول بذلك اغلب الواقعيين أو كقوة وضع- قائم كما يدعي ذلك الليبراليون، وفي المبحث الثاني ينصب اهتمامنا على دراسة مختلف جوانب النقاش الدائر حول العوامل المتحكمة في صياغة السلوك الخارجي للصين مستقبلا كجزء من النقاش الأوسع حول القوة أو القيم.

المبحث الأول : موقع الصين من المجتمع الدولي

هذا المبحث يحـــاول رصد الردود الواقعية والليبرالية على سؤال جوهري حول كيفية التعامل مع الصين ومضمونه، هل الصين قوة تصحيحية *(Revisionist power)* أم قوة وضع-قائم *(a Status-Quo power)* ؟

إثارة النقاش الواقعي-الليبرالي حول هذه المسالة يقتضي الإشارة أولا إلى مفهوم الدولة التصحيحية ودولة الوضع الراهن في أدبيات العلاقات الدولية، حيث يبدوا للوهلة الأولى أن المسألة لم يتم التنظير لها بشكل كاف، وبعبارات عامة، تتفاعل الدول في النظام الدولي وفق ثلاث نماذج مثالية: الاندماج *(Integration)* ، التصحيح أو المراجعة *(Revision)*، والانعزال *(Separation)* .

النموذج الأول وهو الاندماج يشير إلى الاستراتيجيات الوطنية التي تقبل المبادئ والمعايير السائدة لما يسميه هادلي بول *(Hedley Bull)* بـــ"المجتمع الدولي"، وهذه الدول يتم النظر إليها كقوى"وضع قائم" *(Status-quo)*، "راضية" *(Satisfied)*، أو "محافظة" *(Conservative)* تظهر رغبتها في العمل في إطار النظام الدولي.[1]

الفئة الثانية تتضمن تلك الدول التي يشير إليها المحللون بعبارات "التصحيحية" *(Revisionism)* أو "عدم الرضا" *(Disatisfied)* والمعنى هو نفسه حيث أن هذه الدول "تبذل جهودها لمراجعة شاملة لأسس النظام الدولي، وهي المراجعة التي تدفع حتما إلى النزاع، طالما أن الدول الأخرى تكون اقرب للدفاع عن هذا النظام، أما المقترب الثالث فيتضمن الدول التي تحاول الانعزال أو الانطواء بنفسها عن فلك المعايير

(1) Jeffrey W. Legro, What China Will Want: The Future Intentions of a Rising Power, Perspectives on Politics, (Vol. 5/No. 3), September 2007.p 516

والممارسات الدولية السائدة، مثلما حاولت اليابان فعله في عصر "**توكوغاوا**" ***(Tokugawa)*** في القرن التاسع عشر، أو ما تفعله دولة ميانمار حاليا.[2]

ما يهمنا أكثر هو ذلك الجدل القائم حول موقع الصين كقوة تصحيحية أو كقوة وضع قائم، وبالنسبة لهانس مورغنثو "سياسة الوضع القائم (هي تلك التي) تهدف إلى الحفاظ على توزيع القوة كما هو موجود في لحظة معينة من التاريخ...ومعارضة أي "قلب لعلاقات القوة بين دولتين أو أكثر"،[3]

رائدا نظرية "تحول القوة" ***Power Transition Theory*** اورجنسكي ***A.F.K. Organski*** وكيغلر ***Jacek Kugler*** يعرفان دولة الوضع القائم بأنها تلك التي شاركت في تصميم "قواعد اللعبة" ومازالت تستفيد منها، أما الدول المتحدية (التصحيحية) فتبحث لنفسها عن "مكان جديد في المجتمع الدولي" يعادل قوتها، والدول التصحيحية تعبر عن "عدم الرضا" عن موقعها في النظام" ولها رغبة في وضع مسودة لإدارة العلاقات بين الدول.[1]

غير أن الإسهام الأهم في هذا الموضوع هو ذلك الذي قدمه روبرت جيلبين الذي يضع ثلاث أسئلة لتحديد ما إذا كانت الدولة تتبع سياسة خارجية تصحيحية أم محافظة على الوضع القائم؛ أولا كيف يتحدث ويتصرف قادة الدولة بخصوص قواعد معينة، مثل الدبلوماسية بين الدول، المؤسسات الأمنية، والمؤسسات الاقتصادية الدولية؟، ثانيا كيف يتحدث ويتصرف قادة الدولة بخصوص توزيع القوى إقليميا أو دوليا ؟وثالثا كيف يتحدث ويتصرف هؤلاء بخصوص نظمية الهيبة أو المقام ***(Prestige)***؟

وبالنسبة لجيلبين، الدول التصحيحية هي الدول التي تتبنى سياسة خارجية تهدف أساسا إلى تغيير هذه العناصر الثلاث، لكن في حالة ما دون ذلك ، تصبح هناك إشكالية حقيقية لوصف دولة ما بالتصحيحية، وهذا ما يفسر جزئيا تضارب الرؤى حول موقع الصين الحالي في النظام الدولي بين الواقعيين واللبراليين بشكل عام.

المطلب الأول: الصين دولة تصحيحية

هناك قلق متنامي في الولايات المتحدة وإقليم آسيا الباسيفيك حول مضامين تنامي القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية، وخلال سنوات الثمانينيات كانت هناك نقاشات قليلة حول ما إذا كانت الصين جزءا

---

(2) Ibid, p (516-517)

(3) Alastair Iain Johnston, Is China a Status Quo Power? International Security, Vol. 27, No. 4 (Spring 2003), p 09

(1) Ibid, pp (08-10)

مما يسمى "المجتمع الدولي"، لكن منذ مطلع التسعينيات يحاج العديد من الباحثين والسياسيين أن الصين لم تظهر بشكل كاف بأنها سوف تتصرف من خلال ما يسمى بـــ"القواعد الدولية"، ومرد ذلك أن الصين مازالت "صين حمراء"، وبالنسبة لأي قوة صاعدة سوف لن تكون مقتنعة بهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي كما تقر بذلك نظرية تحول القوة الواقعية.[2]

هذه الحجة الواقعية يبدوا أنها لغة صناع القرار في الولايات المتحدة منذ عقد أو أكثر، قبل أن تصبح مستشارة للأمن القومي صرحت **كوندوليزا رايس** *Condoleezza Rice* بان "الصين ليست قوة وضع-قائم"، وبلغة أكثر خشونة أشار **مورتون كوندراك** *Morton Kondracke* احد وجوه المحافظين الجدد خلال حادثة اصطدام طائرة الاستطلاع الأمريكية EP-3 في أفريل 2001 إلى أن "الصين لم تكن دولة متحضرة"، واغلب الوجوه البارزة في إدارة بوش الحالية تقارن صعود الصين بذلك الذي عرفته دول تصحيحية أخرى كالامبريالية اليابانية وخصوصا ألمانيا ويلم الثاني مع مطلع القرن العشرين، والصورة كما يرسمها الواقعين واضحة عموما،الصين ليست بعد عضوا بناءا في "المجتمع الدولي"، و لم تصادق بعد على معايير السلوك الدولي، واهم من ذلك الصين غير راضية وتسعى لتحدي النظام الدولي الذي أقامته وتريده الولايات المتحدة.

الواقعيون يردون على الانتقادات الموجهة لهم من أن الصين خرجت من الانعزال الحقيقي الذي كانت تعانيه وأصبحت أكثر اندماجا في المنظمات الدولية بقولهم أن المشاركة المتنامية في المؤسسات الدولية ليست بالضرورة مؤشر قوي عنت سلوك الوضع القائم، وما يهم أكثر هو درجة الامتثال لقواعد اللعبة القائمة،والصين هي إحدى الدول القليلة التي تدافع عن المفهوم التقليدي المطلق للسيادة، وهي تكافح كقوة محافظة لإعادة تأكيد السيادة والاستقلال الداخلي في وجه المفاهيم الناشئة حول حقوق الإنسان، الحكم الذاتي، والتدخل الإنساني، كما أن تحرك الصين نحو دعم التجارة الحرة ودخول منظمة التجارة العالمية أملته اعتبارات اقتصادية وخصوصا الوظيفية و أهمها رغبة الحزب الشيوعي الصيني الحاكم في تعزيز شرعيته عبر التنمية الاقتصادية.

المؤشر الرابع عن التصحيحية والذي يحظى بإجماع العديد من الباحثين والسياسيين في الولايات المتحدة هو أن الصين لها هدف واضح في تثبيت دعائم هيمنة إقليمية وسوف تفعل ذلك عندما تتضاعف قوتها النسبية مبني أساسا على تلك الصورة صينية التمركز لدوافع المملكة الوسطى.

وحسب هؤلاء فان القادة الصينيين يرغبون في خلق صيغة جديدة من "نظام الجزية" *Tribute System* تذعن بموجبه الدول الصغيرة للمصالح الصينية، وبشكل مشابه للنماذج التاريخية لألمانيا واليابان في

---

(2) Alastair Iain Johnston, Is China a Status Quo Power?, Op. Cit, p 06

الماضي، سوف تريد الصين بشكل طبيعي تغيير هرم القوة والمهابة في آسيا، وفي نهاية المطاف، إنهاء الأحادية القطبية الأمريكية وتعويضها بعالم متعدد الأقطاب،وكما ورد في تقرير وكالة الدفاع إلى الكونجرس في جوان عام 2000:

" تسعى الصين لتصبح قوة أسيوية بارزة من خلال خلق 'قوة كافية' بحيث لا يمكن القيام بأي عمل حاسم من أي فاعل دولي آخر في آسيا دون أن يأخذ في الحسبان المصالح الصينية....وهدف الصين هو أن تصبح ابرز قوة إقليمية في جنوب شرق آسيا".[1]

هناك مجموعة من التبريرات التي يقدمها الواقعيون لتأكيد فرضياتهم حول التصحيحية الصينية، الأولى تتضمن حجج التغيير السياسي الداخلي، وتوجد في هذا الإطار ثلاث ادعاءات منفصلة، نظام الحزب الشيوعي الحاكم يواجه مشاكل الشرعية ويرغب في لعب الورقة الوطنية داخليا، ومن ضمنها إعادة بعث المبادئ والأفكار القديمة التي تجسد التفوق الصيني في الإقليم، هذه الرسالة القومية ممزوجة بالتصورات العسكرية حول كيفية تحقيق الأمن، تمنح نفوذا اكبر للجناح المتصلب في العملية السياسية الداخلية، أخيرا قيادة الحزب الشيوعي ما فتئت في العديد من المراحل التاريخية تؤكد على مشروعية تثبيت هيمنتها في الإقليم، لكنها افتقرت حتى الآن لقدرات فعل ذلك، غير أن نموها الاقتصادي خلال العشرين سنة الماضية بصدد توفير المصادر لسياسة خارجية أكثر حزما.[1]

المجموعة الثانية تركز على التحولات البنيوية الدولية، وبشكل خاص انهيار القوة السوفيتية وبروز هيمنة الولايات المتحدة كتهديد مباشر للأمن الصيني، هذا يدفع القادة الصينيين –كما تقر بذلك النظرية الواقعية– إلى تبني سلوك عقلاني بمضاعفة أمنها وموازنة الولايات المتحدة.[2]

بناءا على هذه الأدلة يجسد الواقعيون الأهداف التصحيحية لقادة الصين في إقليم شرق آسيا وفق تسلسل هرمي بحسب الأهمية، تثبيت الهيمنة الصينية في الإقليم على حساب القوة الأمريكية، تأكيد السيادة الصينية على الأقاليم التي تطالب بها الصين (مثل جزر سبراتلي ***Spratly Islands***)، وتوحيد تايوان مع الأرض الأم في إطار منطق الصين الأوحد.

وضوح الأدلة عن هذه الأهداف التصحيحية مرتبط بشكل عكسي بضخامة هذه الأهداف، لكن المؤشر الرئيسي عن التصحيحية هو رغبة القيادة الصينية في مراجعة الوضع القائم حول تايوان، هناك العديد من لوثائق والبيانات الحكومية التي تؤكد رغبة القيادة الصينية–على الأقل– في استخدام القوة لإعاقة أي

---

(1) Alastair Iain Johnston, Is China a Status Quo Power?, Op. Cit, p 25

(1) Ibid, p 26

(2) Ibid.

توجه من تايوان نحو الانفصال الدائم، وهناك قرائن قوية بان برامج التحديث العسكري والتمارين العسكرية التي يجريها جيش التحرير الشعبي (PLA) خصوصا منذ أزمة مضيق تايوان عام 1996 تهدف بشكل أساسي للتعامل مع انفصال تايوان.

الدليل الآخر هو حول مسالة جزر سبراتلي، حيث في السنوات الخمس الأخيرة تبنت الصين أساليب دبلوماسية أكثر استفزازا مع محاولة قبول نمط السلوك المروج له من قبل دول الآسيان، لكن النقاشات الداخلية أشارت إلى أن الصين تنوي على المدى البعيد تثبيت دعائم سيادة قوية على هذه الجزر، وحسب هؤلاء، هذا سيحدث عندما تكون الصين قادرة على تحقيق أهدافها، وحتى الآن، تتورط الصين في صدامات بحرية دائمة مع بلدان الإقليم.

لكن الحجة الأهم هي تلك المتصلة بهدف تثبيت الهيمنة الصينية في الإقليم، اغلب الباحثين والخبراء يستدلون على ذلك من خلال قراءاتهم لأجزاء معينة من التاريخ الصيني، والبعض يستحضر الدروس المستخلصة من تجارب المملكة الوسطى، أو نظام الجزية في فترة حكم Qing الحديثة، وجود هذه المقاربات بين الواقع الحالي وفترات القوة في التاريخ الصيني هو مؤشر قوي في تفكير القيادة الصينية الحالية، والبعض الأخر يبني افتراضاته قياسا بالتجارب التاريخية المشابهة في أوربا (خصوصا ألمانيا ويليام الثاني).[1]

وبعبارات وجيزة، تتبع الصين حتى الآن مسارا تقليديا شاملا كقوة تصحيحية تهدف إلى تغيير الوضع القائم إقليميا على الأقل، صناع القرار في بكين أكدوا مرارا على حتمية اللجوء إلى استخدام لقوة لاسترجاع تايوان في حال فشل الأساليب السياسية، كما أن برامج تحديث جيش التحرير الشعبي وتنصيب الصواريخ الباليستية على طول الشاطئ المقابل لتايوان يضر بشكل قوي بتوازن القوى الإقليمي القائم منذ انتهاء الحر ب الكورية عام 1953، وهو التهديد الذي قد يأخذ منحا خطيرا إذا استمر هذا النمو لسنوات أخرى قادمة.

المطلب الثاني : التوجه الصيني للحفاظ على الوضع القائم

يسوق الليبراليون مجموعة من المؤشرات التي ترصد توجه الحفاظ على الوضع القائم في السياسية الخارجية الصينية، وهي المؤشرات القائمة على متغيرين أساسيين يمكن من خلالهما الحكم على موقع الدولة من النظام القائم وهما: معدلات المشاركة في المؤسسات الدولية القائمة و السلوك تجاه الخلافات الحدودية والترابية مع بلدان الجوار.

---

(1) Alastair Iain Johnston, Is China a Status Quo Power?, Op. Cit, p 34

1. معدلات المشاركة في المؤسسات الدولية:

حتى قبل منتصف تسعينيات القرن الماضي كانت الصين ترى في المنظمات الدولية القائمة في شرق آسيا أدوات أمريكية قد تستخدم في احتوائها، وبعد سنتين من إرسال ملاحظين إلى منتدى التعاون الإقليمي للآسيان *(ARF)* ومجلس التعاون الأمني لآسيا الباسيفيك *(CSCAP)* أصبح واضحا لصناع القرار في بكين بان المقترب الأمني الذي تبنته اليابان ودول الآسيان لا يتعارض مع التصور الصيني للأمن في الإقليم، وفتح ذلك الطريق أمام الصين للانضمام إلى اغلب المنظمات الإقليمية موازاة مع اندماجها المتزايد في المنظمات الدولية.[1]

عضوية الصين في المؤسسات والمنظمات الدولية تضاعفت بشكل دراماتيكي منذ بداية عهد الإصلاحات في هذا البلد، ومنذ منتصف الستينيات إلى منتصف التسعينيات تحركت الصين من الانعزال الحقيقي عن المنظمات الدولية إلى نسبة عضوية قاربت الـــ80% من نسبة مشاركة الدول الديمقراطية الأكثر نشاطا في العالم.

وباستخدام مستوى التطور الاقتصادي كمؤشر حول العضوية في المنظمات الدولية، وبافتراض أن الدولة الأقل ارتباطا بالاقتصاد العالمي سوف تكون اقل اندماجا في المؤسسات الدولية، ووجود مستويات أعلى من التطور مرتبطة بمستويات أعلى من الاعتماد المتبادل، فان الناتج الداخلي الخام للفرد يعمل كمؤشر حقيقي عن الطلب على المؤسسات الدولية، (وكما يظهر في الشكل رقم 04)، معدلات مشاركة الصين في المؤسسات الدولية قبل سنوات التسعينيات كانت اقل من مستوى تطورها، وكانت الصين مندمجة بشكل ضعيف في المنظمات الدولية وهي الصورة التي تغيرت تماما خلال النصف الثاني من سنوات التسعينيات، حيث اندمجت الصين بشكل اكبر في المنظمات الدولية مقارنة بمستوى تطورها.[2]

في دراسة حديثة حول إدارة العلاقات الصينية الأمريكية، أشار ديفيد ليمبتون ***D.M. Lampton***(2001) إلى أن عضوية الصين في المنظمات لدولية الحكومية الرسمية قفزت من 21 منظمة عام 1977 إلى 52 منظمة سنة 1997، وبشكل دراماتيا اكبر، انتقلت عضويتها في المنظمات الدولية غير الحكومية خلال نفس الفترة من 71 إلى 1163 منظمة، واللبراليون بشكل عام ينظرون إلى نمو المؤسسات الدولية وانتشارها في آسيا كوسيلة لتكثيف شبكة الروابط التي يرى اللبراليون وسيلة لترويج التواصل، وعبر الوقت تفاهم اكبر وثقة متبادلة، كتب فريدبيرغ":

(1) David Shambaugh, China Engage Asia: Reshaping the Regional Order, International Security, Vol.29, No.03(2004-05), pp(68-70).

(2) Alastair Iain Johnston, Is China a Status Quo Power?, Op. Cit, p 34

"مشاركة الصين المتنامية في المؤسسات الدولية سوف تمنحها رهان اكبر لاستقرار النظام القائم واستمراريته...رغبة القيادة الصينية في مواصلة الاستفادة من مكاسب العضوية في هذا النظام سوف يجعل من إمكانية إقدامهم على اتخاذ خطوات حقيقية لتهديد الوضع القائم أمرا مستبعدا، وهذا بدوره يقلص إمكانية أي سلوك صيني يقود مستقبلا إلى نزاع مع الولايات المتحدة"[3].

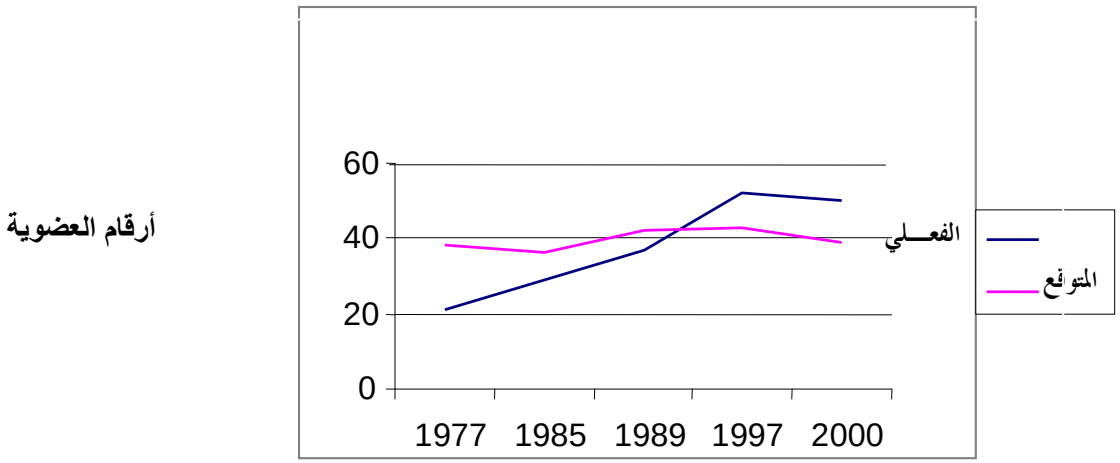

الشكل يوضح عضوية الصين الفعلية والمتوقعة بناءا على معطيات الدخل الفردي كمؤشر على العضوية في المنظمات الدولية.

المصدر: Alastair Iain Johnston, Is China a Status Quo Power? International Security, Vol. 27, No. 4 (Spring 2003), p14

2. السلوك في الخلافات الإقليمية:

يعتبر اغلب المفكرين الليبراليين قواعد السلوك في الخلافات الحدودية مؤشر رئيسي عما إذا كانت الدولة تتبع سياسة خارجية تصحيحية أم محافظة على الوضع القائم، وفي الواقع، طورت الصين علاقات أخوية وتعاونية مع كل جيرانها تقريبا، وحتى بالنسبة لتايوان تحققت بعض التطورات مؤخرا بخصوص التفاعلات الاقتصادية، ولتعزيز علاقات طيبة مع بلدان جنوب شرق آسيا، أبرمت الصين اتفاقات تعاونية طويلة المدى في المجالات السياسية، الاقتصادية، والأمنية، مع الدول التسع الأعضاء في رابطة بلدان جنوب شرق آسيا (الآسيان)خلال سنتي 1999و2000 ودخلت أيضا "الشراكة من اجل الصداقة والتعاون من اجل السلم والتنمية" مع اليابان عام 1998 و"الشراكة من اجل التعاون التام" مع كوريا الجنوبية اكتوبر2000[1].

---

(3) Aaron L. Friedberg, The Future of U.S.-China Relations, Op. Cit, p 14

(1) Aaron L. Friedberg, The Future of U.S.-China Relations, Op. Cit, p 71

وفي تأكيد اللبراليين على التوجه الصيني للحفاظ على الوضع القائم، يستدل اللبراليون بالأساليب التعاونية التي تستخدمها الصين لإدارة خلافاتها الترابية مع بلدان الجوار ، حيث قامت الصين حتى الآن ومنذ 1949 بحل 17 من أصل 23 خلافا حدوديا، وقدمت تنازلات كبيرة، وغالبا ما تلقت اقل من 50% من الأراضي المتنازع عليها.[1](انظر الجدول أدناه)، وإذا رجعنا قليلا إلى الوراء (1992)، لم تكن للصين علاقات دبلوماسية كاملة مع اندونيسيا، سنغافورة، وكوريا الجنوبية، أما العلاقات مع فيتنام والهند فكانت عدوانية، وكانت حدودها مع الهند وفيتنام محل عداء شديد وتعبئة عسكرية دائمة وهي الصورة التي تغيرت تماما في الوقت الراهن.

وفي العامين الأخيرين سعت الصين لحل عدد من الخلافات الإقليمية المستمرة، وأمضت اتفاقات وبروتوكولات حدودية مع كل من روسيا وفيتنام، وفي الخلافات الحدودية المستمرة التي لم يكن من الممكن إيجاد حل سريع لها، تحاول الصين إبرام اتفاقات مع الدول المعنية لاحتواء المسالة والدفع بالتعاون قدما في جوانب أخرى، والأمثلة هنا تشمل الخلاف حول جزر سينكاكو/دياويو مع اليابان، وجزر سبراتلي مع كل من بروناي، ماليزيا، الفيلبين، وفيتنام، وتباشر الصين حاليا سلسلة من النقاشات مع هذه الدول للاتفاق حول"قواعد السلوك" لتخفيف التوترات في بحر الصين الجنوبي. كتب شامبوغ :

> "نظرة دول شرق آسيا إلى الصين كقوة وضع قائم معبر عنها بشكل متنامي اليوم مقارنة بالصورة السلبية عن الصين التي شابت الصين من خمسينيات إلى سبعينيات القرن الماضي، حينما سعت بكين لإثارة عدم الاستقرار في جنوب شرق آسيا من خلال دعم التمردات العسكرية أو من خلال تعبئة "الطوابير الخامسة" في أوساط الصينيين في الخارج، محاولة تصدير الايدولوجيا الماوية، وكانت لها خلافات ونزاعات حدودية مع كل الدول المتاخمة، لكنها اليوم مصدر للنوايا الحسنة وليست مصدرا للأفكار الثورية"[2]

الصين ليست تهديدا عالميا:

انطلاقا من مما سبق، وباستثناء ما يتعلق بتايوان وجزر سبراتلي في بحر الصين الجنوبي يحاج اللبراليون المتفائلون بان الصين لا تمثل أي تهديد للوضع القائم في شرق آسيا ومع أن الصين لها بعض القدرات العسكرية التي تمكنها من تهديد جيرانها الإقليميين، إلا أن حجم التهديد الحالي الذي تمثله الصين هو اقل بكثير من ذلك الذي كانت تمثله الصين في ستينيات القرن الماضي حين قامت بكين بتدعيم عدد من الثورات

(1) David Shambaugh, China Engage Asia: Reshaping the Regional Order, Op. Cit, 65
(2) Ibid, p 46

الشيوعية التي حاولت قلب نظم الحكم القائمة في جنوب شرق آسيا مثل تايلندا، ماليزيا، لاوس، وفيتنام الجنوبية.[3]

الشكل رقم 05: الخلافات الحدودية الصينية 1949-2005

منطقة الخلاف	المساحة كم2	بداية المحادثات	اتفاقيات التسوية
حدود بورما	1.909	1961	استرجعت الصين ما يقارب 18% من الإقليم موع الخلاف.
حدود النيبال	2476	1960	استرجعت الصين 06% من المناطق المتنازع عليها.
الحدود الهندية	125000	1960	اقترحت الصين الحصول على 26% من الأراضي المتنازع عليها ، الخلاف مازال مفتوحا.
		1996	باشرت الصين إجراءات لبناء الثقة وأبرمت عدة بروتوكولات حدودية مع الهند
الحدود مع كوريا الشمالية	1165ا	1996	استرجعت الصين 40% من الأراضي المتنازع عليها
الحدود مع منغوليا	16808	1962	استرجعت الصين 29% من الأراضي المتنازع عليها.
الحدود مع باكستان	8806	1962	استرجعت الصين 60% لكنها قامت بتحويل 1942 كم2 إلى باكستان
حدود أفغانستان	7381	1963	لم تسترجع الصين أي من إقليم واخان المتنازع عليه.
حدود روسيا	1000	1991	استرجعت الصين 52% من الجزر النهرية وتم تقسيم المناطق الأخرى مناصفة.
حدود بهوتان	1121	منذ 1984	اقترحت الصين حل الخلاف بحصولها على 24% من الأراضي، والخـــــلاف مازال مستمرا.
الحدود مع اللاوس	18	1993-91	اقترحت الصين حل الخلاف بحصولها على 50% من الأراضي، والخلاف مازال مستمرا.
الحدود مع فيتنام		1993	اقترحت الصين حل الخلاف بحصولها على 50% من الأراضي، والخلاف مازال مستمرا.
الحدود الروسية (غرب)		1994-92	اتفاقية لتحديد خط المراقبة
حدود كازخستان	2420	1994	استرجعت الصين ما يقارب 22% من الأراضي موضع الخلاف.
حدود كيرغيتان	3650	1996	استرجعت الصين ما يقارب 32% من الأراضي موضع الخلاف.
حدود تاجيكستان	28430	1989	استرجعت الصين ما يقارب 04% من منطقة بامير وتم تقسيم باقي القطاعات مناصفة.
الجزر الإستراتيجية على الحدود الروسية	408	2004	تم تقسيم المناطق الخلافية مناصفة.
جزر التنين الأبيض	05	—	الخلاف مازال مستمرا و لم يتم تحويل أي من الأراضي المتنازع عليها إلى فيتنام.
جزر باراسال	10	—	الخلاف مازال مستمرا
جزر سبراتلي	5	—	الخلاف مازال مستمرا
جزر سينكاكو	—	—	الخلاف مازال مستمرا.

(3) Michael A. Shambers, Rising China; A Threat to it's Neigbours?, Op. Cit, p 68

المصدر: M. Taylor Fravel, Regime Insecurity and International Cooperation; Explaining China's Compromises in Territorial Disputes, International Security, Vol. 30, No. 2 (Fall 2005), p (56.57)

ويحاج هؤلاء اللبراليون بان التهديد الذي تطرحه الصين محدود في الوقت الحالي لان قدراتها محدودة، ومحدود بشكل اكبر لان الصين ليس لها نوايا عدوانية تجاه جيرانها على ما يبدوا، ومازالت حتى الآن منشغلة بإصلاحاتها الداخلية ورغبتها في خلق نمو اقتصادي،وشرعية قيادة ما بعد ماو تعتمد بشكل ثقيل على قدرتها في تسريع النمو الاقتصادي الذي يتطلب إصلاح اقتصادي هام يشمل قوى السوق، وجهود الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أصبح عنصرا أساسيا في هذه الإستراتيجية.

الأهم حتى الآن هو أن الصين لم تحل محل الاتحاد السوفيتي كتهديد عال لمصالح الدول الرأسمالية وتهديد للأمن العالمي، أكثر من ذلك لا تسعى الصين حتى الآن لنشر رؤى إيديولوجية معينة، أو لتجميع الدول الأخرى تحت قيادتها الإيديولوجية، ومع تسليمهم بوضوح الأهداف الصينية في كبح النفوذ الأمريكي عالميا من خلال الترويج لنظام متعدد الأقطاب، يحاج اللبراليون بان ذلك لا يشكل تهديدا للأمن العالمي، ويعتبر ريتشارد نيكسون وهنري كسينجر أول من نادى بنظام تعددي من خمسة أقطاب خلال زيارتهما التاريخية إلى الصين.[1]

وحتى بالنسبة لتايوان، استطلاعات الرأي في الصين تظهر رغبة الصينيين الشديدة لحل الخلاف بالطرق السلمية، في احد الاستطلاعات التي أجريت في مارس 2004، عبر 58% من المستجوبين عن اعتقادهم بان العمل العسكري ضد تايوان غير ضروري، وأبدى 15% فقط تشجيعهم لأي عمل عسكري"لتحرير تايوان".[2]

وبشكل عام يراهن اللبراليون على إمكانية تجنب النتائج السلبية التي عادة ما ترافق نمو القوى الجديدة ، وهم يدعون إلى دعم القوى الديمقراطية في الصين، وتعزيز سياسة التعاطي مع هذه القوة النامية وتكثيف شبكة التفاعلات معها لربط الاقتصاد الصيني بالاقتصاد العالمي، بشكل يجعل الصين واحدة من القوى المستفيدة من النظام القائم، وتسعى لتعزيز المؤسسات السياسية والاقتصادية القائمة.

---

(1) Ibid, p 67

(2) Clash of the Titans, Brzezinksi, Zbigniew & Mearsheimer, John J., Foreign Policy, Jan/Feb2005, Issue 146,p 47

المبحث الثاني: مصادر سلوك الصين المستقبلي؛ القوة أم القيم؟

النقاش الواقعي- الليبرالي حول التوجه المستقبلي والمحددات الأساسية للسلوك الخارجي للصين يعكس خلافاتهما حول موقع الصين الحالي في النظام الدولي، وحول العوامل التي سوف تكون أكثر تأثيرا في تحديد سياق الدور العالمي المتوقع للصين، وبشكل مشابه تقريبا، فان الصورة الأكثر وضوحا من الحوار هي الخلاف الكبير بين الليبراليين والواقعيين في قراءة مختلف جوانب المسألة.

وبعكس الليبراليين، اغلب الواقعيين متشائمين، وفي حين أن الليبراليين يركزون على دور "القوى التقدمية في قيادة العالم إلى مستويات أعلى من الازدهار والسلام، يرى الواقعيون أن هناك قوانين طبيعية لا يمكن التخلص منها تحتم الصراع من اجل القوة والبقاء، وبالنسبة لليبراليين التاريخ هو خط منحني بشكل سلس، وهو عند الواقعيين حلقة مفرغة، والسبب هو الفوضى الدولية، وفي غياب سلطة عليا لحل الخلافات وفرض النظام فان الصراع هو المعيار، والقوة المادية-وبالخصوص القوة العسكرية- للوحدات المختلفة هي العنصر الحاسم في تشكيل نماذج العلاقات بينها.[1]

من هذا المنطلق الميزة الأساسية للسلوك الخارجي المستقبلي للصين هي قوتها المتنامية، وهي المتغير الحاسم لأي سلوك في سياستها الخارجية، غير أن الليبراليين بتأكيدهم على "القوى التقدمية"، يرون أن مفتاح السلوك المستقبلي للصين هو مدى اندماجها في "الجماعة الدولية"، والانتشار الذي لا يمكن تحاشيه لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، دون إغفال المكاسب التجارية التي تجنيها الصين من علاقاتها مع القوى الكبرى المنافسة والتي لا يمكن لصناع القرار في بكين التضحية بها لخدمة أغراض توسعية.

المطلب الأول: قدرات الدولة تشكل نواياها

كما سبق وان رأينا في أجزاء مختلفة من هذا البحث، تتميز الواقعية باستنادها الواسع للتاريخ وتتميز عن المثالية والليبرالية من هذا الجانب، وقبل التحول إلى المستقبل، من المهم بالنسبة لأصحاب هذا الطرح استرجاع الماضي، وبخصوص حالة الصين، يلجا الواقعيون إلى دراسة حالات تاريخية مشابهة لقوى صاعدة سابقة، في تحليله الشهير لـــ"نمو العداء الأنجلو-ألماني" يشير بول كينيدي ***Paul Kennedy*** إلى جملة من

(1) Aaron L. Friedberg, The Future of U.S.-China RelationsIs Conflict Inevitable ?, International Security, Vol.30, No.2(Fall2005), p 07

العوامل تتضمن العلاقات الاقتصادية الثنائية، التحول في توزيع القوة على الصعيد العالمي، التطور في التكنولوجيا العسكرية،العملية السياسية الداخلية... مزيج هذه العوامل قاد ألمانيا وبريطانيا إلى حافة الحرب العالمية الأولى،[1] ويمكن للواقعيين المعاصرين محاكاة هذه الوقائع، وعليهم فعل شيء مشابه إذا أرادوا بناء تحليلات كافية حول الميزة التي سوف تكون خاصية العلاقات الأمريكية الصينية كمؤشر رئيسي على مستقبل التوازن الدولي.

استقراء التاريخ:

على مر التاريخ، كانت هناك أحداث قليلة أثارت قدرا من الانتظام أو الفوضى في الحياة الدولية مثلما أثاره ظهور قوة كبرى جديدة على المسرح الدولي، ومنذ الحرب البيلوبونيزية قبل أكثر من ألفي عام – والتي يرجع سببها بكلمات ثوسيديدس الشهيرة، "إلى نمو قوة أثينا والخوف الذي سببه ذلك في اسبرطة"–إلى صعود ألمانيا في هذا القرن، كانت كل إضافة جديدة تقريبا إلى صفوف الدول الكبرى تنتهي إلى إثارة عدم الاستقرار العالمي والحرب، وقد عرف هاليت كار "مشكلة التغير السلمي" بأنها المعضلة المركزية للعلاقات الدولية.[1]

وعلى مسار التاريخ، كانت الدول التي شهدت نموا ملحوظا في مواردها المادية، تسارع نسبيا إلى إعادة تحديد وتوسيع نطاق مصالحها السياسية في الخارج، قياسا بزيادة إنفاقها العسكري، وإثارة الحروب، والاستيلاء على الأراضي، ونشر الجنود والدبلوماسيين، والمشاركة في صنع قرارات الدول الكبرى، وقد خلص بول كينيدي إلى أن هناك"صلة واضحة بين للغاية بين الصعود والهبوط الاقتصادي لأي من القوى الكبرى، وبين صعودها وانهيارها كقوة عسكرية مهمة(أو إمبراطورية عالمية)، يكتب زكريا :

> "...تقف السويد مثلا واضحا لاتجاه يمكن للمرء أن يرصده ضمن جميع القوى الصاعدة تقريبا، من هولندا في أواخر القرن السادس عشر، إلى بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر، إلى اليابان في أواخر القرن التاسع عشر، لقد ظلت بروسيا، على سبيل المثال، دولة من الدرجة الثانية إلى أن حققت انطلاقها الاقتصادي في خمسينيات القرن التاسع عشر، وفيما بين 1830 و 1880 زاد نصيب الدولة الألمانية في الإنتاج الصناعي العالمي بنحو 150%، ونما الناتج القومي الإجمالي لألمانيا فيما بين 1840 و 1870 أكثر من أي دولة أوروبية أخرى، وبالارتباط مع الثورة العسكرية البروسية في ستينيات القرن التاسع عشر، ساند هذا النمو الحروب الناجحة لتوحيد ألمانيا، وبعد حرب السبعين، هيمنت ألمانيا، "بدعم من قوتها الصناعية التي لا تضارع، وبقيادة

---

(2) Ibid, p 12.

(1) فريد زكريا، من الثروة الى القوة، الجذور الفريدة دور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، مركز الأهرام للنشر، القاهرة، 1999، ص 09

الداهية بسمارك، على منظومة الدول الأوروبية الكبرى، ولاحظ الدبلوماسيون في حينه أن جميع الطرق تؤدي إلى برلين".[2]

وفي عالم اليوم، صعود قوة كبرى جديدة سوف يسبب موجات وأصداء عبر الكرة الأرضية، والأسئلة التي يوجهها عامة الناس حول القوى الجديدة هي نفسها التي تنطبق على لحالة الصينية، ومع إعادة توحيد ألمانيا عام 1990، حذر اللورد **شوكروس** السياسي ورجل القانون البريطاني البارز من أن أوربا قد تقع في خضم الفتنة إذا عمد الألمان إلى "استخدام القوة السياسية المتكافئة مع قوتهم الاقتصادية"، وعلى الجانب الآخر من العالم، أدى صعود القوة الاقتصادية اليابانية إلى خلق مجموعة من المتخصصين والمحللين السياسيين الذين يختلفون حول ما إذا كانت طوكيو تزداد ثراء من اجل أن تصبح قوية أم أنها ستكسر القاعدة، ولن تصبح شيئا أكثر من كونها "قوة مدنية عالمية"، والسبب الرئيسي في أن صعود الصين يبدوا مهددا للكثيرين ، هو أنها تنتهج فيما يبدوا مسارا تقليديا شاملا، وتبسط سلطانها ومصالحها بالترادف مع ذلك،[1] كتب جون ميرشايمر:

"من غير الممكن أن يكون نهوض الصين سلميا، وإذا استمر نموها الاقتصادي الدراماتيكي خلال العقود القليلة القادمة، سوف تتورط الولايات المتحدة والصين-على الأرجح- في تنافس امني شديد مع إمكانية التصعيد إلى حرب مفتوحة، والتنبؤ بمستقبل آسيا يحتاج إلى نظرية لتفسير تصرف القوى الصاعدة وردود فعل الدول الأخرى، نظريتي للسياسات الدولية تقول برغبة الدول القوية في تثبيت هيمنتها الإقليمية، وفي الوقت ذاته أن تجعل من المؤكد انتفاء وجود قوة كبرى معادية تسيطر على إقليم آخر...الهدف النهائي لكل قوة كبرى هو مضاعفة نصيبها من القوة العالمية ، وفي نهاية المطاف السيطرة على العالم"[2].

القوة تولد ميلا لاستخدامها :

بالنسبة لدعاة الطرح الواقعي، فان الأمة تحدد مصالحها بلغة القوة، وفي حين أن هذه العبارة منقولة عن هانس مورغنثو، فان لها أصلا عريقا متميزا، فمنذ تأكيدات ثوسيديدس قبل أكثر من ألفي عام في حوارات ميليان بأن "الأقوياء يفعلون كل ما تمكنهم القوة من صنعه، فقد دأب دعاة الواقعية على ترديد التفسير القائل بان طبيعة الإنسان وما تمليه الفوضوية في النظام الدولي يؤديان إلى ما اسماه **فريدريك**

---

[2] نفسه، ص ص(18-20).

[1] فريد زكريا، من الثروة الى القوة، الجذور الفريدة دور أمريكا العالمي، مرجع سابق، ، ص 19

[2] CLASH OF THE TITANS , Brzezinksi, Zbigniew & Mearsheimer, John J., Foreign Policy, Jan/Feb2005, Issue 146,p(147-148)

الأكبر"المبدأ الدائم للحكام"؛ "أن يتوسعوا بقدر ما تسمح به قوتهم"، وتشير القوة في هذه الصياغات إلى المصادر المادية المتاحة للأمة، وهذا الشرح يقود إلى الافتراض الثاني، وهو أن الموارد الزائدة تؤدي إلى إثارة طموحات اكبر.[3]

ويمكن صياغة فرضية الواقعية التقليدية كما يلي، توسع الدول مصالحها السياسية في الخارج عندما تتزايد قوتها النسبية، وتقدم **نازلي شكري وروبرت نورث** ***Nazli Choucri & Robert C.North*** تفسيرا واضحا حول تداعيات هذه الفرضية، :"بالرغم من إعلانات عدم التدخل أو حتى النوايا السلمية الصادقة، فان الدولة المتنامية القوة تترع إلى توسيع أنشطتها ومصالحها خارجيا-بالتصادم مع دوائر نفوذ دول أخرى- لتجد نفسها متورطة في صراعات دولية وأزمات وحروب...وكما نمت الدولة، ومن ثم عظمت قدراتها، زاد احتمال انتهاجها تلك النزعة".[1]

وقد لاحظ روبرت جيلبين الارتباط الديناميكي بين القوة والمصالح وكتب "القانون الواقعي للنمو المتفاوت يقضي ضمنيا بأنه مع زيادة القوة لمجموعة ما أو لإحدى الدول، فان هذه المجموعة أو الدولة سوف تغريها محاولة زيادة سيطرتها على المحيط، ومن اجل تعزيز أمنها الخاص فإنها ستحاول توسيع سيطرتها السياسية والاقتصادية والإقليمية، وستحاول تغيير النظام الدولي وفقا لرؤية جماعات المصالح الخاصة فيها"، ويقدم بول كينيدي بعد استعراض النظام الدولي منذ عام 1500م، ادعاءا تجريبيا ينتهي إلى نفس الاستنتاجات "أن السجل التاريخي يوحي بان هناك ارتباطا واضحا للغاية على المدى الطويل بين صعود وهبوط قوة كبرى وبين نموها وانهيارها كقوة عسكرية مهمة (أو إمبراطورية عالمية).[2]

ومع مرور الوقت أصبح هذا انتهاج القوى الكبرى للسلوك التوسعي أمرا عاديا، ابعد من ذلك كان الساسة الأوروبيين ينظرون إلى الدولة التي لا تحول ثراءها إلى نفوذ سياسي أمر شاذ، كتب فريد زكريا:

> "..كانوا في القرن الثامن عشر يتحدثون في تعجب وازدراء عن "المرض الهولندي"، ذلك المرض الذي يمنع امة تتمتع بازدهار فردي وبراعة تجارية فائقة ...من أن تصبح دولة لها نفوذ وقوة كبيرين، إذ يستطيع البلد بما له من ثروة كبرى أن يبني آلة عسكرية ودبلوماسية قادرة على تحقيق أهدافه في الخارج، غير أن هذه الأهداف ذاتها...اتجهت كلها نحو التوسع مع نمو الموارد، وبكل الوضوح أدرك رجال الدولة الأوروبيون ممن نشؤوا في ظل منظومة الدول الكبرى، أن القدرات تشكل النوايا"[3]

---

[3] فريد زكريا، مرجع سابق، ص (27-28).
[1] فريد زكريا، من القوة الى الثروة، مرجع سابق، ص 29
[2] نفسه، ص 29
[3] نفسه، ص 11

فريد زكريا يرجع أسباب تأخر ظهور الولايات المتحدة كقوة دولية إلى ما يسميه بـــ"المرض الهولندي"، فعلى الرغم من أنها خرجت من الحرب الأهلية كدولة صناعية قوية، وكواحدة من أغنى ثلاث أو أربع دول في العالم، إلا أن سياستها الخارجية كانت تتميز برغبتها في عدم توريط نفسها في الخارج، ومن هذا المنظور فان الصين ستكون مصابة هي الأخرى بـــ"المرض الهولندي"، إذا لم توسع نفوذا خارجيا موازيا لقوتها الهائلة، وهي الحالة التي سوف نناقشها فيما يأتي.

الحالة الصينية :

يعد جون ميرشايمر احد ابرز الواقعيين المتشائمين حول مستقبل التوازن الدولي في ظل معطيات القوة الصينية المتنامية، ويحاج ميرشايمر بان الصين ستسعى حتما للسيطرة على آسيا بنفس الطريقة التي سيطرت بها الولايات المتحدة على نصف الكرة الغربي، تحديدا، سوف تكافح الصين من اجل توسيع فارق القوة بينها وبين جيرانها خصوصا اليابان وروسيا، بشكل يكفل عدم وجود قوة كبرى في آسيا بإمكانها تهديد الصين، وعلى الرغم من أن ميرشايمر يستبعد لجوء الصين إلى غزو البلدان الآسيوية الأخرى، إلا انه يرجح إقدام الصين على رسم حدود السلوك المقبول على البلدان المجاورة تماما مثلما تفعله الولايات المتحدة في الأمريكتين، وسوف تسعى إلى دفع الولايات المتحدة خارج آسيا بنفس الطريقة التي دفعت بها الولايات المتحدة القوى الأوروبية الكبرى بعيدا عن نصف الكرة الغربي، وتثبيت الهيمنة الإقليمية هو ربما الطريق الوحيد لاسترجاع تايوان.[1]

جون ميرشايمر واغلب الواقعيين المتشائمين يعتمدون في تنبؤاتهم على ثلاث عناصر تحليلية تعتبر معيارا أساسيا للحكم على سلوك الصين الخارجي ومن ثم مستقبل التوازن الدولي خلال العقود القادمة:

1. القوة الصينية: نامية

بالنسبة للمتشائمين الواقعيين، الميزة الوحيدة الأكثر أهمية للصين الحالية هي قوتها المتنامية، وأي شيء آخر بما في ذلك خاصية السلوك المستقبلي للصين تنتج من هذا الواقع، باعتماد القدرة الاقتصادية كمؤشر تقريبي عن القوة الوطنية الإجمالية، فانه من الواضح أن النمو الصيني سريع بشكل كبير جدا، ومنذ بدا الإصلاحات الاقتصادية عام 1978، تضاعف الناتج الداخلي الخام أربع مرات تقريبا، وحسب بعض التقديرات، سوف يتضاعف الاقتصاد الصيني مجددا في منتصف العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، وعلى الرغم من أن هذه التقديرات تشوبها العديد من الشكوك والصعوبات، إلا أن تقديرات العديد من الخبراء هي أن الاقتصاد الصيني سوف يتخطى الاقتصاد الأمريكي قبل سنة 2015، حيث يبدوا أن سرعة

(1) CLASH OF THE TITANS, Op. Cit, p 48

وضخامة النمو الصيني في العقود الأخيرة أمرا غير مسبوق، ويشبه إلى حد ما بروز الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد عالمي مطلع القرن العشرين، كتب فرايدبيرغ:

> "ما كان صحيحا للولايات المتحدة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين...حيث جلب النمو الاقتصادي السريع في سياقه توسع القدرات العسكرية، فكذلك الشأن بالنسبة للصين..ناتج داخلي خام نام بشكل سريع يعزز جهود عسكرية واسعة ومتوسعة، وفي السنوات الأخيرة، نمت النفقات العسكرية الصينية بشكل يبعث على القلق".[1]

وحسب فرايدبيرغ نمو معدلات الإنتاج، الدخل الفردي، والقدرات التكنولوجية التي ترافق النمو الاقتصادي سوف تترجم حتما في قدرات متنامية لامتصاص الموارد الموجهة لاستيراد الأسلحة، وفي النهاية تطوير مثل هذه الأنظمة محليا، وهذه التوقعات نابعة من النموذج العام للتنمية العسكرية الصينية على مر العقود الماضية، وهناك توقعات عديدة بقدرة الصين على بناء واستخدام نظم عسكرية قادرة على قلب التوازن الدولي القائم.

2. أهداف الصين: متوسعة

يشير اغلب الواقعيين إلى أن القوى الصاعدة نزعت عبر مراحل التاريخ المختلفة، لإحداث اضطرابات خطيرة في النظام القائم بغض النظر عن شكل نظامها الداخلي، وقد بين صامويل هانتنغتون أن "التوسع الخارجي للملكة المتحدة وفرنسا، ألمانيا واليابان، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، تزامن مع مراحل تصنيعها القوي ونموها الاقتصادي".[2]

انطلاقا من هذه الوقائع، وبالنظر إلى حجم التوسع الاقتصادي الصيني وقدراتها العسكرية المتنامية، يقتنع اغلب الواقعيين بان الصين قوة صاعدة، وبما أنها كذلك، فمن غير المحتمل أن تتصرف بشكل مختلف عن شاكلة الآخرين من نمطها عبر التاريخ، هذا هو تصور هانتنغتون، وبعد توصيف العلاقة في الحالات السابقة بين النمو الداخلي السريع والتوسع الخارجي، تنبأ بان الصين أيضا"سوف تتحرك بدون أدنى شك في هكذا سياق في العقود القليلة القادمة"، وهو التصور الذي عبر عنه ميرشايمر بقوله أن استمرار صعود القوة الصينية يؤدي بالصين"مثل كل القوى الأخرى السابقة، إلى البحث عن هيمنة إقليمية فعلية".[3]

---

(1) Aaron L. Friedberg, The Future of U.S.-China Relations,Op. Cit, p 19

(2) Ibid, p (18-20)

(3) John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics.* New York: W.W. Norton, 2001.p 400

بعض المفكرين الواقعيين أمثال بيرنشتاين، مانرو وروبرت روس يمدون خطوة ابعد في القطع بانتهاج الصين لسلوك عدواني مبرر، وهؤلاء الباحثين مع اختلافات بسيطة، يؤكدون على العلاقة بين قرنين من "الانحطاط الوطني" وأهداف الصين المحتملة في "فترة متجددة من القوة على الصعيد الدولي"، ويحاج هؤلاء الواقعيون بان"قرن العار" الذي بدآ بحرب الأفيون في أربعينيات القرن التاسع عشر وانتهى بخروج القوات اليابانية من البر الصيني بعد الحر بالعالمية الثانية قد ترك بصماته بارزة في نفوس القيادة والشعب الصيني، وحساسيتهم شديدة تجاه الاستخفاف الكبير الذي عانت منه الصين من قبل القوى الكبرى وعلى رأسها اليابان، هذه التجار بالمريرة جعلت الصينيين حذرين من محيطهم، وهي اليوم تعزز طموحاتهم لتأسيس مجال من النفوذ أو منطقة تحت المراقبة لإعاقة حدوث تهديدات جديدة في المستقبل.

ملاحظين آخرين مثل ستيفن موشر ***Steven W. Mosher*** يتناولون هذه العلاقة من زاوية أخرى، ويشيرون إلى أن الصين كانت لقرون عديدة، قبل وقوعها تحت هيمنة القوى الغربية، القوة المهيمنة في آسيا ومحور النظام الإقليمي الآسيوي، مؤكدين أن القيادة الحالية في بكين من المرجح أن تصغي إلى ذلك العهد من التفوق والكبرياء الصيني، وتبحث عن إعادة تثبيت قوتها المهيمنة في شرق آسيا، بعض الأوساط الحكومية الأمريكية خلصت إلى أن القيادة الصينية تهدف إلى "تعزيز النفوذ الصيني في شرق آسيا بشكل يتخطى الدور الأمريكي"، وإذا كان هذا صحيحا، ومع فرضية استمرار إستراتيجية الولايات المتحدة في معارضة أي سيطرة من قوى معادية أخرى، فسوف تعرف المنطقة تنافسا امنيا شديدا وقابلا للتصعيد بين القوتين الباسيفيكيتين.

3. المأزق الأمني: نحو الاشتداد

حتى إذا لم نتقبل الصورة السابقة حول أن هدف الصين هو اخذ موقع الولايات المتحدة كقوة متفوقة في شرق آسيا، فانه من الممكن الوصول الى خلاصات مشابهة حول الميزة المستقبلية للعلاقات الأمريكية الصينية ومن ثم مستقبل التوازن الدولي بإثارة آلية المأزق الأمني،[••] وبعبارات أخرى، رغم أن الطرفين يبديان حتى الآن أهداف دفاعية، إلا أن الإجراءات التي يتخذها كل طرف لتامين موقعه تثير

[••] المعضلة أو المأزق الأمني Security Dilemma مصطلح جديد نسبيا صاغه لأول مرة عالم السياسة الأمريكي **جون هارز** John Herz (1950)، ومنذ ذلك الوقت تم تداول المفهوم من قبل العديد من الباحثين، خصوصا **روبرت جيرفيس وتشارلز جلازر** Charles Glaser، وأصبح مفهوم المعضلة الأمنية ميزة أساسية للحوار الدفاعي- الهجومي ضمن الواقعية (Intra réalist debate).

والمعضلة الأمنية تشير إلى الحالة الفوضوية للنظام الدولي، في هذه الحالة كل دولة مسؤولة بشكل تام على حماية نفسها من دول عدوانية محتملة، وعليها اكتساب الوسائل لتحقيق ذلك من خلال بناء القدرات العسكرية، لكن عند اكتسابها لوسائل "دفاعية"، تصبح هذه الدولة مصدر تهديد للآخرين، الذين يلجؤون بدورهم إلى بناء ترسانة عسكرية، وينقصون بذلك من مستوى أمن الدولة الأولى، هذه الحالة هي معضلة، لأن الدول Alan Collins,"state عليها تعزيز أمنها، لكن محاولاتها لتحقيق ذلك، قد تكون نتائجها في الحقيقة عكسية وتجعل من نفسها أقل أمنا، انظر: induced security dilemma; Maintaining the tragedy", Cooperation and Conflict Vol 39, 2000.

إجراءات مضادة في الجانب الآخر، وهذا هو جوهر المأزق الأمني كما صورته الأعمال الكلاسيكية لجون هارز وروبرت جيرفيس وبعض الواقعيين الآخرين.

وبخصوص تايوان، هدف الصين هو–على اقل تقدير– إعاقة تحرك هذه الجزيرة نحو الاستقلال الفعلي لكنهم يعتقدون أن عليهم ممارسة تهديدات دورية لتخويف تايوان، وفي الجانب المقابل، تهدف الولايات المتحدة الى إعاقة أي مسار للتوحيد القسري، لكن التهديد الصيني والترسانة العسكرية الصينية المتنامية تعزز المخاوف من أن بكين قد تشعر بقدراتها على تحقيق أهدافها من خلال استخدام القوة، خصوصا وان التاريخ يثبت أن الصين لجأت في فترات معينة الى استخدام القوة بشكل قسري رغم ضعفها العسكري، مثلما حدث في الحرب الكورية (1950-1953)، وفي الصدامات الحدودية مع الاتحاد السوفيتي في ستينيات القرن العشرين،[1] من جهتها تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على رادع قوي، وقد تشعر بأنها مرغمة على مضاعفة مساعداتها العسكرية الى تايبي، واتخاذ إجراءات أخرى كتعبير عن نواياها في التدخل في حالة مهاجمة تايوان، وفي شكل جملة من الأفعال وردود الأفعال، سوف تصبح الصين أكثر خوفا من انفلات تايوان وإعلان استقلالها، معبرة عن ذلك بتشديد جهودها العسكرية.[2]

الجهود الصينية الحالية في تنصيب عدد من الصواريخ الباليستية يشكل تهديدا ليس لتايوان فحسب بل لليابان والولايات المتحدة ودول إقليمية أخرى، كما أن نشر الولايات المتحدة لبعض أشكال أنظمة الدفاع الصاروخي كإجراء لحماية أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة في الباسيفيكي الغربي، إجراء مهدد بشكل واضح للأمن الصيني، لأنه يقوض قدراتها في التحكم في التطورات الإقليمية غير المرغوبة، خصوصا في حالة توسيع نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي ليشمل تايوان، وفي ظروف كهذه يمكن تخيل تنافس عسكري بين السلاح الهجومي الصيني من جهة والسلاح الموجه أساسا لأغراض دفاعية لكل من اليابان، الولايات المتحدة، وتايوان من جهة ثانية، وفي الواقع، يبدوا أن هذه الحالة موجودة الآن.[3]

انطلاقا من هذه المتغيرات الثلاث، وبتطبيق أدوات الواقعية الهجومية على أوربا وشمال شرق آسيا، يتنبأ جون ميرشايمر بحالة من انعدام الاستقرار وحتى الحرب خلال العشرين سنة القادمة (بدءا من عام 2001)، ويؤسس ميرشايمر تصوره على متغيرين أساسيين، بقاء القوات الأمريكية في هذين الإقليمين، والتحول المتوقع في بنية القوة الإقليمية، انطلاقا من اعتقاده أن الاستقرار الحالي مرده التواجد العسكري الأمريكي في الإقليمين.[1]

---

(1) Thomas J. Christensen, The Contemporary Security Dilemma: Deterring a Taiwan Conflict, The Washington Quarterly, Vol.25,No.4(Autun 2002).p 14

(2) Ibid, p 14

(3) Thomas J. Christensen, The Contemporary Security Dilemma , Op. Cit, p 15

(1) Glenn H. Snyder, Mearsheimer sWorld—Offensive Realism and the Struggle for Security, A Review Essay International Security, Vol. 27, No. 1 (Summer 2002),p 168

يعتقد ميرشايمر أن القوات الأمريكية ستعود إدراجها مع بداية العقدين القادمين، وفيما يتعلق بمنطقة شرق آسيا، يقدم ميرشايمر سيناريوهين مختلفين، الأول هو تباطؤ الاقتصاد الصيني وبقاء اليابان كأغنى دولة في آسيا، والثاني هو مواصلة الصين لنموها الاقتصادي السريع وتخطي اليابان، في الحالة الأولى لا يمكن لأي من الدولتين أن تصبح في وضع القوة المهيمنة، وبانسحاب القوات الأمريكية، يكون اليابان مرغما على اكتساب الرادع النووي، وينشا نوع من الاستقرار نتيجة قيام نظام متعدد الأقطاب بين كل من الصين، اليابان، وروسيا.[2]

في للسيناريو الثاني الذي يرجحه ميرشايمر، سوف تتخطى الصين اليابان وربما الولايات المتحدة أيضا، وتصبح بذلك في وضع المهيمن، وفي هذه الحالة سوف تكون الولايات المتحدة مجبرة على إبقاء قواتها في الإقليم أو إعادتها إذا تم سحبها لموازنة القوة الصينية، وينشا في خضم ذلك نظام غير متوازنا طالما أن الصين تقترب من تحقيق هيمنة تامة في شرق آسيا، والدول الأخرى بما في ذلك الولايات المتحدة تحاول احتواء بالصين، ويقدم ميرشايمر واحدة نصائحه الصريحة القليلة للولايات المتحدة، غير من "سياسة التعاطي" مع الصين إلى احتوائها، افعل ما يمكن فعله لتعطيل النمو الصيني.[3]

وباختصار تركيز الواقعيين على تجربة القوى الكبرى السابقة قادتهم إلى استنتاج قواعد حديدية لنظرية سياسية تشير إلى نزاع لا يمكن تجنبه، والحالة أشبه ما تكون بقانون طبيعي يحكم علاقة القوى الصاعدة بالوضع القائم، حيث تسعى القوى الصاعدة لتحدي النظم الحدودية القائمة، الترتيبات المؤسساتية، والنظم الأخلاقية والمعنوية التي تم وضعها خلال فترات ضعفها النسبي، وتعتقد أن حقوقها قد سلبت منها، بفعل ضعفها السابق، وجهودها لأخذ مكانها كقوة سياسية وعسكرية موازية لقوتها الاقتصادية يشكل تحديا لدول الوضع القائم، ويدخلها في تنافس امني شديد معها، لان التعارض بين مصالح القوة الصاعدة وقوى الوضع القائم لا يمكن حله سلميا بفعل نوعية المطالب التي تقدمها الدولة الصاعدة.

وبتطبيق هذه القواعد على الحالة الصينية، يحاج الواقعين بأنه لا يوجد ما يدعونا لان نتوقع تصرف الصين بشكل مختلف عن القوى التاريخية الكبرى، اليابان وألمانيا تبنتا سياسات البحث عن "مجال حيوي"، وصناع القرار في الولايات المتحدة تصرفوا بشدة عندما أرسلت القوى الأوروبية الكبرى قواتها إلى القارة الأمريكية، وتم النظر إليها كتهديد لأمنها، فهل الصينيين اقل اهتمامهم ببقائهم مقارنة بالغربيين؟ أم أنهم أكثر ديمقراطية وأكثر التزاما بالمعايير الأخلاقية؟ في الواقع هم ليسوا بواحدة من هذه الصفات، وبعبارات واقعية وجيزة، المشكلة مشكلة قوة، والمقدرة العسكرية تولد ميلا لاستخدامها.

---

(2) Ibid, p 169

(3) John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics. New York: W.W. Norton, 2001., p 400

المطلب الثاني :دور القيم التقدمية

في الشؤون الخارجية، التفاؤل هو شعور شائع لدى اللبراليين، وبخصوص إمكانيات السلام، التعاون، والتفاهم بين الأمم، اغلب اللبراليين متفائلين، ومن غير المفاجئ أن نجد اللبرالية المتفائلة شائعة وربما مهيمنة في أوساط التحليل الأمريكية، صناع القرار والملاحظين للشؤون الصينية حول مسالة مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية ومستقبل السياسة العالمية بشكل عام، ويؤمن اللبراليون بأن "القوة المسالمة" لثلاث ميكانيزمات أو متغيرات سببية معززة ومترابطة مع بعضها البعض، وهي الاعتماد المتبادل الاقتصادي، المؤسسات الدولية، والديمقراطية، كفيلة باستخلاص محيط دولي سلمي.[1]

الاعتماد المتبادل الاقتصادي :

يعتقد اللبراليون أن التبادل الاقتصادي يخلق مصالح مشتركة في علاقات جيدة بين الدول، وجود حجم اكبر من التجارة والاستثمارات المتدفقة بين دولتين يعني وجود جماعات اكبر من الطرفين ستكون لها مصلحة اكبر في تجنب النزاع والحفاظ على السلام، وهي فكرة قديمة تعود إلى كانط ومفكرين مثاليين آخرين، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل الأول.

ويشير اللبراليون إلى أرقام التبادل الاقتصادي الهائلة بين الصين والقوى الأخرى التي تنظر بقلق شديد للنمو الصيني وعلى رأسها الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، حيث تضاعف التبادل الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين بشكل دراماتيكي منذ الإصلاح الاقتصادي أواخر سبعينيات القرن الماضي، وقفز حجم هذا التبادل من 01 مليار $ عام 1978 إلى 120 مليار$ سنويا مع نهاية القرن العشرين، ووصل حجم المبادلات الثنائية إلى 245 مليار$ سنة 2004،[2] ونما تدفق الرأسمال بشكل مواز تقريبا، حيث تستقطب الصين مصادر هامة في شكل استثمارات، كما أن دخول الصين في منظمة التجارة العالمية فتح مجالا أوسع لدخول السلع والرأسمال الأجنبي، وسوف تتضاعف كثافة الروابط التجارية بين الولايات المتحدة والصين مستقبلا.

ويؤكد اللبراليون أن التبادل الاقتصادي ساهم في خلق مصلحة مشتركة قوية في السلام بين القوتين الباسيفيكيتين، وساهم في عرقلة بعض الخلافات الكبيرة، مثل حادثة قصف السفارة الصينية في بلغراد أثناء الحرب على يوغسلافيا عام 1999، كما أن القوى الاقتصادية من المحتمل أن تستمر في دفع الدولتين نحو تقارب اكبر، وتعيق بذلك أية نوايا أو ميول مستقبلية نحو الصدام المباشر.

---

(1) Aaron L. Friedberg, The Future of U.S.-China Relations,Op. Cit, p 12

(2) Ibid, p 12

وبشكل مشابه، تعرف الروابط الاقتصادية الإقليمية في شرق آسيا توسعا كبيرا، في سنة 2003 بلغ حجم التجارة بين الصين والبلدان الآسيوية الأخرى 495 مليار$ بزيادة قدرها 36.5% عما كان عليه الحال سنة 2002، وخلال الثماني أشهر الأولى من سنة 2004 تصاعد حجم التجارة مع الهند بنسبة 85%، ومع اليابان بـــ27%، مع ماليزيا 35%، والفيليبين 47 %، كوريا الجنوبية 46%، روسيا 32%، تايلندا 38%، ومع فيتنام 58بـــ%، وفي الوقت الراهن أكثر من 50% من حجم التجارة الخارجية الصينية يتم في نطاق إقليمي.[1]

تمتين الروابط الاقتصادية بين الصين وجيرانها كفيل بجعل الصين تميل لتفضيل "التجارة على الحرب"*(to trade rather than to invade)*، ويجعلهاكثر نزوعا نحو التركيز على الرفاء الاقتصادي، وعدم اللجوء الى الخيارات العسكرية خوفا من المجازفة بمكاسبها التجارية والاقتصادية.وكما كتب نورمان انجل ***N. angell*** قبل الحرب العالمية الأولى أنه سوف لن تكون هناك حروب لأنها لم تعد مربحة.[2]

المؤسسات الدولية :

إضافة إلى إيمانهم بالتجارة كآلية لتحقيق السلام، يراهن اللبراليون بشكل اكبر على دور المؤسسات الدولية بأشكالها المختلفة في تحسين سبل التواصل والتفاهم بين الدول، بشكل يقلص الشكوك حول نوايا مختلف الأطراف، ويضاعف من قدرة الحكومات على اتخاذ تعهدات ملزمة ومعقولة تجاه بعضها البعض، ومن خلال كل ذلك، بإمكان المؤسسات الدولية تيسير أو مواجهة بعض التأثيرات الخبيثة للفوضى الدولية، وتشق الطريق نحو مستويات أعلى من التعاون والثقة بين مختلف الأطراف.

وبخصوص العلاقات الأمريكية الصينية، وعلاقات الصين بالجماعة الدولية بشكل عام، يشدد اللبراليون على الأهمية التي يحملها الانتشار الكبير للمؤسسات الإقليمية في شرق آسيا بعد نهاية الحرب الباردة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك آنفا، خصوصا تأسيس منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيك (APEC)، المنتدى الإقليمي لآسيان (ARF)، إلى جانب قمة شرق آسيا مع شبكة واسعة من المحادثات الثنائية العسكرية، وشبكة أوسع من المحادثات الأمنية شبه رسمية تجمع الباحثين و المحللين من مختلف دول الإقليم، سعت الصين لدخول عدد من المؤسسات العالمية المهمة، مثل منظمة التجارة العالمية التي دخلتها في 2001، ونظام عدم الانتشار النووي الذي انضمت إليه في 1996، فضلا عن ذلك تلعب الصين دورا أكثر نشاطا في الأمم المتحدة، ونمت عضويتها في المنظمات الحكومية بنسبة فاقت 200% بين 1977 و 1997.[1]

---

(1) David Shambaugh, China Engage Asia: Reshaping the Regional Order, Op. Cit, p 83

(2) Kenneth Waltz, Structural realism after the cold war, Op.cit, p 14.

(1) Aaron L. Friedberg, The Future of U.S.-China Relations,Op. Cit, pp(12-14).

الديمقراطية :

أكثر من أي شيء آخر، يعتقد الليبراليون بان الديمقراطية هي "قوة السلام"، والأنظمة التي تستمد قوتها وشرعيتها من رضا المحكومين هي الأقل تورطا في المغامرات العسكرية واقل انخراطا في الحروب، لان الهدف الحقيقي هو "ملء الجيوب"، ومع أن هناك بعض الاستثناءات التي تؤكد تصرف بعض الديمقراطيات بروح قتالية كبيرة تجاه بعض الدول غير الديمقراطية، إلا أنها نادرا–أن لم يكن مستحيلا– أن تذهب إلى الحرب ضد بعضها البعض، وانطلاقا من هذا التصور، سوف تتقلص إمكانية الحروب الدولية بقدر تضاعف عدد الدول الديمقراطية في العالم.[2]

ورغم تسليم الليبراليين بأنه مازال بعيدا عن الانتهاء، إلا أنهم يعتقدون أن مسار الدمقرطة مستمر الآن في الصين، وهو المسار الذي يلعب النمو الاقتصادي دورا هاما في تسريعه، بنفس الطريقة التي دفع بها انفتاح الصين على العالم الخارجي نموها الاقتصادي، فارتفاع الدخل الفردي يخلق طبقة متوسطة صينية نامية، وكما دلت التجارب التاريخية في أوربا وأمريكا الشمالية وبشكل احدث في آسيا، ارتفاع مداخيل فئة معينة توفر لها إمكانية لفعل ما هو اكبر من مجرد الكفاح من اجل كسب العيش اليومي، لتصبح محركا أساسيا لمسار الدمقرطة، وهناك أسباب عديدة تبعث على الأمل في أنها سوف تلعب دورا مشابها في الصين.[3]

إضافة إلى اعتقادهم بان النمو لاقتصادي يحرك الرغبة في الحقوق السياسية، يحاج الليبراليون بان النمو الاقتصادي يخلق رغبة وظيفية موضوعية للتحرر السياسي، انتفاء عقود ومحاكم وسيادة قانون موثوقة يقود حتما إلى اضطراب هذا النمو، والى جانب ذلك هذا النمو في حاجة إلى التدفق الحر للمعلومات، والنظم التي تبحث على تقييد الخطاب ومراقبة التواصل سوف تكون في وضع معرقل، وإذا أرادت الصين الاقتراب نحو مستويات الرفاهية في المجتمعات الصناعية الآخر–وكلها ديمقراطية– على الصين أيضا أن تصبح ديمقراطية مثلما تفعل اليوم، وانطلاقا من كل ذلك يتوقع اغلب الليبراليين استقرار العلاقات الخارجية الصينية، ودخول الصين إلى منطقة "السلام الديمقراطي" ***(Democratic Zone of Peace)***، وعلى الرغم من أن العملية قد تستغرق وقتا طويلا للانكشاف، فان إمكانية نزاع مفتوح وطويل بين الصين والعالم الديمقراطي سوف يكون ضئيلا ويشبه إلى حد ما إمكانية النزاع بين دول الاتحاد الأوروبي اليوم.[1]

الروابط المفترضة بين المتغيرات الثلاث (التجارة، الديمقراطية، والمؤسسات) كافية لاستخلاص سلوك سلمي للسياسة الخارجية الصينية، وهي النقاط الأساسية التي يركز عليها صناع القرار في الولايات المتحدة في علاقاتهم مع الصين، الرئيس كلينتون اعتمد هذه العناصر بعد تخليه عن فكرة ربط دخول الصين إلى السوق

---

(2) Ibid, p 15.
(3) Ibid, p 15
(1) Aaron L. Friedberg, The Future of U.S.-China Relations,Op. Cit,pp (14-16)

الأمريكي بانجازاتها في مجال حقوق الإنسان، والرئيس بوش من جهته وعلى الرغم من انتقاداته لبعض مظاهر سياسة كلينتون في التعاطي مع المسالة الصينية إلا انه تبنى نفس المنطلق تقريبا، التجارة تروج للديمقراطية وفي النهاية تروج للسلام، وقد عبر عن ذلك في خطاب له قبل أن يصبح رئيسا: "الانفتاح الاقتصادي يخلق تقاليد الحرية..وهذه الأخيرة تولد آمالا بالديمقراطية...مارس التجارة بشكل حر مع الصين والوقت في مصلحتنا".[2]

لقد شكلت هذه العناصر نقاط خلافية كبيرة بين اللبراليين والواقعيين، وسواء تعلق الأمر بتركيز الواقعيين على متغير القوة أو تمسك اللبراليين بدور القيم التقدمية و المنفعة المادية، تعرضت وجهات النظر هذه إلى انتقادات متبادلة شديدة، ودخل اللبراليون والواقعيون في نقاشات حادة، تعكس إلى حد ما عدم وضوح معالم الإستراتيجية الأمريكية تجاه الصين حتى الآن.

اعتقاد اللبراليين بان تقوية الروابط الاقتصادية والمؤسساتية الدولية مع الصين يقلص احتمالات النزاع مع القوى التجارية الكبرى الشريكة، أمر يشكك فيه الواقعيون، لقد أورد والتز أن ألمانيا وبريطانيا اندفعتا نحو حرب عالمية طويلة ودموية عام 1914 رغم اعتماد اقتصاديهما على بعضهما البعض، وكان كل منهما الزبون الأول للآخر، فالرهان على الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الولايات المتحدة والصين ينطوي على مجازفة كبيرة، وكما أشارت كاثرين باربييري *(Katherine Barbieri)* الاعتماد المتبادل يروج للسلام من خلال تنويع قنوات التواصل بين الدول لكنه ينوع أيضا من فرص الاحتكاك التي قد تدفع للاستياء وحتى إلى الحرب.[3]

هذه الادعاءات الواقعية يرفضها اللبراليون، ويرفضون أيضا فكرة ربط مظاهر السلام بالحسابات حول القوة العسكرية الصينية، ويشددون على أن الاستقرار هو مجرد وظيفة من وظائف الاعتبارات الاقتصادية الدولية، ويعتقدون أن الدول الحديثة تحركها الرغبة في تحقيق الرفاهية، ومن ثم فان قادتها يضعون الثروة المادية لشعوبهم فوق كل الاعتبارات الأخرى .بما في ذلك الأمن، والاعتماد المتبادل يجعل الدول أكثر رفاهية وهذا يدعم السلام لان الدول المزدهرة اقتصاديا ،مثل وضع الصين الحالي، تكون أكثر سلمية، لان اغلب الحروب تكون بسبب الرغبة في تحقيق أو استرجاع الثروة،[1] والصين اقل قابلية لذلك طالما أنها تعرف نموا غير مسبوق، والقادة الصينيون لا يرغبون في عرقلة هذا النمو.

---

(2) Ibid, p 16

(3) Waltz, Structural Realism After the Cold War, Op. Cit, p 14

(1) John Mearsheimer, Back to the Future, Op. Cit, p 46

لقد جاء الرد الواقعي على هذه التصورات قويا، جون ميرشايمر في مناظرته الشهيرة مع زبيجنيو برجيجينسكي (2004)حول مستقبل التوازن الدولي في آسيا رد على تصور برجيجينسكي بما يلي:

" تحاج أنت بأن رغبة الصين في النمو الاقتصادي المستمر تجعل النزاع مع الولايات المتحدة أمرا مستبعدا، احد الأسباب الرئيسية التي جعلت الصين جد ناجحة اقتصاديا في العشرين سنة الماضية هو أنها لم تقطف حربا مع الولايات المتحدة...لكن هذا المنطق يجب أن يطبق أيضا على ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى وعلى ألمانيا واليابان قبل الحرب العالمية الثانية، خلال 1939، كان الاقتصاد الألماني ينمو بقوة، ومع ذلك بادر هتلر بالحرب، واليابان بدأت النزاع في آسيا رغم نموها الاقتصادي المؤثر...وبشكل واضح هناك عوامل أخرى تتخطى أحيانا الاعتبارات الاقتصادية، وتدفع القوى الكبرى لشن حروب، حتى وان كانت تضرها اقتصاديا"[2]

محاكاة الواقعيين للنماذج التاريخية جرت الطرفين إلى نقاشات أخرى، اللبراليون ينتقدون تركيز الواقعيين وعلى رأسهم جون ميرشايمر على تجربة القوى الكبرى السابقة واستنتاجهم لقواعد نظرية سياسية صلبة تشير كلها إلى تصادم أو نزاع لا يمكن تجنبه، كتب برجيجينسكي:

"أنا متأثر بقوة النظرية، لكن النظرية ،على الأقل في العلاقات الدولية، ترجع أساسا إلى أمر سابق، وعند حدوث شيء لا يناسب النظرية يتم مراجعتها، وأنا اشكك فيما سيحدث في العلاقات الأمريكية الصينية، كيف تتصرف القوى الكبرى ليس قدرا مسبقا، لو لم يقد الألمان واليابانيون أنفسهم في الطريق الذي سلكوه لما تحطمت نظمهم، ألمانيا لم تكن ملزمة بتبني السياسة التي فعلتها عام 1914...واليابانيون كان بإمكانه توجيه سياساتهم التوسعية عام 1941 تجاه روسيا بدلا من بريطانيا والولايات المتحدة...لكن القيادة الصينية الحالية أكثر مرونة وسفسطائية مقارنة بالقوى الطموحة السابقة".[3]

رد ميرشايمر :

"الفروقات بين النظرية والحقيقة السياسية مسألة مهمة، لكن المنطق الذي يدعونا لمنح الامتياز للنظرية على الحقيقة السياسية هو أنه لا يمكننا معرفة أي حقيقة سياسية سوف تحدث نحو 2025، لقد ذكرت أن القيادة الصينية أكثر حذرا حول المستقبل، هذا قد يكون صحيحا، لكنه غير ملائم تماما، المسألة الأساسية هي كيف ستفكر القيادة والشعب الصيني حول تايوان نحو 2025؟، ليست لدينا أية طريقة للمعرفة، لان الحقائق السياسية الحالية ستكون غير كافية، ما يؤثر فعلا هو النظرية التي يستخدمها الفرد للتنبؤ بالمستقبل". [1]

بعبارات وجيزة وعلى الرغم من أن الواقعيين واللبراليين يستخدمون نظريات مختلفة لقراءة السياسة الأمنية الصينية، إلا أن حججهم في الحقيقة شيء واحد، وكلاهما يترع للتركيز على تأثير

---

(2) Ibid, p 47

(3) ibid, pp(45-48)

(1) Clash of the Titans, Brzezinksi, Zbigniew & Mearsheimer,Op. Cit, p 46

العوامل النسقية–سواء بالاعتماد على مبدأ توازن أو تناسق المصالح بين الدول– في التصورات الأمنية الصينية.

هذا يعني أن الإستراتيجية الصينية تعكس استجابة قادة الصين لضغوط من محيطها الخارجي، إضافة إلى محاولاتهم لمضاعفة المصالح الإستراتيجية الصينية في النظام الدولي، والاختلاف الحقيقي بين وجهات النظر الواقعية والليبرالية يكمن فيما إذا كان التركيز الأساسي للصين سوف يكون على الأمن أم على منح الأفضلية للنمو الاقتصادية والرفاهية.[2]

لقد أطلق نابليون ذات مرة على الصين اسم "العملاق النائم" بحيث إذا استيقظ سوف يرتجف العالم، ومنذ عصر نابليون ، بدا وكان الصين أكثر من مجرد نائم، فقد عانت من التدخل الامبريالي، ثورة لقلب الملكية، غزو ياباني، حرب أهلية مريرة، وفي العقود الأخيرة بدا وكان الصين قد تحررت من أغلالها، حيث تبنت القيادة الصينية بعد وفاة ماو سياسات اقتصادية بارعة، دفعت بالصين لان تصبح ابرز قوة اقتصادية–عسكرية صاعدة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، مع كل ما يحمله هذا الصعود من دلالات متباينة.

(2) Mumin Chen, Going Global ; the Chinese Elite's Views of Security Strategy in the 1990's, Asian Perspective, Vol.29, No. 2, 2005, p 136

لقد اجتهدنا في هذا البحث لرصد النقاشات الدائرة في الأوساط الأكاديمية والرسمية الغربية حول الصين، وتحديدا الحوار بين أهم مقاربتين في العلاقات الدولية المعاصرة وهما الواقعية واللبرالية بصيغتيهما الجديدة، اعتبارا لحجم تأثيرهما في دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة والعالم الغربي بشكل عام من جهة، ومن جهة ثانية لتباين تصوراتهما بشأن الحياة الدولية، وتقديمهما لوصفات مختلفة لفهم هذا الواقع، انطلاقا من مرجعية معرفية وتاريخية هامة.

استهلينا هذا العمل بإطار نظري خالص حول الحوار الواقعي اللبرالي في حقل العلاقات الدولية، كإطار أشمل للجدل القائم بشأن صعود الصين، وبحثنا في جينيالوجيا المقاربتين، تطورهما التاريخي، ومنطلقاتهما الفكرية، مع التركيز على تيبولوجيا الاتجاهات الحديثة ضمنها، وهو ما سمح لنا بتشكيل قاعدة معرفية حول العناصر التحليلية التي تعتمدها المقاربتين في قراءة الواقع الدولي، وفيما يخص هذا البحث، قراءة التوجه المستقبلي للصين، كجزء من الحوار الواقعي-اللبرالي الشامل حول مكانة الدولة، دور المتغيرات القيمية، مستقبل التوازن الدولي، وإمكانيات التعاون الدولي.

اتبعنا هذا الإطار النظري بقراءة موسعة لعناصر القوة الصينية الحالية، وهو ما يساعد القارئ في النهاية في الخلوص إلى تقييم موضوعي حول حجم تهديد القوة الصينية، وساعدنا نحن في موازنة الخلاف الواقعي اللبرالي حول مستقبل هذه القوة الصاعدة، كما قمنا برصد انعكاسات هذا النمو على القوى الأكثر تخوفا من النمو الصيني، وهي اليابان، الولايات المتحدة، وتايوان.

انطلاقا مما سبق، قمنا برصد وتحليل مختلف جوانب النقاش الدائر بين الواقعيين واللبراليين الجدد حول موقع الصين الحالي في النظام الدولي والعوامل التي سوف تتحكم في السلوك الخارجي لهذه القوة الآسيوية المتصاعدة، وهو النقاش الذي عكس إلى حد بعيد التباين الكبير بين التفاؤل اللبرالي والتشاؤم الواقعي كانعكاس لاختلافهما حول أولوية القوة أو القيم.

لقد انتهينا من خلال هذه الدراسة المستفيضة إلى أن تباين طروحات المقاربتين الواقعية واللبرالية يعكس تباين منطلقاتهما الفكرية، فالواقعية من خلال تاريخها الطويل المستند إلى متغير القوة والطبيعة التنازعية للتفاعلات الدولية تتبنى نبرة متشائمة حول مستقبل التوازن الدولي بوجود صين قوية، دعاة الواقعية يرسمون خطا موازيا بين تنامي قوة الدولة داخليا وجهودها لبسط نفوذها في الخارج، وفي ظل حالة الفوضى، الهدف الأساسي لكل دولة هو أن تصبح الدولة الأقوى في محيطها، هذه هي نقطة انطلاق الواقعية الهجومية، وهذا يعني أن هدف أي دولة كبرى هو أن تصبح في وضع المهيمن الإقليمي، بشكل يضمن انتفاء أي تهديد حقيقي لمصالحها في الإقليم.

اللبرالية من جهتها تنطلق من نظرتها اللينة حول الفوضى الدولية، وبتركيزها على الميكانيزمات المسالمة لثلاث متغيرات محورية وهي الديمقراطية، الاعتماد المتبادل، والمؤسسات الدولية تصل إلى نتيجة مغايرة، السلم هو الأساس والنزاع هو حالة عرضية، يحدث في الغالب نتيجة لحسابات غير عقلانية، والميكانيزمات الثلاثة السابقة قادرة على تلطيف الفوضى الدولية، ومن ثم خلق عالم أكثر سلاما وأمنا يسوده الرخاء والازدهار.

تباين تصورات الواقعيين واللبراليين بشأن الحياة الدولية، وقراءاتهما المتباينة لمستقبل النظام الدولي والتوازن، يعكس انطلاقهما من رؤى متباينة لهذا العالم، وانتهاجهما مسلكين متمايزين في محاولتهما لتفسيره، وفي مقابل تركيز الواقعيين بشكل مفرط على المنهج التاريخي ومحاولتهم قراءة المستقبل انطلاقا من الماضي يتفاءل اللبراليون برؤية عالم مختلف في المستقبل يسوده الرخاء والازدهار،وتنسحب تصوراتهم هذه تماما على المشهد الصيني، حيث أن الواقعيين باقتصارهم على تطبيق أدوات التحليل الواقعية، وإقصاء أنفسهم عن الأدوات التحليلية التي توفرها المقاربات الأخرى وعلى رأسها اللبرالية، تضمن نفسها بعضا من جوانب القصور، وتقدم بذلك تفسيرا جزئيا للظاهرة موضوع الدراسة وتقدمه من زاوية معينة، وينسحب الأمر ذاته على الطرف الثاني من المحاورة.

ثانيا، هناك أمثلة تاريخية عديدة ترسم وصلة مباشرة بين بروز قوة كبرى جديدة وإثارة حالة من عدم الاستقرار والنزاع في العالم، وهي الوقائع التي جعلت بعضا من المفكرين يتحدثون عن "مشكلة التغيير السلمي" في العلاقات الدولية، وهذا يتضمن الكثير من جوانب الصحة حتى الآن كما أثبتت التجارب التاريخية، وهي نقطة انطلاق المقاربة الواقعية في قراءتها لموقع الصين في النظام الدولي مستقبلا، حيث تشير اغلب المعطيات الحالية إلى أن الصين سوف لن تشد عن هذه القاعدة، غير أن اللبراليين يرون أن بروز قوة كبرى مثلما قد يؤدي إلى إثارة النزاع قد يؤدي إلى الانتظام أيضا، وما يحكم ذلك هو جملة من العوامل الداخلية (طبيعة نظامها السياسي) والخارجية (درجة اندماجها في الاقتصاد والمؤسسات الدولية)، وهم يركزون على النوايا كعنصر في توجيه سلوك الصين الخارجي بدلا من "القوة المادية" كما يفعل الواقعيون.

أخيرا يمكن القول أن هذا الحوار لا يقدم لنا إجابة مقنعة عما إذا كان بروز الصين كقوة كبرى جديدة على المسرح الدولي ينتهي إلى إثارة الحرب والنزاع، ورغم أن التاريخ يصب في مصلحة الواقعيين في هذا الجانب، إلا أن تنبؤات اللبراليين ليست عارية من الحقيقة، استمرار النمو الاقتصادي يعزز دور الطبقة المتوسطة في تسريع مسار التحول الديمقراطي، كما يدفع صناع القرار في بكين إلى عدم التفكير في شن سياسات عدوانية خشية فقدان المكاسب الاقتصادية وعرقلة نموها الاقتصادي، هذا إلى جانب التحولات الدولية التي شكلت عالما مغايرا بفعل التطور التكنولوجي الذي يجعل الحرب ضربا من ضروب الانتحار.

يمكننا أن نخرج من هذه المحاكاة بالتأكيد على أن المسار الذي سوف تسلكه الصين في المستقبل غير واضح حتى الآن، وباستثناء ما يتعلق بتايوان، لم يظهر صناع القرار في بكين إشارات كافية على رغبتهم في قلب توازن القوى القائم في شرق آسيا، لكن تنامي القوة الصينية وفق معدلات عالية قد يجعل الصين- مدفوعة بقوتها الاقتصادية التي لا تضارع- تسعى لإقامة نظام إقليمي يستجيب لتطلعاتها الإقليمية بغض النظر عما يقوله صناع القرار في بكين اليوم، والمستقبل وحده هو الذي سيكشف هذا الواقع.

كخلاصة نهائية نؤكد أن رسم الموقع المستقبلي للصين يصطدم بصعوبة تضييق الفجوة بين طروحات المقاربتين إذا تعلق الأمر بمسالة سياسية حاسمة بحجم حدود التأثـــير الذي ستمارسه الصين في السياسة العالمية، هل تنامي القوة يدفع بكين لتحدي القواعد والمؤسسات الدولية و ما قد يؤدي إلى صراع خطير بين القوى الكبرى؟ أم انه من الممكن أن يؤدي اندماج الصين في الاقتصاد العالمي إلى تنامي الطبقة الوسطى فيها تنامي مشاركتها في المؤسسات الدولية والتبادلات الاقتصادية التي تقودها إلى الرضا بالنظام الدولي القائم.

لقد علق جيفري ليقرو على هذه الطروحات بتأكيده أن الإجابات المتوفرة حول تفتقر إلى الشيء الحقيقي المفتقر إليه، تفسير عام للتحول البارز في نوايا الصين، أي أن المشكلة هي مشكلة النوايا المستقبلية، ورغم أن الواقعيين واللبراليين يرون مستقبلين مختلفين بتشديد الأول على القوة، واعتماد الثاني على الاعتماد المتبادل، إلا أن هناك اتجاه ثالث (يعتمد بشكل اكبر على إسهام البنائيين) يحاج بان تأثير هذين المتغيرين يعتمد على شبكة ثالثة هي الأفكار أو التصورات القومية حول طريقة تحقيق أهداف السياسة الخارجية الصينية، أي أن فهم مستقبل "الصين الصاعدة" يعني النظر إلى ابعد من-لكن ليس تجاهل- القوة والاعتماد المتبادل، حيث أن تأثيرهما مطلوب لفهم الموقف الصيني تجاه النظام الدولي، لكن ليس بمقدورهما حساب التحولات في الرؤى والتصورات الصينية حول كيفية التفاعل مع المجتمع الدولي.

في النهاية تجدر الإشارة إلى الأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع الصعود الصيني في الأوساط الأكاديمية والمراكز البحثية الكبرى في العالم الغربي، كأحد أهم المحاور البحثية في الدراسات الإستراتيجية الحالية، بفعل الأبعاد الخطيرة التي قد يحملها صعود هذه القوة الآسيوية بمقوماتها البشرية والاقتصادية الهائلة على الغرب بشكل عام، ورغم كل ذلك يلقى هذا الموضوع اهتماما ضئيلا في الأوساط الأكاديمية العربية، وهذا ما لمسناه في النقص الحاد في المراجع العربية ذات الصلة بالموضوع، رغم ما يحمله هذا الصعود من دلالات على المنطقة العربية التي قد تكون موضع تنافس مستقبلي بين الصين والعالم الغربي، وأملي الأكبر هو أن تساهم هذه الدراسة في وضع الأساس لأبحاث مستقبلية أخرى، وان تكون لي بعض الآراء الصائبة.

المراجع المعتمدة:

1. باللغة العربية:

1.1.الكتب :

1. اكزافييه غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة قاسم المقداد، بيروت، دار الكتاب العربي، 2001
2. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،1985
3. فريد زكريا، من الثروة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى،1999

1.2. مقالات :

4. عبد الجليل زيد المرهون، الخليج وخيار التوازن الاستراتيجي، نمط المعيقات البنيوية، جريدة الرياض، العدد 13962 (15 سبتمبر2006).

2. باللغة الاجنبية:

1.2. وثائق رسمية :

5. Office of the Secretary of Defense, Annual Report To Congress: Military Power of the People's Republic of China 2006, Departement of Defense.

2.2 الكتب :

6. Addison, Craig. *Silicon Shield*, Irving, TX, Fusion Press, 2001.

7. Carolyn W. Pumphrey, The Rise of China in Asia, Strategic Studies Institute (SSI), 2002,

8. Colin Elman & Miriam Fendius Elman, Progress in international relations theory, Appraising the field, Cambridge: MIT Press, 2003.

9. John Baylis & Steve Smith, The Globalization of World Politics, An Introduction to International Relations, Oxford University Press, 3rd eddition, 2005

10. John Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics, New York, WWW.Norton, 2001,

11. Kenneth N. Waltz, Theory of international Politics, Addison-Wesley, 1979

12. ken Booth & Steve Smith, Hnternationa Relations Theory Today, The Pennsylvania state University Press, 2nd Edition, 1997

13. Lyle J. Goldstein, & Andrew S. Erickson, China's Nuclear Force Modernization, Naval War College New Port Paper, 2005.

14. Robert G. Sutter, China's rise; Implications for U.S Leadership in Asia, Washington, The East-West Center, 2006

3.2.دوريات متخصصة :

15. Andrew Moravcsik, Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics, *International Organization* 51, 4, Autumn 1997

16. Alastair Iain Johnston, Is China a Status Quo Power? International Security, Vol. 27, No. 4 (Spring 2003).

17. Alan Collins,"state induced security dilemma; Maintaining the tragedy", Cooperation and Conflict Vol 39, 2000

18. Aaron L. Friedberg, The Future of U.S.-China RelationsIs Conflict Inevitable ?, International Security, Vol.30, No.2(Fall2005).

19. Benjamin Self, China and Japan : A Façade of Friendship, The Washington Querterly, Vol.26, No.1(Winter 2002/03).

20. Benjamin Solomon, Kant's Perpetual peace : A New Look at this Centuries-Old Quest, The Online Journal of peace and Conflict Resolution, 5.1, Summer : 106-126 (2003).Bates Gill & Yanzhong Huang, Sources and limits of China's Soft power, Survival, Vol.48, No.25Summer 2006).

21. Clash of the Titans, Brzezinksi, Zbigniew & Mearsheimer, John J., Foreign Policy, Jan/Feb2005, Issue 146

22. Drew Thompson, China's Soft Power in Africa, From the 'Beijing Consensus' to Health Deplomacy, China Brief, Vol.05, Issue 21 (Oct 2005),

23. David Shambaugh, China Engage Asia: Reshaping the Regional Order, International Security, Vol.29, No.03(2004-05),

24. Edward Tse, China Five Surprises, *Strategy+ Business Issue*, (Vol 41),2005

25. Gedeon Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, World Politics, Vol.51, No.01(Oct 1998),

26. Glenn H. Snyder, Mearsheimer's World_Offensive Realism and the Struggle for Security, A Review Essay, International Security, vol.27, No.1 (Summer 2002).

27. Jeffrey W. Legro and Andrew Moravcsik, Is Anybody Still a Realist?, International Security, Vol. 24, No. 2 (Fall 1999).?",

28. Jeffrey W. Legro, What China Will Want: The Future Intentions of a Rising Power, Perspectives on Politics, (Vol. 5/No. 3), September 2007.

29. - Defensive Realism "Jeffrey W. Taliaferro,"Security Seeking under Anarchy ; International Security, Vol 25,No.3(Winter 2000/01)". "Revisited ,

30. John Mearsheimer, A Realist reply, International Security, Vol.19 ,No.3, (winter 1994/95).

31. John Mearsheimer, The false promise of international institutions, International Security, Vol.19, No.3 (Winter1994/95).

32. . John J. Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War," International Security, Vol. 15, No. 4 (Summer 1990).

33. Kenneth N.Waltz, Structural Realism After the Cold War, International Security, Vol.,No.(Summer 2000),

34. Masaru Tamamato, How Japan Imagines China and See Itself ,World Policy Journal, Winter 2005/06, p

35. Michael O'Hanlon, Why China Cannot Conquer Taiwan, International Security, Vol. 25, No. 2 (Fall 2000),

36. M. Taylor Fravel, Regime Insecurity and International Cooperation; Explaining China's Compromises in Territorial Disputes, International Security, Vol. 30, No. 2 (Fall 2005).

37. Mumin Chen, Going Global ; the Chinese Elite's Views of Security Strategy in the 1990's, Asian Perspective, Vol.29, No. 2, 2005

38. Larry M. Wortzel, China's Peaceful Rise, Grupo de Estudios Estratégicos GEES, Colaboraciones nº 527, September 8, 2005

39. Robert S.Ross, A Realist Policy For Managing US-China Competition, Policy Analysis Brief, The Stanely Fondation, Nov 2005,

40. Robert Jervis, Cooperation Under the Security Dilemma, World Politics, Vol.30, No.2(Jan.1978).

41. Robert Jervis, realism, Neoliberalism, and Cooperation ; Understanding the Debate, International Security, 1999

42. Robert O. Keohane, International Institutions: Can Interdependence Work ?, Foreign Policy, Spring 1998

43. Robert O. Keohane and Others, Correspondence, Back to the Future, part 2, International Relations Theory and post-Cold War Europe, *International Security*, fall 1990(Vol.15, no.2),

44. Sean M.Lynn-Jones, Does Offense-Defense Theory have a future,

45. Stephen M.Walt, International Relations : One World, Many Theories, Foreign Policy, No.111, Spesial Edition (Spring 1998),

46. Thomas J. Christensen, The Contemporary Security Dilemma: Deterring a Taiwan Conflict, The Washington Quarterly, Vol.25,No.4(Autun 2002).

4.2. بحوث أكاديمية:

47. Benny Miller, The Rise and Decline of offensive liberalism.Paper prepared for the Annual meeting of the International Studies Association, Montreal, CANADA, Marsh 2004.

48. Chase, Michael S., Kevin L. Pollpeter, and James C. Mulvenon. Shanghaied? The Economic and Political Implications of the Flow of Information Technology and Investment Across the Taiwan Strait. Rand, National Defense Research Institute Technical Report, TR-133, July 2004

49. Christopher Edmonds & others, China's Rise As An International Trading Power, East-West Center Working Papers? Economic Seies, No.88, Februaru 2006

50. Dick K. Nanto, Emma Chanlett-Avery, The Rise of China and Its Effect on Taiwan, Japan, and South Korea: U.S. Policy Choices, CRS Report for Congress, Order Code RL32882, 2006

51. Larry M. Wortzel, China's Peaceful Rise, Grupo de Estudios Estratégicos GEES, Colaboraciones n 527

52. Paul MacDonald, Theorizing Hierarchy in International Politics, Working Paper, Colombia University, february, 2003,

53. Wayne M. Morrison, China’s Economic Conditions, *Congressional Research Service ˜ The Library of Congress*, January 12, 2006,

4.2. مواقع أنترنت:

54. Wikipedia, the free encyclopedia, Liberalism. Visited in April, 13th, 2007